

"من اجل بناء عراق آمن موحد اتحادي ديمقراطي يرتكز على أسس الحرية والمساواة
وينعم شعبه بالسلم والرخاء"

العهد الدولي مع العراق

المراجعة السنوية
أيار/مايو 2007 – نيسان/أبريل 2008



كلمة شكر

تود الحكومة العراقية أن تعرب عن امتنانها وشكرها لكافة الأطراف العراقية التي بذلت كل ما بوسعها من جهد ووقت لإصدار هذا التقرير، لا سيما أعضاء الفرق العاملة المواضيعية والأمانة العامة للعهد الدولي وشركاء العهد. وينعكس معيار الإفادة عن ما تم انجازه بنحو جيد على تحسين مهارات الخدمة المدنية. وبالرغم من العمل في ظل ظروف صعبة وشاقة، يُظهر هذا التقرير أن البرامج الضرورية للإصلاح تتقدم على نحو مضطرد.

وترغب الحكومة أيضاً بالإشادة بجهود كافة المسؤولين العراقيين الذين بادروا بشجاعة بالعمل يوماً للإبقاء على استمرارية عمل الإدارة والخدمات العامة من أجل الشعب العراقي. ويُظهر هذا التقدم المحرز بنحو جلي على أنكم أيها العراقيون المختصون المشرقون تبقون أقوياء في الوقت الذي نسعى فيه كلنا لتحقيق السلام والإزدهار. بيد أن ثمة المزيد للقيام به لتنمية العراق وهو أمر يتطلب شجاعة ووقتاً وجهداً دائمين.

كما تُعرب الحكومة عن خالص امتنانها لأبناء الشعب العراقي الذين قدموا الدعم للحكومة في معركتها العادلة ضد الإرهاب والخارجين عن القانون وفي نشاطاتها المعنية بإدخال إصلاحات في العراق وإعادة إعمارهِ. إن آمالكم وصبركم يُشجعنا كلنا للسير قدماً في طريقنا الطويل والمحفوف بالمصاعب.

وتجدد الحكومة تأكيدها على التزامها الذي لا رجعة فيه للعمل بكل ما أوتيت من قوة لتحسين الأمن وتحقيق الإزدهار والمساعدة على خلق عراق جديد يتوحد فيه الأفراد والعائلات والمجتمعات ويصبون بإحساس عميق للأمل والإستفادة من الفرص.

وتود الحكومة العراقية أن تُعرب كذلك عن خالص تقديرها للحكومة السويدية لإستضافة مؤتمر المراجعة السنوية الأولى للعهد الدولي مع العراق. وبروح من الشراكة المتجددة، يود العراق أن يُرحب ويُشيد بالدعم المتواصل والتعاون الذي يُقدمه المجتمع الدولي. وفي الختام، تُعرب الحكومة عن جزيل شكرها للأمم المتحدة التي تُشارك بترأس العهد وتُقدم المساعدات الضرورية للعهد الدولي دون كلل.

قائمة بأعضاء اللجنة التوجيهية

الدكتور برهم صالح	السيد باقر صولاغ جبر	السيد علي بابان
نائب رئيس الوزراء	وزير المالية	وزير التخطيط والتعاون الإنمائي
الدكتور موفق الربيعي	الدكتور رافع العيسوي	الدكتور علي العلاق
مستشار الأمن القومي	وزير الدولة للشؤون الخارجية	الأمين العام لمجلس الوزراء

كلمة رئيس الوزراء العراقي

يكفل العهد الدولي مع العراق التزاماً متبادلاً بين العراق والمجتمع المدني، حيث ينطوي التزامنا على توفير حياة تنسم بالحرية والإستقرار والأمن لأبناء شعبنا من أجل تحقيق مستقبل لامع ومزدهر وليعيش العراق بسلام مع جيرانه. أما المجتمع الدولي فيتعين عليه مساعدة العراق من خلال القيام بإستثمارات مثالية لموارد العراق الطبيعية وبناء قدراته البشرية وتعزيز اقتصاده.

ويُلخّص هذا التقرير كافة جهودنا التي تم بذلها خلال العام الماضي في الوقت الذي نواجه فيه العديد من التحديات. وتتطوي انجازات الحكومة العراقية على مسائل سياسية ودمج مشاركة أوسع في صناعة القرارات وتعزيز الأمن والإستقرار، فضلاً عن فرض سيادة القانون وإدخال إصلاحات إقتصادية وتوفير دخل أعلى للمواطنين، وأخيراً إقرار عدد من القوانين والتشريعات الهامة.

ونأمل أن يكون هذا التقرير والتقارير التي تليه بمثابة رسالة ثقة وضمانة للمجتمع الدولي والبلدان المانحة فيما يتعلق بجديتنا في تحقيق أهدافنا، ولدينا إرادة مخلصمة ورؤية مناسبة لنحققها بمساعدة المجتمع الدولي التي تُعد عنصراً هاماً في زيادة الإنجازات السياسية والإقتصادية والأمنية التي تم تحقيقها خلال العام 2007. وكان في طليعة هذه الإنجازات نجاح الحكومة في الحؤول دون سقوط العراق في هاوية الحرب الأهلية ووضع نهاية لعمليات النزوح في الوقت الذي يكسب فيه العراق ثقة شعبه بقواته المسلحة التي أثبتت ولاءها البطولي من خلال إنفاذ القانون ومكافحة الإرهاب والخارجين عن القانون في أرجاء متباينة من البلاد.

ويصبو العراق إلى مساعدة المجتمع الدولي في جهود إعادة الإعمار والبناء وتبادل الخبرات والقيام بتدريبات، فضلاً عن إعادة تأهيل القطاعات الأخرى التي عانت من إهمال شديد. وفي الوقت الراهن، توجه الحكومة جهودها نحو تنمية القطاعات الحكومية كالتعليم والصحة والخدمات والإنتاج والزراعة والبيئة.

وكلنا أمل أن نرى بأن انجازاتنا باتت تنتامي وتشهد مزيداً من الإصلاح على الأرض، كما نتوقع أن نلمس تنفيذاً مادياً لإلتزاماتنا المتبادلة عن طريق العهد الدولي بغية خدمة استقرار وأمن العراق، فضلاً عن آمال أفراد الشعب في تحقيق الحرية والديمقراطية وحماية حقوق الإنسان. فمن شأن ذلك أن يسمح للعراق بالتحرك نحو مرحلة جديدة يسود فيها السلام والإزدهار على أراضيهِ وضمن حدوده الدولية.

ولن ينسى العراق أبدأ البلدان التي آزرته من خلال العهد الدولي لبتسنى له تحقيق أهدافه وبرامجه التي تم تحديدها بموجب العهد. ونتطلع لمزيد من المساعدات لبتسنى للعراقيين الصبو لتحقيق السلام الذي يعدّ مطلباً أساسياً لإنجاز مشاريع التنمية وخطط إعادة الإعمار.

نوري المالكي
رئيس الوزراء العراقي

العهد الدولي مع العراق

بداية جديدة

المراجعة السنوية للتقدم المحرز خلال 2007-2008

ملخص تنفيذي

شهد العام الذي انقضى بعد إنطلاقة العهد الدولي مع العراق في شرم الشيخ إحراز العراق لتقدم كبير نحو تحقيق أهداف العهد الدولي، لا سيما في المجالات الحيوية المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي والأمني. كما كان العام الماضي حافلاً بالأحداث السياسية والإنجازات الهامة رغم أنها كلفت الشعب العراقي الكثير. والأهم من ذلك كله، فقد تم تخطي فكرة احتمال نشوب صراع أهلي يحمل في طياته الدمار حين أخذ العراقيون من كافة الطوائف يرفضون الفوضى وانعدام القانون المتمثل في الصراع الذي استمر خلال السنوات الخمس الأخيرة. وقد استغل المواطنون العاديون في جميع أنحاء العراق هذه المبادرة لحماية مناطقهم وعائلاتهم، وقدموا الدعم للجهود التي تبذلها الحكومة في كافة أرجاء البلاد لتعزيز سيادة القانون رغم الخسائر البشرية الهائلة بسبب النزاع المستمر: وتمثل هذه المؤشرات دلالات واضحة على المصالحة الوطنية والبداية الجديدة.

وتشهد الأجواء الأمنية تحسناً نتيجة لمبادرات مشتركة عسكرية وسياسية على حد سواء، ففي الوقت الذي لا يزال فيه الوضع السياسي، وما ينطوي عليه من سوء الأوضاع الأمنية، يتسم بالهشاشة، ثمة دلالات تُشير إلى أن ديناميكيات الصراع السابقة تتجه نحو التسوية التفاوضية. وسيسهل نقل المسؤوليات الأمنية في المحافظات إلى الحكومة خلال عامي 2007-2008 في إتاحة المزيد من المجالات السياسية وإتاحة الفرص أمام خيارات جديدة، على الصعيدين المحلي والإقليمي، وقد بدأ ذلك يحدث بالفعل. وقد ساعد الحوار الإقليمي المتجدد بين العراق ودول جواره فيما يتعلق بالقضايا ذات الاهتمام المشترك، كالكلاجين وأمن الحدود وتجهيز الطاقة، من جملة أمور أخرى، في إيقاف تدفق السلاح إلى العراق. وترحب حكومة العراق بمزيد من الحوارات سعياً منها لدعم الاستقرار والتعاون في المنطقة.

وقد أسفرت ثقة الشعب المتزايدة في الأوضاع الأمنية والاقتصادية إلى زيادة الاستهلاك المحلي وانتعاش في الأعمال التجارية المحلية في جميع أنحاء العراق. وبحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، فقد بلغ معدل التوسع الاقتصادي للفترة بين نيسان/أبريل 2007 وآذار/مارس 2008 نسبة 1.3% من نمو الناتج المحلي الإجمالي بزيادة متوقعة قد تبلغ 8% خلال العامين القادمين. ووفقاً للاتفاقية البديلة لصندوق النقد الدولي، فقد نجحت الإصلاحات الإدارية المالية في خفض نسبة التضخم في أسعار الاستهلاك من 65% سنوياً خلال عام 2006 إلى حوالي 22%

في عام 2007، وتسوية مبلغ 23 مليار دولار أميركي من إجمالي الديون الخارجية البالغة 75 مليار دولار أميركي خلال عامي 2007-2008. كما بلغت منتجات النفط وصادراته أعلى مستوياتها منذ عام 2004، ومن المتوقع حدوث فائض في الميزانية يصل إلى 70 مليار دولار أميركي خلال عام 2008.

وفي الوقت الذي تبرز فيه الحاجة لمزيد من المناقشات لوضع اللمسات الأخيرة على قانون النفط والغاز وتشريعات رئيسية من شأنها تهيئة المجال لعملية شفافة وعادلة لتقاسم الإيرادات وتهيئة بيئة أفضل للاستثمارات الأجنبية، إلا أن هناك حاجة إلى المزيد من الجهود لإزالة العقبات التي تحول دون توسع قطاع النفط والغاز. فعلى سبيل المثال، أنهى العراق مؤخراً إعداد قائمة مختصرة بالشركات التي تقدمت بعروض للاستثمار في مجال التنقيب عن النفط. في الواقع، إن حجم الإنتاج والصادرات في تزايد مستمر كما أن التعاون مع كبريات الشركات النفطية يهدف إلى زيادة نطاق الإنتاج ليبلغ حوالي نصف مليون برميل يومياً في غضون عام واحد. لذا، يتعين وضع هذه الإنجازات ضمن السياق التالي: فقد شهد العراق خلال عامي 2007-2008 تقدماً ملحوظاً في كل قطاع من القطاعات الرئيسية رغم استمرار الحرب. وللمرة الأولى وبعد انقضاء خمس سنوات من الصراع، تظهر في العراق دلائل ثابتة على الانتعاش.

ومع ذلك، فقد كان ثمن ذلك الصراع باهظاً؛ إذ لم تقتصر معاناة العراقيين على وحشية المليشيات والعناصر الإجرامية الأخرى، بل شملت أيضاً التعرض للمهانة والنزوح القسري وسوء الخدمات الأساسية ونقص المياه وانعدام خدمات الصرف الصحي والنقص المزمن في الوقود والكهرباء علاوة على ما صاحب ذلك من أضرار بالغة على نسيج المجتمع ذاته. ومع ذلك، تتزايد الإرادة ويكبر الأمل بين أوساط الشعب العراقي في بداية جديدة وفرصة لإعادة تأسيس حياتهم ضمن رؤية وطنية لعراق ينعم بالسلام والسيادة والازدهار. كما أن ثقافة الإفلات من العقاب لا تصب في مصلحة أي طرف. ولهذا السبب، تنصدر هذه الشواغل جدول أعمال الحكومة، كما أن لها دوراً هاماً في المحاولات المبذولة هذا العام والعام السابق والرامية إلى إنفاذ سيادة القانون وتوفير الأمن الحقيقي لجميع فئات الشعب العراقي، وكذلك لتسريع عمليات إعادة الإعمار الضرورية من أجل إعادة الخدمات الأساسية. وفي الوقت الذي تتم فيه مراجعة الأولويات المطروحة في العهد الدولي، تقترح الحكومة أنه إضافة إلى مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية وترسيخ الأمن والاقتصاد، يتعين أن تركز المجالات المتبادلة ذات الأولوية للأعوام 2008-2009 على المجالات ذات الصلة الوثيقة والمتعلقة بالتنمية البشرية وحقوق الإنسان وإعادة الإعمار ومكافحة الفساد.

وتعي الحكومة العراقية أن مجابهة التحديات الأمنية والسياسية هو شرط مسبق لإحراز أي تقدم في جميع المجالات الأخرى، بما في ذلك الانتعاش الاقتصادي. وكما هو واضح من خلال هذه المراجعة السنوية للعهد الدولي مع العراق، فقد تحقق ذلك التقدم وبشكل قوي. فمن بين 262 نشاط تمخضت عن معايير العهد الدولي للعام 2007 وللفترة من 2008 إلى 2011، فثمة 52 نشاط تم إنجازها فيما يجري العمل على إنجاز 142 نشاط في الوقت الراهن، لتبلغ نسبة التقدم المحرز للنشاطات المنفق عليها 74%. ويتناول الجزء السردية من هذا التقرير

وعلى النحو المبين في الفهرس الجهود التي تبذلها الحكومة والمبادرات التي تتخذها. وعلى أية حال، فإن التعقيدات التي تنطوي عليها الإنجازات الرئيسية في مجال السياسة العامة التي تمثلها هذه المعايير لا يمكن شرحها في الجداول فقط.

إن منظور شعوب العالم للعراق يشوبه عدم وضوح في الرؤية، كما أن التقدم المحرز في العراق خلال السنة الماضية والديناميات المتغيرة داخل البلاد لم تنل الاهتمام المناسب بسبب التركيز على أعمال العنف الفردية أو الأحداث التي تقع في مناطق أخرى من العالم. فيما لم يتم تسليط الضوء الكافي على التقدم الاقتصادي الكبير الذي يحدث اليوم. والأهم من ذلك كله، ينطبق ذلك بصفة خاصة على التقدم غير المرئي، والذي لا يمكن للعناصر الخارجية أن تراه بشكل مباشر: سواء فيما يتعلق بالتغيير الذي طرأ على الشارع أو بالغليان في النشاطات السياسية داخل الحكومة والبرلمان. وتهتم المبادرات التي تتخذها الحكومة حالياً بمعالجة التركة الثقيلة لعقود من الدمار والإهمال. إذ تتركز الجهود على اقتلاع جذور الفساد والانتهاكات وتحسين التخطيط لوضع السياسات والتنسيق، فضلاً عن تعزيز الشفافية والمساءلة. فعلى سبيل المثال، في الفترة بين عامي 2006 و 2007 تضاعف معدل تنفيذ الميزانية حيث ارتفع من 23% إلى 64% فيما شهد التضخم انخفاضاً يزيد على النصف. ويُعد موضوعي مكافحة الفساد وإعادة الإعمار من الأولويات المنهجية لجدول أعمال السياسات الحكومية خلال العام 2008 وتؤخذ بجدية على أعلى المستويات.

كما يتعين أن نأخذ بالاعتبار أن العام الماضي شهد إقرار تشريعات هامة وهي قانون المساواة والعدالة الذي يسمح لمسؤولين سابقين في حزب البعث بالعمل في الحكومة؛ وقانون العفو العام وقانون الانتخابات الذي تأسست بموجبه الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في العراق؛ وقانون الصلاحيات الممنوحة للمحافظات الذي يتم بموجبه نقل السلطات الرئيسية إلى المستوى المحلي؛ والقانون المتعلق بالاستثمار الخاص في مجال تكرير النفط الخام؛ وقانون ضريبة إعادة الإعمار في العراق؛ وقانون التقاعد الموحد؛ وتعديل قانون الضمان الاجتماعي للعمال الذي يعمم مستحقات الضمان الاجتماعي لتشمل القوى العاملة في القطاع الخاص. كما صادق العراق على اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتعذيب، كما أصبح أكثر دنواً من مطابقة معايير الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وفي شهر شباط/فبراير، جرت الجولة الرابعة من المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي لإتفاقية التجارة والتعاون ومن المزمع إجراء الجولة الخامسة في شهر تموز/يوليو 2008. ومن المتوقع أن تُختتم هذه المفاوضات بنجاح عام 2008. وبالإضافة إلى ذلك، أقر مجلس النواب ميزانية تدريجية لعام 2008 يتم التركيز فيها على إعادة الإعمار والخدمات الأساسية، وأبرم اتفاقيات قروض مع اليابان والبنك الدولي. إلا أنه كما هو الحال في كثير من الأحيان، تظنى الأخبار السيئة على الأخبار الجيدة.

ومع ذلك، فإن الرسالة التي يحملها هذا التقرير، إضافة إلى مؤتمر ستوكهولم وحكومة العراق، هي رسالة واحدة تنسم بالإيجابية في الأساس. إذ أن الحكومة مقتنعة بشكل راسخ بأن البيانات والملاحظات المقدمة في هذا التقرير توفر أدلة مقنعة على تقدم العراق نحو تحقيق السلام العادل لشعبه والازدهار لمواطنيه. لذا فإن الغرض من هذه

المراجعة السنوية هو إيصال رسالة إلى العالم مفادها أن العراق يخرج أخيراً من حالة الصراع إلى الانتعاش - لا سيما في المجال الاقتصادي - ويظهر تقدماً كبيراً. وهما هو العراق يصل إلى بداية جديدة من خلال المراحل الأخيرة للانتقال المؤلم. وفي ظل إطار عمل العهد الدولي، ترحب الحكومة الآن بشركائها الدوليين للبدء في أعمال تجارية مع العراق.

الاستثمار في المستقبل

يُعد الاستثمار في العراق اليوم استثماراً في المستقبل؛ ففي الوقت الذي ينهض فيه العراق من الصراعات، يسعى هذا البلد إلى إعادة الانخراط مع دول جواره والمجتمع الدولي على أساس من الالتزام والمنفعة المتبادلين. ويبقى العهد الدولي مع العراق بمثابة وسيلة هامة لتحقيق شراكة جديدة بين العراق والمجتمع الدولي. ولا يُعد الاجتماع رفيع المستوى المنعقد في ستوكهولم مؤثراً لجمع التبرعات إذ أن العراق ليس بلداً فقيراً؛ فهو يتمتع بما يكفي من الموارد المالية لذا فهو ليس بحاجة إلى مساعدات مالية واسعة النطاق. و عوضاً عن ذلك، فإن العراق يسعى للشراكة والمساعدة الفنية والتبادل الاقتصادي. وستسهم هذه الوسائل القيمة في مساعدة العراق على الاستفادة من موارده الخاصة التي تصب في مصلحة الشعب العراقي فضلاً عن مصالح كل من يتعامل مع العراق.

وللمرة الأولى في التاريخ، يسعى العراق بنشاط إلى الاندماج الكامل في الاقتصادين الإقليمي والعالمي. فالاقتصاد العالمي اليوم بحاجة إلى موارد العراق أكثر من أي وقت مضى، لا سيما النفط والغاز. ويشكل ذلك في الوقت الحاضر فرصة فريدة للعمل مع واحد من أكثر البلدان الغنية بالموارد في العالم. ونتيجة لذلك، فقد اتخذت الحكومة سلسلة من التدابير الاستباقية لتيسير الانخراط من جديد، سواء عن طريق إزالة العقبات الداخلية أو إطلاق المبادرات الجديدة التي تهدف إلى تشجيع التجارة والاستثمار وتحسين فاعلية المعونات. وقد أطلق على اقتراح الحكومة الذي يتألف من ستة نقاط اسم "الشراكة من أجل التنمية".

الشراكة من أجل التنمية

- توقيع إعلان باريس لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حول فعالية المعونة: يلتزم العراق بتعزيز الملكية والمواطنة والتركيز على النتائج والانسجام والمساءلة المتبادلة في علاقاته مع الشركاء الدوليين؛
- الانضمام إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية: سيسهم ذلك في إنشاء قاعدة صلبة للشفافية والمساءلة في قطاع الطاقة الذي يخضع لبرنامج توسعي طموح.
- مشاركة العراق في تمويل برامج إنمائية جديدة: ستساعد هذه الآليات على حشد موارد العراق لجذب الاستثمار واكتساب المعرفة من الشركاء الدوليين وتوفير إطار عمل للمساءلة المتبادلة.
- التفاوض حول تخفيف الديون: كما هو مبين في قرار العهد الدولي الصادر في شرم الشيخ، لا يزال العراق على استعداد للدخول مع الدائنين في مفاوضات حول التخفيف من ديونه وفق

شروط مماثلة على الأقل لشروط نادي باريس. وبظل إلغاء الديون عنصراً أساسياً في تركيز موارد العراق كافة على جهود إعادة الإعمار والتنمية.

- **عقد اتفاقيات تجارية جديدة ثنائية ومتعددة الأطراف:** يسعى العراق إلى الاستثمار وتحقيق روابط جديدة مع جميع الشركاء الدوليين، من خلال سعيه إلى الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ومن خلال تشجيع الاستثمارات الإقليمية للتجارة الثنائية.
- **مراجعة إدارة العهد القائمة على الأداء:** ستستعرض الحكومة بنية العهد وتعمل على تعزيزها، بما في ذلك الأمانة العامة للعهد. ومن الضروري أن تعمل الأمانة العامة وغيرها من هيئات التخطيط في الحكومة معاً ويدا بيد. كما أن إطار تنفيذ أكثر تنظيماً من شأنه المساعدة في التغلب على تحديات التنسيق مع الشركاء الدوليين.

كما ستسعى هذه المراجعة لتحسين تخطيط الميزانية وتنفيذها من خلال إطار العمل الخاص بالعهد الدولي، حيث من شأن ذلك أن يساعد ذلك في ترتيب أولويات الاحتياجات في العراق على نحو أفضل، ووضع مقترحات ومشاريع استثمارية محددة التكاليف ومبررة على نحو سليم. وقد وفر العهد الدولي والاتفاقية البديلة لصندوق النقد الدولي إطار عمل من شأنه إزالة العقبات الداخلية التي تعترض طريق الاستثمار من خلال برامج الإصلاح وتحقيق الاستقرار. وثمة حاجة إلى بذل المزيد في تلك المجالات، ويتطلع العراق إلى شركائه الدوليين لتقديم المساعدات الفنية والخبرة العملية في تلك المجالات.

الإنجازات الرئيسية حسب القطاعات

أ) الدبلوماسية

يعد هذا المؤتمر الأخير ضمن سلسلة فعاليات دولية رفيعة المستوى تم أثنائها إبراز عودة العراق إلى المجتمع الدولي. ومنذ المؤتمر الافتتاحي للعهد الذي تم في أيار/مايو 2007 في شرم الشيخ، شملت هذه الفعاليات اجتماعات الدول المجاورة للعراق في اسطنبول والكويت واجتماع البرلمانين العرب في أربيل. ويشارك العراق بشكل فاعل في العديد من المبادرات الدولية من قبيل مبادئ باريس لفاعلية المعونات ومبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية واتفاقية الأمم المتحدة حول التغير المناخي واتفاقية الأمم المتحدة حول التعذيب واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

ب) الأمن

بدعم من القوة متعددة الجنسيات في العراق، واصلت الحكومة العراقية جهودها الحثيثة من أجل إرساء سيادة القانون في جميع أنحاء العراق وحماية المواطنين من أي تهديد يستهدف أرواحهم وممتلكاتهم. ولم تزد قوات

الأمن العراقية من حيث الحجم والمعدات وحسب بل أيضاً من حيث المهارة والثقة. فاليوم، ينفذ الجنود العراقيون وأفراد الشرطة العمليات ويقودونها في جميع أنحاء العراق وهم بذلك يكتسبون ثقة الشعب ودعمه.

ونتيجة الجهود المشتركة التي بذلها كل من العراق والقوة متعددة الجنسيات والاستفادة من الدعم الواسع من الشعب العراقي بجميع طوائفه، بات من الممكن الحد من أعمال العنف بشكل ملحوظ مقارنةً بالمستويات المرتفعة للعنف التي شهدها عام 2006. وكانت مشاركة المواطنين ودعمهم العامل الرئيس في تحقيق النجاح، ولا سيما حركات الصحة.

وتواصل الحكومة العراقية تعزيز الأمن من خلال توفير الحماية للمواطنين من جميع التهديدات، بما فيها الميليشيات الحزبية والجماعات المسلحة الخارجة عن القانون والإرهابيون الدوليون والمجرمون العاديون.

ج) حقوق الإنسان

ما زال ثمة تحديات كبيرة في مجال حقوق الإنسان في الوقت الذي تحصد فيه الصراعات أرواح المواطنين العراقيين. وعلى الرغم من الجهود المبذولة للحد من الأضرار الجانبية، لا يزال العديد من المدنيين يعانون جراء العمليات العسكرية الجارية. ومنذ إقرار قانون العفو العام، تُبذل جهود حثيثة لتسريع عملية دراسة ملفات المعتقلين وإطلاق سراحهم، والحكومة مصممة على تسريع تنفيذ هذه العملية. وسيتم التصدي بحزم إلى حالات إساءة تطبيق أحكام العدالة وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان ومقاضاة مرتكبيها بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية أو غيرها.

ولا تزال أعداد كبيرة من العراقيين الذين تعرضوا للنزوح نتيجة لأعمال العنف داخل البلاد وخارجها في انتظار الدعم والحماية الكافيين. ويجري وضع البرامج بالتعاون مع البلدان المضيفة والشركاء الإقليميين والمجتمع الدولي لتلبية احتياجات النازحين العراقيين والمساعدة على عودتهم أو إعادة توطينهم.

د) الحوار الوطني وجدول الأعمال التشريعي

يعتبر التقدم السياسي المفتاح لترسيخ حالات التحسن الأخيرة في الجانب الأمني، ويُعد الضمان الوحيد لإحلال سلام دائم هو عملية سياسية عادلة وشاملة تتيح لجميع العراقيين التعبير عن آرائهم وتحمي مصالحهم.

ولا تزال التحديات تكمن في بناء عملية سياسية تحظى بقبول جميع الأطراف لكونها مفتوحة ونزيهة، وكذلك عرض مسار سلمي لحل الصراعات والمصالحة الوطنية.

وقد بُذلت جهود كبيرة لتلبية المعايير السياسية والتشريعية المنصوص عليها في العهد الدولي مع العراق وغيره من وثائق الحكومة العراقية.

وتم إحراز تقدم كبير، لا سيما بالنسبة لاستكمال جدول الأعمال التشريعي وإقرار قوانين العدالة والمصالحة والعفو وصلاحيات المحافظات وميزانية عام 2008. ولا يزال قانوني انتخابات المحافظات والنفط والغاز قيد الإنجاز. ويستمر بذل جهود الشراكة مع الأمم المتحدة بشأن قضايا المناطق المتنازع عليها التي تعالجها المادة 140 من الدستور.

وتقوم الحكومة بحملات تنقيفية ترمي إلى استعادة الوحدة الوطنية وإشراك جماعات المعارضة في داخل البرلمان وخارجه على أساس نبذ العنف. وأمامنا المزيد من العمل الذي يتعين علينا القيام به لإعادة بناء الثقة وتعزيز الحوار. وما زالت هناك تحديات كبيرة تتمثل في حل قضايا الحدود الداخلية.

هـ) الاقتصاد

أوفت الحكومة العراقية بنجاح بكافة التزاماتها في إطار الترتيبات البديلة لصندوق النقد الدولي ماعدا التزام واحد. ووصف صندوق النقد الدولي الأداء الاقتصادي في العراق بأنه 'يبعث على الإعجاب' و 'ملفت للنظر' إذا ما أخذنا بالاعتبار الظروف الصعبة التي يمر بها.

وبالرغم من تأثير النزاع فقد تم تخفيض نسبة التضخم التي بلغت 65 % في عام 2006 إلى 22 % في عام 2007. وسوف يمتد الاتفاق الجديد بين العراق وصندوق النقد الدولي حتى نهاية عام 2008، وسيسمح بإطفاء نهائي لحوالي 20 % من ديون نادي باريس. ووقعت اتفاقيات ثنائية لإعادة جدولة الديون مع كافة دول نادي باريس وغيرها بشروط مماثلة أو أفضل.

وتسعى الحكومة جاهده إلى الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط والنمو الاقتصادي المتوقع أن يصل إلى 8 % هذا العام. وقد يكون النمو الفعلي أعلى بكثير من ذلك كما تدل عليه الزيادة بنسبة 20 % في الطلب على الطاقة خلال العام الماضي.

وقد انتهزت الحكومة فرصة تراجع أعمال العنف لزيادة إنتاج وتصدير النفط التي تجاوزت بشكل ثابت الأهداف المحددة لعام 2008. ومن المتوقع أن تحقق إيرادات هذا العام رقماً قياسياً قد يصل إلى 70 مليار دولار أميركي.

وتعمل الحكومة على تحسين تصميم وتنفيذ الميزانية بهدف ترجمة الزيادات غير المتوقعة في أسعار النفط إلى

فوائد حقيقية يلمسها أبناء الشعب العراقي. ففي عام 2007، تضاعف تنفيذ الميزانية الاستثمارية الاتحادية ثلاثة أضعاف ما كان عليه عام 2006. ولا تفتح ميزانية عام 2008 آفاقاً جديدة في الاستثمار والتمكين الإقليمي وحسب بل أنها أيضاً تبين إدخال مزيد من التحسينات على المالية العامة في العراق.

و) العهد

يلقى العهد الدولي مع العراق قبولاً واسعاً باعتباره الإطار الرئيسي للإصلاح وإعادة الإعمار، ونقطة الاتصال الرئيسية لمساهمة شركاء التنمية.

ويعد هذا التقرير الذي تصدره الأمانة العامة للعهد خير دليل على هذه الآلية، عبر إشراك الحكومة في رصد واستعراض التقدم المحرز بشأن تنفيذ السياسات.

ولا تزال هناك تحديات في وضع السياسة العامة والتنسيق، والعديد من المبادرات قيد الإطلاق من جانب الحكومة، بما في ذلك مكتب رئيس الوزراء ومجلس الوزراء والأمانة العامة ومكتب مستشار الأمن الوطني وجهات أخرى. وتحتاج تلك الأطراف إلى التكامل من أجل تحقيق التماسك.

وستراجع الأمانة العامة واللجنة التنسيقية للعهد الدولي مع العراق آليات تنفيذ العهد القائمة على الأداء عقب المؤتمر، من أجل تحسين التكامل مع المبادرات الحالية والهيئات التخطيطية للحكومة العراقية.

1. مقدمة

تم إطلاق العهد الدولي مع العراق في شهر أيار/مايو 2007 على هامش إجتماع شرم الشيخ الذي انعقد في مصر بعد سلسلة من المباحثات المكثفة مع المجتمع الدولي. ويُعد العهد الدولي مبادرة أطلقتها حكومة العراق، بمشاركة الأمم المتحدة وبدعم من البنك الدولي وجهات مانحة لدى المجتمع الدولي.

ويهدف العهد الدولي الى إعادة دمج العراق بالمجتمع الدولي، حيث وضع العهد إطار عمل من الإلتزامات بغية تحقيق الرؤية الوطنية للعراق والمتمثلة في بناء عراق آمن موحد اتحادي ديمقراطي يرتكز على أسس الحرية والمساواة وينعم شعبه بالسلم والرخاء.

وبموجب هذا العهد، تلتزم الحكومة العراقية بتولي برنامج شامل للإصلاح والإستثمار خلال الأعوام الخمس القادمة وإعادة بناء مؤسسات الدولة وتضميد جراح المجتمع بدعم من المجتمع الدولي وبروح من الشراكة.

وجدد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ولاية بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بموجب القرار رقم 1770 وزاد من دور الأمم المتحدة في العراق. وكجزء من هذه الولاية، أوكل لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق مهمة تعزيز ودعم وتسهيل تنفيذ العهد الدولي مع العراق، بالتنسيق مع الحكومة العراقية.

2. تنفيذ العهد الدولي مع العراق

شهد العام الأول من العهد الدولي مع العراق تقدماً مضطرباً نحو تحقيق معايير العهد في معظم المجالات التي يغطيها.

وتعرض الأقسام التالية تقارير سردية حول كل من المظاهر السياسية والأمنية والإقتصادية - الإجتماعية للعهد. وتتوفر معلومات إضافية عن أوضاع كل معيار من هذه المعايير على حدى في الملاحق المرفقة.

وعملت الأمانة العامة للعهد، التي تم إنشاؤها ككيان عراقي حكومي يعمل تحت إمرة مكتب نائب رئيس الوزراء، على جمع هذا التقرير بدعم تحريري قدمته الأمم المتحدة. وقد قدمت العديد من الفرق العاملة التابعة للوزارات والجهات الدولية المانحة بيانات حول التقدم المحرز بهذه المعايير.

وقوبلت عملية متابعة التقدم في المعايير، التي نص عليها العهد على نطاق واسع، بالعديد من التحديات وواجهت العديد من الترتيبات التي تم التخطيط لها صعوبات جمة أثناء تطبيقها نتيجة للعديد من التحديات التنافسية التي تواجهها الحكومة.

لذا، يُعد إجراء تقييم لعملية تنفيذ العهد عنصراً هاماً في المراجعة السنوية التي تهدف إلى تحسين عمليتي المتابعة وكتابة التقارير وذلك ليتسنى توفر البيانات في أوقات مناسبة ووفقاً لأسس دورية، وكذلك لضمان أن تحظى عملية دمج موارد الحكومة والجهات المانحة بتخطيط وتنفيذ أفضل.

2.1. السياق السياسي

الهدف :- عراق ذو سيادة موحدة فدرالي وديمقراطي مندمج بالمنطقة وبالمجتمع الدولي

من خلال العمل باتجاه تحقيق أهداف العهد الدولي يكون تركيز الحكومة السياسي على ثلاث نقاط أساسية هي:

- المصالحة والحوار الوطني
- تطوير برنامج التشريع
- تقوية الروابط الإقليمية

2.1.1. المصالحة والحوار الوطني:

إن تحقيق المصالحة في العراق هي احد المتطلبات الرئيسية المسبقة لإحلال الأمن والسلام في البلد وقد قدّم السيد رئيس الوزراء دعماً وإسناداً مباشراً لعملية المصالحة الوطنية حيث دعا كافة الأحزاب السياسية المقاطعة للعودة للمشاركة من جديد في الحكومة والعمل نحو تحقيق رؤية مشتركة للعراق الجديد. أن عودة جبهة التوافق للحكومة في نيسان 2008 يُعد بمثابة خطوة مهمة للأمام باتجاه المصالحة السياسية وإعادة هيكلة مجلس الوزراء.

وأمر السيد رئيس الوزراء بتشكيل لجنة وطنية للمصالحة والحوار لدعم المفاوضات مع الأعضاء المقاطعين للحكومة والأحزاب السياسية الأخرى داخل وخارج مجلس النواب.

ومن المهام الأخرى التي تضطلع بها اللجنة مراجعة جهود التوعية السابقة التي تستهدف متمردين وجماعات مسلحة من الرتب الدنيا والمتوسطة. وقامت بإنشاء شبكة لمجالس عشائرية جديدة لمتابعة نشاطات مليشيات المواطنين المحليين المهتمين. كما حضر موظفو اللجنة عدة ورش عمل في لبنان واسطنبول والبحر الميت وشم الشيخ للإلتقاء بأفراد آخرين خارج إطار العملية السياسية.

التشريعات الخاصة بدعم المصالحة:

يرى العهد الدولي في التضامن السياسي أحد المؤشرات الهامة لتنفيذ معايير العهد، حيث صب إقرار العديد من القوانين الهامة في مصلحة المواطنين كافة بغض النظر عن إنتماءاتهم العرقية أو السياسية. وفي هذا السياق، أُعتبر إقرار قانون المساواة والعدالة (كبدل عن قانون إجتثاث البعث) وقانون العفو العام حجر أساس هام على طريق المصالحة الوطنية والتضامن في العملية السياسية. فحتى 10 نيسان/أبريل 2008، تم إطلاق سراح 28.242 معتقلاً من بين 37.000 كانوا رهن الإعتقال بعد إقرار قانون العفو في 8 شباط/فبراير 2008. وتمثل الغرض من تبني قانون المساواة والعدالة بتمكين العديد من الموظفين الحكوميين الذين عملوا خلال حقبة النظام السابق من العودة إلى وظائفهم أو استلام رواتبهم التقاعدية. ونتيجة لذلك بقيت سياسات الحكومة على مستوى القاعدة مشيرةً إلى مزيد من التقدم في عملية المصالحة الوطنية.

اللجنة الوطنية للمصالحة الوطنية والحوار

تم تأسيس اللجنة الوطنية للمصالحة والحوار نتيجة لمؤتمر المصالحة الوطنية الأول المنعقد في أواخر عام 2006، وتتكون اللجنة من مجموعة متباينة من الممثلين عن الوزارات والكتل السياسية ورجال الدين ورؤساء العشائر وأعضاء مستقلين، وتقوم اللجنة بدعم وإسناد برنامج المصالحة الوطنية والحوار. وأحد العناصر الأساسية لهذا البرنامج هو إقامة سلسلة من المؤتمرات لتعزيز الحوار والمصالحة. وبالإضافة إلى المؤتمرات العامة، تم القيام بالعديد من الفعاليات الخاصة مع كتل سياسية وزعماء دينيين ورؤساء عشائر. وتمثل الهدف من إجراء هذه المحادثات في تشجيع الحوار السياسي وحشد دعم للنهج الدستورية بغية حل مشاكل العراق. وكان آخر هذه الاجتماعات مؤتمر المصالحة الوطنية السياسية الذي عُقد في شهر آذار/مارس.

لم تتمكن اللجنة من تحقيق كافة أهدافها الرئيسية التي أوضحتها في إعلان البرنامج الوطني في العام 2006. وفي الوقت الذي أبدت فيه أحزاب المعارضة ترددها بالمشاركة في المؤتمرات الوطنية، إلا أن هذه الفعاليات استطاعت توليد نوايا حسنة وضمنان مشاركة العديد من المتقنين وممثلي المجتمع المدني.

الدعم الخارجي لجهود المصالحة الوطنية

واظبت المنظمات غير الحكومية على العمل بنشاط للمساعدة على إجراء مباحثات وتحقيق المصالحة من خلال تقديم مساعداتها المتمثلة، من جملة أمور أخرى، بإقامة ورش عمل حول حل النزاعات.

فقد التقى ممثلون عن الكتل الرئيسية لدى مجلس النواب في هيلسنكي في شهر أيلول/سبتمبر 2007، تحت رعاية مبادرة إدارة الكوارث، حيث اتفق المجتمعون على مبادئ رئيسية لتقاسم الطاقة والسيطرة على المليشيات. وفي مطلع شهر تشرين الثاني/نوفمبر، جرت مباحثات سرية دامت لأربعة أيام بين كافة الكتل السياسية لدى البرلمان

وممثلين عن المقاومة/حزب البعث اختتمت أعمالها في البحر الميت في الأردن. وحقق هذا اللقاء بعض الإجماع على مفاهيم رئيسية للعراق.

خطوات إضافية لتحقيق المصالحة الوطنية

تُركز الحكومة على العديد من المواضيع لتعزيز مزيد من المصالحة

- نزع سلاح الميليشيات ومنع سوء السلوك في الأجهزة الأمنية.
- تحسين الخدمات الرئيسية، لا سيما في المجالات التي شهدت ارتباكاً كبيراً بسبب الإقتتالات الدائرة.
- تسهيل العودة الطوعية للنازحين داخلياً وإعادة توطين العائدين منهم في ديارهم.
- تعويض ضحايا العمليات الإرهابية.
- وقف انتهاكات حقوق الإنسان التي تُمارس أثناء العمليات العسكرية.
- تقوية النظام القضائي والقضاء على الإفلات من العقاب.
- تشجيع التثقيف المدني وتعزيز لغة الحوار كأفضل سبيل للتقدم.
- تحسين الاندماج الإقليمي

2.1.2. تنفيذ البرنامج التشريعي:

حققت الحكومة تقدماً ملحوظاً في عرض القوانين والتدابير ذات الأولوية التي تم تحديدها في العهد، وفي الملحق 1 شرح عن وضع كل منها.

تم إقرار قانون حول المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات في العراق وتباشر المفوضية حالياً أعمالها. كما تم إقرار قانون المساءلة والعدالة، قانون إجتناب البعث سابقاً، وكذلك قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم (قانون سلطات المحافظات).

وفي كانون الثاني/يناير 2008، تم إقرار قانوني ميزانية العام 2008 والعفو، بالرغم من أنهما غير مدرجان بالعهد، إلا أنهما يُعدان من القوانين الهامة.

وفي مجالى الاقتصاد والاستثمار، أقر مجلس النواب قانون الاستثمار الخاص فى تصفية النفط الخام وقانون ضريبية إعادة الأعمار، وصادق على اتفاقية قرض يابانى واتفاقية قرض من البنك الدولى وقانون التقاعد الموحد (قانون رقم 69 لعام 2007)، كما قام مجلس النواب بتعديل قانون الضمان الاجتماعى للعمال لتعميم تغطية الضمان الاجتماعى للقوى العاملة فى القطاع الخاص (قانون رقم 20 لشهر أيار 2007).

ولم يتم إقرار بعض التشريعات ذات الأولوية وهى فى طور المناقشة الآن؛ ومن ضمن هذه القوانين قانون توزيع المشتقات النفطية (الهيدروكربون) وقانون انتخابات المحافظات. إلا أنه تم إعداد مسودة مشروع قانون توزيع المشتقات النفطية لتلبى متطلبات شروط العهد الدولى والتي تتضمن قانون توزيع الإيرادات المكمل.

يعكف مجلس النواب حالياً على دراسة قانون إنتخابات المحافظات بغية المصادقة عليه ليتسنى إجراء انتخابات المحافظات فى شهر تشرين الأول/أكتوبر.

ومارس مجلس النواب دوريه الإشرافى والتشريعى خلال العام 2007، حيث أقر 96 قانوناً تعنى بالإقتصاد والخدمات وصادق على العديد من المعاهدات الدولية ليضمن الإنضمام إليها.

2.1.3. المراجعة الدستورية

مدد مجلس النواب فترة عملية المراجعة الدستورية عدة مرات منذ تقديمها مسودة تقريرها فى 23 أيار/مايو 2007، امتد آخرها حتى نهاية الدورة التشريعية الحالية (صيف 2008). وفى هذه المرحلة، أحرزت لجنة المراجعة الدستورية مزيداً من التقدم فى المجالين الفنى والقانونى لنص الدستور. فقد تم إعداد مسودات 65 مادة دستورية منقحة، إلا أنه لغاية الآن لم تتمكن اللجنة من تحقيق إجماع سياسى حول عدد من القضايا التى هى موضع خلاف والمتعلقة بتصميم الدولة العراقية بما فيها سلطات الرئاسة وتنظيم عوائد الهيدروكربون وحل مسألة الحدود الداخلية المتنازع حولها والصلاحيات المنوطة بكل من الأقاليم والمحافظات.

واتخذت اللجان الفرعية والكتل النيابية الرئيسية قراراً بحل الأمور العالقة.

2.1.4. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

ما فتأت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فى العراق تعمل على ضمان جهوزيتها للقيام بأية فعاليات إنتخابية تحظى بالمصادقية والقبول من أبناء الشعب العراقى. وتركز دعم الأمم المتحدة على سلسلة من النشاطات الفنية

والعملياتية الهامة لإجراء أية فعاليات إنتخابية، منها بناء هياكل ميدانية وتقديم النصح بشأن صياغة سجل الناخبين وبناء قدرات إدارة الإنتخابات.

تقوم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بالتحضير لانتخابات المحافظات المزمع إجراؤها في الأول من تشرين الأول/أكتوبر 2008 التأكيد على أن إجراءها مرهون بإقرار القانون الخاص بذلك. وتتمثل المهمة الرئيسية للجنة في الوقت الراهن بتحديث قائمة الناخبين حيث أنه تم تحضير 550 مركز تسجيل وتوظيف 6.500 موظف تسجيل من أجل تحقيق هذه الغاية. ومن المقرر ان يستمر التسجيل حتى الثامن من شهر حزيران ولكن حتى تاريخ 6 أيار لم يتم فتح 125 مركز تسجيل لدواع أمنية.

2.1.5. تقوية الروابط الإقليمية:

يسعى العراق بجد إلى تعزيز الإنسجام والتفاهم بينه وبين دول جواره، حيث أنه يرفض استغلال أراضيهِ وموارده على نحو يتعارض ومصالح جيرانه، ولا يسمح في المقابل بأي تدخل في شؤونهِ الداخلية. وتعتبر الحكومة هذا الإحترام المتبادل للسيادة والتعاون، وفقاً لأسس من المصالح المشتركة، أمراً هاماً لإستقرار المنطقة. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، شاركت الحكومة العراقية في العديد من المفاوضات المكثفة مع دول الجوار والمجتمع الدولي كان الغرض منها وضع برامج تعاونية ملموسة.

وتواصل الحكومة العراقية تشجيع الدول العربية والاسلامية في المنطقة ومنظمة المؤتمر الاسلامي ودول الخليج على دعم المصالحة الوطنية في العراق والعمل معا نحو منطقة تسودها أواصر الصداقة والتعاون. ويتم تشجيع الدول العربية على إقامة تمثيل دبلوماسي لها في العراق، حيث وافقت مملكة البحرين على اعادة فتح سفارتها في العراق وتعيين سفير وثمة مفاوضات تدور مع بلدان عربية أخرى.

الانجازات الرئيسية

تمخض عن إجتماع شرم الشيخ تأسيس ثلاث فرق إقليمية عاملة هي (الطاقة واللاجئين والأمن)، حيث أنهت الفرق العاملة دورتين من المشاورات قبل إجتماعات وزراء دول جوار العراق خلال العامين 2007 و2008. ولاحظت الفرق العاملة مزيداً من المشاركات وكانت بمثابة منبر للحكومة العراقية لشرح السياسات والإحتياجات ذات الأولوية في المجالات الإستراتيجية الثلاث. وتبادلت بلدان الجوار المعلومات الفنية وتسنى لها اتخاذ منهج عملي للتعاون. واتسمت هذه الإجتماعات بالأهمية لتوليد نوايا سياسية حسنة والمساهمة في تحسين أوضاع اللاجئين العراقيين في سوريا والأردن. وكان من بين النتائج الهامة التي ترتبت على ذلك تحسن التعاون الأمني.

اجتماعات دول الجوار

منذ شهر أيار/مايو 2007، شاركت الحكومة العراقية في ترأس ثلاث إجتماعات موسعة على مستوى وزراء الخارجية مع دول جوار العراق والأعضاء الخمسة الدائمين لدى مجلس الأمن ومجموعة الثمانية. وساعد نجاح مؤتمر اسطنبول في تحسين مناخ العلاقات المتبادلة بين العراق وجيرانه على الرغم من الإضطرابات السياسية في المنطقة برمتها. كما ساهم الحوار الإقليمي في الحد من تصعيد التوتر عبر الحدود. ومن خلال هذه الإجتماعات، استعاد العراق مصداقيته كأحد الشركاء وازدادت مشاركاته. كما تم تعزيز عملية المتابعة الدورية للقرارات التي تمخضت عنها الإجتماعات على المستويين العامل والوزاري عبر آلية دعم مقرها وزارة الخارجية العراقية في بغداد.

مؤتمر الكويت

انعقد آخر إجتماع وزاري لدول جوار العراق في الكويت في 22 نيسان/أبريل 2008، وتم أثناءه تبني إختصاصات آلية الدعم وتسهيل سبل تعزيز التعاون الإقليمي على المستوى العامل، كما تم التثناء على توصيات الفرق العاملة.

نتائج مؤتمر الكويت

كان مؤتمر الكويت بمثابة خطوة بارزة نحو إقامة مشاريع مشتركة ومبادرات ملموسة تم الحصول عليها من دول الجوار برمتها، وتطرق المشاركون على نحو بناء للأمور ذات الإهتمام المشترك. وتم إحراز تقدم ملحوظ في مجال التعاون على الصعيد الإقليمي. وفي الكويت، ولأول مرة حضرت كافة دول مجلس التعاون الخليجي بكافة أعضائها، وأعلنت منظمة المؤتمر الإسلامي عن فتح مكتب لها في بغداد، وأنتت جامعة الدول العربية والمملكة العربية السعودية على اقتراح العراق المتجدد لإستضافة المؤتمر الوزاري المقبل في بغداد.

ويرحب العراق بالدعم الذي تقدمه له دول جواره من أجل إقامة دولة مستقرة ومزدهرة وآمنة تمارس فيها حقوق الإنسان على نحو جيد وتقيم علاقات تعاونية طيبة مع جيرانها. وأكدت دول جوار العراق على دعمها للحوار السياسي والمصالحة وأدانت كافة الأعمال الإرهابية وأية محاولات للإرهابيين لإستخدام العراق كقاعدة لشن هجماتهم على دول أخرى.

ويود العراق لو أن أراضي دول جواره والدول الأخرى لا تستخدم كقاعدة لشن هجمات إرهابية بحقه من شأنها أن تضر بأمن العراق. فيتعين على هذه الدول أن لا توفر مأوىً آمناً للإرهابيين أو أن تكون نقطة تنطلق منها

نشاطاتهم أو تستخدم لتهريب الأسلحة. كما يساور الحكومة العراقية القلق بشأن عمل بعض وسائل الإعلام التي تُعزز الرسائل الأيدلوجية التي تُسيء للعراق وتبث من هذه الدول.

تطورات أخرى:

في ربيع العام 2008 كان من بين الزيارات البارزة التي جرت، زيارة الرئيس الإيراني للعراق وزيارة الرئيس العراقي لتركيا. حيث عززت هذه الزيارات مشاركة العراق مع جيرانه الرئيسيين في المنطقة ووطدت العلاقات المتبادلة على الصعيد الإستراتيجي. كما تم بلوغ مستوى مماثل من المشاركة مع مصر منذ أواخر العام 2007 من خلال المفوضية الوزارية.

- استضاف العراق مؤتمر الإتحاد البرلماني العربي في أربيل وشارك في مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في دمشق.
- صادق مجلس النواب على التعديلات التي أُدخلت على ميثاق الدول العربية.
- تم توقيع مذكرة تفاهم بشأن النقل البحري في دول المشرق العربي.
- وتم التوصل إلى اتفاق بشأن الطرق السريعة بين دول المشرق العربي.

2.2. الملف الامني

الهدف: توفير الأمن والأمان لكافة العراقيين، وحماية سيادة العراق والمساهمة في تحقيق الإستقرار الوطني والإقليمي.

يُعد تحسين الترتيبات الأمنية من الدعائم الرئيسية لخطط الحكومة الرامية إلى تحويل المجتمع العراقي إلى مجتمع ينعم بالسلم والإستقرار والديمقراطية. وقد تم إحراز تقدّم جيد بمسألة إرساء الأمن نتيجة لعدد من التدابير التي اتخذتها الحكومة بما فيها خطة المصالحة الوطنية وتطبيق خطة إنفاذ القانون ودور مجالس الصحوة. وتحسن الوضع الأمني في كل من الأنبار وبغداد وديالى من خلال تطبيق التدابير الجديدة. وتُسبب الإحصاءات إلى تدني الجرائم الإرهابية بنسبة 80% مقارنة بالعام 2006. وتم بنجاح تأسيس مجالس الصحوة حيث تتألف حالياً من أكثر من 90.000 عضو يقوموا بتوفير الأمن في مواطنهم لصد أية هجمات ومعظمها تشنها القاعدة، وقد تم تحويل 10.000 من أعضاء مجالس الصحوة للعمل مع قوات الأمن.

وفي شهر آب/أغسطس 2007، تم توجيه نداء لتجميد عمليات جيش المهدي وتم تمديد هذا النداء في شهر شباط/فبراير 2008.

وزدادت العمليات الأمنية التي تقوم بها الحكومة لإنفاذ سيادة القانون ونزع سلاح الميليشيات، حيث تتصدى الحكومة حالياً للخارجين عن القانون. وانتهت العمليات الأمنية في البصرة وعدد من المدن الجنوبية الأخرى وفي بغداد ومؤخراً العمليات التي بدأت للحد من تأثير القاعدة في محافظة نينوى. وتحظى الحكومة بدعم الأقطاب العراقية للتدابير المتخذة، فقد وافقت كافة الكتل السياسية على عدم مشاركة أي حزب سياسي لديه ميليشيا خاصة به في انتخابات المحافظات.

ولن نتمكن من إسهاب التفاصيل الكاملة لما تم القيام به لتحسين أمن وسلامة المواطنين العراقيين حيث أنها تبقى من المسائل السرية من أجل مصلحة الأمن القومي.

التقدم المحرز في مظاهر العهد

وضع العهد الدولي ثلاث معايير أمنية رئيسية لقياس التقدم المحرز بما يلي:

- تكوين قوات أمنية تتسم بكونها غير مسبقة وحيادية ومسؤولة وشفافة ومختصة.
- تكوين قوات أمنية تضطلع بمسؤولية واحدة هي إحلال الأمن في كافة أرجاء العراق.
- وضع وتطبيق برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بحيث يكون غير حزبي.

2.2.1. تكوين قوات أمن مختصة

تعكف بعض اللجان على دراسة مظاهر الأمن والمخبرات وتعزيز مهارات القوات الأمنية.

وتم وضع هيكلية تنظيمية جديدة لوزارة الدفاع وإنشاء ديوان للتصاريح الأمنية يتمثل دوره بالتحري عن أي موظف يعمل لدى الوزارة أو يصبو للعمل بها. وتشتمل أعمال التحري على التأكد من عدم إنتماء أي موظف لأية أحزاب سياسية أو ميليشيات أو ضلوعه بأية أعمال إرهابية، وتسعى للتحقق من ولائه وإخلاصه للوطن وعدم وجود أية سجلات جنائية بحقه. وعبر اتباع تدابير توظيف تتسم بمزيد من الصرامة، تعمل الوزارة على ضمان وجود تمثيل لكافة المجتمعات المحلية العراقية في الخدمات المسلحة.

وتمت الموافقة على هيكله جديدة لوزارة الداخلية يتسنى للوزارة من خلالها الإيفاء بواجباتها والمتطلبات الأمنية وتعزيز مهارات جديدة. وأعدت وزارة الداخلية استراتيجية أمنية جديدة تنطوي على رؤيتها للخمس سنوات القادمة، ومن بين أهدافها: أن تخلق بيئة آمنة وتكفل سيادة القانون وتُعزز احترام حقوق الإنسان. وتضمنت خطة العام 2008 التأكيد على وقف كافة النشاطات التي قد تنطوي على انتهاك النزاهة والإستقلالية والمهنية في الوزارة.

وتم اتخاذ التدابير التي تكفل التوزيع العادل للمناصب دون أي تمييز أو أفصاء لأسباب قومية أو دينية أو طائفية. وتبنت الوزارة سياسات تكفل أن يكون الولاء للبلد والمهنية هي الاعتبارات الرئيسية في توظيف الأفراد وتقييم أدائهم. وتم اتخاذ الإحتياطات التي تضمن أن لا تصل أية أسلحة أو معدات تعطى لموظفي وزارة الداخلية إلى أية جماعات غير قانونية، كما تم حظر قيام الموظفين بأية نشاطات سياسية أو حزبية. وتعرض العديد من موظفي وزارة الداخلية للفصل من العمل بعد إدانتهم بالفساد بمختلف أشكاله.

ولا يزال تغيير المواقف من الأمور التي تعد من التحديات الماثلة، فثمة صعوبات تكمن في إقناع الأشخاص بتجنب الإعتبارات السياسية والحزبية والطائفية أثناء عملهم لدى الوزارات الأمنية. ويتحتم أن تتغير هذه المواقف إذا ما أُريد التحول إلى مرحلة المهنية وعدم الإنحياز في العمل. وعلى الرغم من تحقيق تقدم في تدريب قوات الشرطة وضمان مهارتهم، إلا أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. ويُعد إقرار قانون عقوبات لكادر وزارة الداخلية عاملاً هاماً لفرض النظام والمهنية.

وتعمل الحكومة على رفع مستوى التدريبات داخل العراق وخارجه، حيث أُقيمت 2.254 دورة تدريبية خلال العامين الماضيين منها 827 خارج العراق. وجرى تدريب 48.420 موظفاً لدى وزارة الداخلية.

ولا بد من وضع التشريعات التي من شأنها إسناد هذا القطاع، وتم رفع قانون وكالة المخابرات الوطنية لمجلس النواب.

ويواصل تدريب الجيش العراقي تقدمه على نحو جيد وأظهرت عمليات جرت على نطاق واسع خلال شهري شباط/فبراير ونيسان/أبريل 2008 استعداد وقدرة القادة العراقيين على تولي زمام عملياتهم الخاصة مع القوة متعددة الجنسيات التي كانت تلعب دوراً داعماً فحسب. وكانت النتائج إيجابية في معظم الأحيان حيث تُشير إلى تحسّن في المهارات على الرغم من وجود العديد من التحديات الماثلة، لا سيما مع موظفي القوات الخاصة العراقية الذين تم تجنيدهم محلياً للقيام بعمليات عسكرية ضد الميليشيات في مناطقهم. وكان من أبرز قصص النجاح الأداء القوي للقوات العراقية الخاصة التي جرت مؤخراً حيث قامت القوات بعدد من العمليات الصعبة والمعقدة التي امتازت بالمهارة وعدم الإنحياز.

2.2.2. تولى المسؤوليات والعمل مع الأصدقاء والحلفاء

لا يزال العراق في طور تكوين قوات الأمن الضرورية لتمكينه من حماية حدوده ودعم السلم والإستقرار. فقد تزايدت قوات الأمن على نحو كبير بعد توظيف حوالي 600.000 موظف لدى وزارتي الداخلية والدفاع وديوان مكافحة الإرهاب، وثمة مجال لمزيد من التحسن في الدعم اللوجستي.

وتولت ثلاث عشر سرديات تتكون من 34 لواء زمام القيادة أثناء عمليات مناهضة العصيان في مناطق مسؤولياتهم لدعم قوات الشرطة التي تتكون حالياً من ثلاث سرديات و360.000 موظف متوزعين في كافة أرجاء البلاد. وقد تمت إقامة 584 نقطة حدودية وثمة حوالي 40.000 شرطي حالياً لحماية الحدود التي تربط العراق بدول جواره.

تم نقل المسؤوليات الأمنية من إمرة التحالف لتصبح ضمن مسؤوليات الحكومة في تسع محافظات هي: في 2007، ميسان (نيسان/أبريل) وأربيل والسليمانية والدهوك في إقليم كردستان (أيار/مايو) وكربلاء (تموز/يوليو) وذي قار (تموز/يوليو) والنجف (أيلول/سبتمبر) والبصرة (كانون الأول/ديسمبر). وتم نقل المسؤوليات في المتى في شهر آب/أغسطس 2006. وتعتزم الحكومة تولى المسؤوليات الأمنية في كافة المحافظات بحلول نهاية العام 2008.

2.2.3. حل الميليشيات ونزع سلاحها وإعادة دمج أفرادها

تم الإضطلاع بالأعمال الرامية إلى دمج بعض أعضاء الجماعات المسلحة في الأجهزة الأمنية. وتضطلع مجالس الصحة والدعم التي تم تأسيسها عام 2007 بدور يتمثل في إيجاد فرص عمل للآخرين، بيد أن التركيز في الوقت الراهن ينصب على إعادة التأهيل وإعادة الدمج.

تم وضع العديد من البرامج الرامية إلى نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، حيث تم تأسيس قسم للإشراف على هذا النشاط، وأستهل عام 2008 وضع برامج دعائية للتشجيع على نزع السلاح تم بثها عبر التلفاز والصحف والمواقع الإلكترونية. كما تم وضع برنامج للتسليم الطوعي للأسلحة. ومن شأن هذا الأمر توليد دفعات مالية ومساعدات على إعادة الدمج. ويمكن توجيه أعضاء الميليشيات السابقين لبرنامج وزارة العمل والشؤون الإجتماعية للعاطلين عن العمل والذي يقوم بتوفير التمويل وتقديم المساعدة للأفراد للبدء بمشاريع صغيرة. ولدى الوزارة أيضاً برامج للتدريب المهني حيث بدأت ثلاثة مراكز العمل في شهر آذار/مارس 2008 شارك فيها 467 متدرباً. ويتم دفع مكافآت يومية لتشجيع المشاركة في هذه التدريبات. وتتمثل الخطة في استغلال مرافق التدريب المهني لتتسع لإستقبال حوالي 20.000 متدرب خلال العام 2008.

ووضعت الحكومة العراقية بالتعاون مع القوة متعددة الجنسيات برنامج إعادة تأهيل وإعادة دمج يُركّز على التدريبات ونشاطات التوعية. وثمة دورة رياضية لحوالي 500 من كادر الصحوة في طور الإعداد، حيث يتوقع أن تكون هذه الدورة بمثابة نموذج يمكن تطبيقه لاحقاً على نحو أوسع في كافة أرجاء البلاد.

وتشتمل خطة تنمية نشاطات نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج للعام 2008 على ما يلي:

- وضع مسودة تشريعات حول حيازة الأسلحة وحملها ومن ثم رفعها لمجلس النواب.
- الترويج لنزع السلاح والتسريح عبر محاضرات ونشرات وتدريبات على المسؤوليات المدنية وزيادة المعلومات في الموقع الإلكتروني.
- إجراء بحوث حول تجارب نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج في مناطق أخرى واستقاء العبر منها ونشر نتائج هذه البحوث.

وبالتزامن مع تدابير نزع السلاح والتسريح الطوعي، تتخذ الحكومة خطوات عدة لإنفاذ سيادة القانون. ففي شهر نيسان/أبريل، أصدر المجلس السياسي الأعلى وقادة الكتل السياسية في البرلمان بياناً يتكون من 15 نقطة يدعو كافة الأحزاب والكتل السياسية لحل مليشياتهم بالحال وتسليم أسلحتهم.

2.3. حقوق الإنسان

الهدف: دعم حقوق الإنسان والعمل على حمايتها وترسيخ سيادة القانون والتغلب على تركة الماضي القريب أو البعيد.

لا تزال هناك العديد من التحديات الكثيرة في مجال حقوق الإنسان في العراق، ومنها:

- لا تزال الجماعات المسلحة والمليشيات والمجرمون يستهدفون المدنيين العراقيين والبنى التحتية المدنية الحيوية.
- بالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية والقوة متعددة الجنسيات في العراق، فلا يزال العديد من المدنيين عرضة للمعاناة جراء العمليات العسكرية الدائرة.
- لا يزال الآلاف من المعتقلين رهن الإعتقال لدى الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان والقوة متعددة الجنسيات دون محاكمة في انتظار المراجعة القضائية لإطلاق سراحهم، بمن فيهم من يسري عليهم قانون العفو العام.
- افتقار الإجراءات القضائية لأدنى المعايير الدولية للمحاكمات العادلة.

- لا يزال العديد من مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان هاربين من العدالة.

تعرض عدد كبير من أبناء الشعب العراقي للنزوح داخل وخارج البلاد نتيجة لأعمال العنف ولا زالوا في انتظار الدعم والحماية الكافيين. وتم وضع العديد من البرامج بالتعاون مع البلدان المضيفة والمجتمع الدولي لتلبية احتياجات النازحين العراقيين وتقديم المساعدة لعودتهم وإعادة توطينهم. وبالرغم من الصعوبات القائمة المترتبة على الأوضاع الأمنية والتي تؤثر على متابعة الترتيبات، فإن الحكومة ملتزمة بتحسين وضع حقوق الإنسان في كافة أرجاء البلاد.

وأبدت وزارة حقوق الإنسان نشاطاً في وضع تشريعات تتواءم والمعايير الدولية المتعارف عليها لرفعها لمجلس النواب. فقد أعدت وزارة حقوق الإنسان قانوناً لتعويض ضحايا الإرهاب والنشاطات العسكرية وأقره مجلس النواب. وتم إعداد مسودات قانونين؛ الأول لإنشاء المفوضية المستقلة لحقوق الإنسان، والثاني لإنشاء المعهد الوطني لحقوق الإنسان من أجل تحديد أدوار ومسؤوليات وزارة حقوق الإنسان العراقية. وقد تعرضت مسودة قانون المفوضية المستقلة لحقوق الإنسان للتأخير في إقراره لعدة مرات منذ رفع مسودته الأولى لمجلس النواب في مطلع عام 2007.

وتم إيلاء إهتمام للتأكيد على تحسين قدرات كادر الوزارة من اجل متابعة أوضاع حقوق الإنسان والإفادة عنها، حيث ركزت هذه التدريبات على المبادئ الرئيسية لحقوق الإنسان والإلتزامات المنبثقة عن المعاهدات والإتفاقيات الدولية التي أصبح العراق طرفاً فيها. فقد تم إجراء تدريبات لكوادر تعمل لدى كافة الوزارات لتعليمهم كيفية تطبيق مبادئ حقوق الإنسان لدى إضطلاعهم بدورهم المتمثل في تقديم الخدمات للمواطنين.

وتقوم وزارة حقوق الإنسان برصد أعمال الوزارات الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان وكتابة التقارير حولها من خلال إجراء زيارات ميدانية للمؤسسات الحكومية في بغداد وكافة المحافظات الأخرى. وتقدم التقارير التي تتم كتابتها إرشادات حول كيفية تفعيل وتعزيز وإحترام هذه الحقوق.

وتعمل الوزارة عن كثب مع النظام القضائي ومكتب الإدعاء العام للقيام بنشاطات مشتركة وتبادل المعلومات بهدف ضمان الحماية القانونية لنظام حقوق الإنسان في العراق.

وتقوم الوزارة أيضاً بإجراء تقييم لأوضاع المعتقلين ومرافق الإعتقال والسجون وفقاً للمعايير الدولية حيث قامت بإصدار تقرير الحالة الذي يصدر سنوياً عن السجون والمعتقلات.

ويبدي العراق التزامه بتقديم تقارير دورية لخمس لجان دولية، الأمر الذي أخفق بالقيام به منذ عام 2000، إلا أنه تم مؤخراً تكوين لجان لإعداد هذه التقارير.

ويواصل مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق إجراء التدريبات وبناء قدرات كادر وزارة حقوق الإنسان ووزارات أخرى. وتقوم وزارة حقوق الإنسان بالتنسيق مع مؤسسات دولية مختصة بمجال حقوق الإنسان ومنها مجلس حقوق الإنسان ولجنة الجامعة العربية لحقوق الإنسان وكذلك مع مؤسسات إقليمية منها المعهد العربي لحقوق الإنسان والمنظمة العربية لحقوق الإنسان ومنظمات غير حكومية أخرى كمنظمة العفو الدولية وهيومان رايتس وواتش في مجالات خاصة بحقوق الإنسان في العراق. وتقدم وزارة حقوق الإنسان تقارير دورية لهذه المؤسسات، كما ترد على التقارير التي تصدرها بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بشأن حقوق الإنسان في العراق.

وتواصل الحكومة، من خلال وزارة حقوق الإنسان، التنسيق مع منظمات غير حكومية بغية تفعيل وتعزيز حقوق الإنسان في العراق من خلال التنقيف المدني لتعزيز ثقافات التسامح والحوار وقبول الآخرين والسلم بين المواطنين العراقيين.

ويواصل المعهد الوطني لحقوق الإنسان عمله كقسم لدى وزارة حقوق الإنسان إلى أن يتم إقرار قانون منفصل للسماح بتأسيس مؤسسة مستقلة. ويُعدّ هذا المعهد بمثابة معهد ثقافي مختص في إجراء دورات تدريبية وورش عمل ومؤتمرات ونشاطات أخرى تُعنى بحقوق الإنسان، ويتم إجراء التدريبات للكادر الحكومي وغير الحكومي على حد سواء، حيث قدّم المعهد 60 دورة تدريبية لغاية الآن.

وبحسب ما نص عليه العهد الدولي مع العراق، فقد تمت إضافة موضوع حقوق الإنسان بالمناهج الدراسية على كافة المستويات ضمن النظام التعليمي. وتطلب هذا الأمر عملاً مشتركاً من جانب وزارة التربية ووزارة التعليم العالي ووزارات أخرى.

ومن التحديات التي لا بد من التصدي لها لضمان تحسن سجل العراق في مجال حقوق الإنسان ما يلي:

- غالباً ما يمنع الوضع الأمني فرق الرصد من الوصول إلى مناطق معينة، لا سيما المناطق الساخنة التي تشهد عنفاً دائراً أو أعمالاً إرهابية.
- يُعد كادر وزارة حقوق الإنسان جديداً نسبياً ويفتقر للخبرات في تطبيق مبادئ حقوق الإنسان في الأوضاع المعقدة.
- يتعين تحسين التعاون بين فرق الرصد التابعة لوزارة حقوق الإنسان ومؤسسات الدولة الأخرى.

تعترم وزارة حقوق الإنسان القيام ببحوث حول حياة النساء في المناطق الريفية تهدف لمتابعة مستوى العنف الممارس بحق النساء.

بالرغم من وضع ترتيبات مؤسسية تُعنى بحقوق الإنسان تتواءم والقواعد والمعايير الدولية، إلا أنه يتعين القيام بالمزيد من العمل لبيتسنى للحكومة بلوغ هذا الهدف.

وتضطلع الحكومة العراقية بالمسؤولية الكاملة لحماية أرواح أفراد الشعب العراقي، فضلاً عن صون كرامتهم وممتلكاتهم. ولن تؤل الحكومة جهداً لملاحقة انتهاكات حقوق الإنسان والحد منها وملاحقة مرتكبيها قضائياً بغض النظر عن انتماءاتهم.

2.4. إدارة الموارد العامة

الهدف: تحقيق أقصى فائدة ممكنة من الموارد العامة للشعب العراقي في جميع الأقاليم والمحافظات من خلال إنشاء نظام لإدارة عائدات النفط والموارد الأخرى يتسم بالفعالية ويمتاز بالشفافية ويخضع للمساءلة. استخدام الموارد العامة لدعم الوحدة الوطنية والتنمية المستدامة المتنوعة.

ارتفعت العوائد الحكومية خلال العام الماضي، ويُعزى الفضل في ذلك لأسعار النفط المرتفعة ونجحت في بلوغ أهداف التصدير والإنتاج بل وتعدتها لا سيما خلال العام 2008.

وتم إحراز تقدم ملحوظ في كافة مجالات الأموال العامة، لا سيما في وضع الميزانية وتنفيذها. وبلغ إنفاق الميزانية الإستثمارية 63% عام 2007 بزيادة بلغت 22% عن العام الذي سبقه. وبات وضع مسودة قانون لتقاسم العوائد أمراً وشيكاً. وتواصل الحكومة معالجة ضغوط التضخم مستخدمة كافة الوسائل السياسية المتاحة لها، حيث كان التضخم لا يُذكر مقارنة ببلوغه ذروته في العام 2006.

وتعتقد الحكومة العراقية بجدية أنه يتعين عليها أن تُظهر شفافية لدى تطوير أو استخدام موارد البلاد، فمن شأن هذا الأمر أن يحد من سوء الإدارة وسوء الإستخدام. ويُعد إلتزام الحكومة بالمساءلة والشفافية مرسخاً في برنامج الحكومة والإتفاقيات الدولية. لذا، أبدت الحكومة التزامها بالإلتزام إلى مبادرة شفافية الصناعات الإستخراجية¹ ووجهت رسالة تحريرية للأمانة العامة للمبادرة أبدت فيها عن رغبتها تلك.

¹ إن مبادرة شفافية الصناعات الإستخراجية هي تحالف بين حكومات وشركات وفرق مجتمع مدني ومستثمرين ومنظمات دولية؛ وتضع معايير دولية للشركات لنشر ما تقوم بدفعه وللحكومات للكشف عما تتلقاه. وتهدف مبادرة شفافية الصناعات الإستخراجية إلى تقوية الحكم من خلال تحسين الشفافية والمساءلة في قطاع الإستخراج. وتدعم المبادرة الإدارة المحسنة في الدول الغنية بالموارد من خلال الإفصاح الدقيق عن مدفوعات الشركات وعوائد الحكومة من النفط والغاز والمعادن ونشرها.

وتمثل منهج الحكومة، بما يتواءم والعهد الدولي مع العراق، بالسعي لتنفيذ التدابير الرامية إلى تحسين إدارة عوائد النفط وتحديد وتحسين المظاهر الرئيسية لإدارة الأموال العامة. واشتملت هذه المظاهر على التخطيط والتنسيق ووضع الموازنة وتنفيذها والمشتريات والعلاقات المالية المتبادلة بين الجهات الحكومية.

2.4.1. العائدات النفطية

حققت الحكومة تقدماً ملحوظاً في زيادة شفافية حصص الحكومات الوطنية الفرعية، حيث خصص قانون ميزانية العام 2007 ولأول مرة في تاريخ العراق، حصصاً للمحافظات والأقاليم بموجب القوانين. حيث يُعد سكان أية محافظة أو إقليم واحداً من العوامل الهامة للبت في الحصة، فقد خصصت حكومة إقليم كردستان 17% من ميزانيتها للعام 2008. وسيتم تحديد ترتيبات تقسيم العوائد ضمن قانون العوائد العامة الجديد. كما تُغطي مسودة قانون الهيدروكربون دفع تعويضات للأقاليم المنتجة للنفط عوضاً عن الضرر الذي قد يلحق بها نتيجة التلوث الناجم عن هذه الصناعات. ولا يزال قانون الهيدروكربون بانتظار البت بشأنه من مجلس النواب.

وتم اتخاذ العديد من الخطوات العملية والتي تُظهر كيفية عمل الحكومية للإيفاء بالمظاهر المتفق عليها.

- تم تكوين لجنة خبراء ماليين كهيئة مستقلة تضطلع بمسؤولية التعامل مع مهام المجلس الدولي للمشورة والرصد لصندوق التنمية للعراق والمتمثلة في: ضمان أن تخضع عوائد النفط العراقي لمراقبة صارمة ومراقبة أداء مدققي الحسابات الخارجيين ومتابعة مدققي حسابات صندوق التنمية للعراق ورصد الإنفاق الحكومي. وفي الإجتماع الذي جرى مؤخراً في الفترة من 8 - 9 كانون الثاني/يناير، وصف المجلس الدولي للمشورة والرصد عمل لجنة الخبراء الماليين، لدى تقييم عملها، بكونه انطلاقة قوية ووصف اللجنة بأنها لجنة مستقلة ويمكن الوثوق بها. ومن المزمع أن يُنهي المجلس الدولي للمشورة والرصد مهامه في شهر كانون الأول/ديسمبر 2008.
- حالياً، تقوم وزارة النفط بإصدار تقرير شهري على موقعها الإلكتروني وفي الصحف الوطنية ينطوي على تفاصيل حول صادرات العراق من النفط. ويشتمل التقرير على الكميات التي يتم تصديرها والبلدان التي صدرت لها والعقبات التي واجهتها عمليات التصدير وتفاصيل العوائد التي تم جنيها.
- كما نشرت وزارة النفط نهج عقود مبيعات النفط الخام وتفاصيل آليات الأسعار المتبعة. ومن خلال تفصيل العملية على هذا النحو، تسعى الحكومة لتحقيق الشفافية ومنع التلاعب والفساد.

- نظمت وزارة المالية سلسلة من ورش العمل التي تُعنى بالإصلاح الإقتصادي والشفافية شارك فيها أيضاً حضور من وزارة النفط ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي والبنك المركزي العراقي. كما نظم المركز الوطني للإستشارات والتطوير الإداري عدداً من الدورات التدريبية لكادر وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي حول موضوع الشفافية. وثمة ضرورة لإجراء مزيد من التدريبات التي يؤمل أن تساعد الأمم المتحدة على إجرائها.
- تتلقى وزارة المالية تقارير دورية من البنك المركزي العراقي تحتوي على تفاصيل عن كافة المعاملات المالية وأسعار الكميات التي تم تصديرها وعدد البراميل والسعر اليومي للبرميل. ويتم وضع 95% من الأموال المدفوعة بحساب صندوق التنمية للعراق ويتم تحويل 5% منها للكويت كتعويضات.
- وترفع هيئة تسويق النفط الحكومية العراقية تقريراً شهرياً لوزارة المالية حول الكميات التي يتم تصديرها ومنافذ التصدير والسعر، وبالتالي تقارن وزارة المالية هذه المعلومات بالمعلومات المقدمة من البنك المركزي العراقي.
- وتتابع وزارة المالية كافة التوصيات التي يُقدمها المدققون الماليون لدى صندوق التنمية للعراق وتتسق مع ديوان الرقابة العالية. وتزود وزارة النفط المدققين الدوليين، إيرنست أند يونغ، بكافة التفاصيل المتعلقة بالصادرات والعوائد.

لقد نَفّحت وزارة النفط نظام القياس برمته في كافة مرافق وحقول النفط، فقد تم تخصيص أموال في العام 2007 للبدء بتركيب عدادات كما تتوفر ميزانية لذلك خلال العام 2008 أيضاً.

2.4.2. إدارة الأموال العامة

التخطيط والتنسيق والمراقبة والتقييم

عمل البنك الدولي بنشاط لا سيما في مجال تقديم المساعدات الفنية للحكومة لبناء قدرات إدارة الأموال العامة. ونأتي التحسينات الرئيسية التي تسعى إدارة الأموال العامة لتحقيقها من تنفيذ التوصيات المتأتية عن عملية الإنفاق العام والتقييم المؤسسي الذي أُستهل في تموز/يوليو 2007. وتبحث هذه العملية في دورة إدارة الأموال العامة على الصعيدين الوطني ودون الوطني كما تبحث في إطار العمل المؤسسي والتنظيمي الداعم لإدارة الأموال العامة. وسيقدم شركائنا الدوليين تقاريراً بموعدها في القريب العاجل وتأمل الحكومة أن يتم وضع برامج فيما بعد بغية تحسين الأداء. وسيمكننا هذا العمل من إحراز مزيد من التقدم لتحقيق مظاهر العهد الدولي مع العراق المعنية بهذا الأمر.

قامت لجنة رفيعة المستوى تعمل تحت إمرة مجلس الوزراء بدراسة تقسيم أدوار كل من وزارة المالية ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي بشأن تنفيذ الميزانية ورصدها. ورفعت هذه اللجنة توصياتها لمكتب رئيس الوزراء في منتصف العام 2007، بيد أن إحراز مزيد من التقدم يعتمد على تقارير الإنفاق العام والتقييم المؤسسي.

وما فتأت الحكومة تواجه تحديات في كيفية تنسيق وتطوير تنفيذ سياساتها وبرامجها على نحو فعال. وأثبت إطار عمل تنفيذ العهد الدولي كونه أداة مفيدة يُمكن للحكومة من خلالها كتابة تقارير للمجتمع الدولي حول التقدم المحرز، إلا أنه لم يتم بعد استخدامه كأداة للتخطيط. وبات في متناول اليد مزيد من العمل ليتواءم وإستراتيجية التنمية الوطنية والعهد ودراسة للهيكلية الداعمة.

وفي العام المنصرم عدّل المرفق الدولي لصندوق تعمير العراق لينسجم مع أهداف العهد، إذ ينبغي بالتحديد أن تدعم نشاطات المرفق تنفيذ العهد الدولي مع العراق وتطور استراتيجية التنمية الوطنية.

الميزانية وتنفيذها

تجري الحكومة تحسينات على الميزانية من ناحية الموثوقية والمساءلة، وأدرجت جميع أوجه الإنفاق والإيرادات الخاصة بالوزارات ضمن الميزانية العامة بأسلوب يتسم بالشفافية. وأنفق (90%) من مخصصات الميزانية المتكررة و(63%) من الميزانية الاستثمارية خلال سنة 2007. ولم تكتمل بعد عملية تنفيذ موازنة 2007 بينما تم إقرار ميزانية عام 2008.

إن الالتزام بمواعيد رفع التقارير المالية السنوية ودقتها وشفافيتها آخذ بالتحسن رغم التأخر الذي سببه الوضع الأمني السائد، فقد استكملت وزارة المالية حساباتها للسنوات (2002 – 2005)، وأرسل التقرير المالي لسنة 2006 إلى ديوان الرقابة المالية لغرض مراجعته. وتعكف وزارة المالية حالياً على استكمال التقرير المالي لسنة 2007، ومن المتوقع الانتهاء منه بحلول منتصف سنة 2008. وبات الآن لزاماً على الوزارات كافة توفير معلومات مفصلة عن حجم الإنفاق والأرصدة المتبقية شهرياً. أما عدم الالتزام بذلك فعقوبته حرمان تلك الوزارات من تلقي الدفعات المالية اللاحقة.

وتتخذ الحكومة الخطوات اللازمة لإدراج أية أموال من المانحين أو قروض ضمن ميزانيتها، مع ضمان متابعة تلك الأموال.

وأدخل نظام صندوق النقد الدولي لتصنيف إحصاءات المالية الحكومية وطُبق في عملية تبويب ميزانية سنة 2007 وميزانية سنة 2008.

ووضعت خطة لإدخال نظام معلومات الإدارة المالية خلال سنة 2007، غير أن ثمة صعوبات برزت أثناء عملية تنفيذ هذا النظام، وازدادت تعقيدا عندما تعرض بعض العاملين لدى الجهة المنفذة للخطف مما أدى الى تعليق العمل بهذا النظام منذ شهر تموز/يوليو 2007. وخلال شهر كانون الثاني/يناير 2008، تم التوصل الى مذكرة تفاهم، تولت بموجبها إحدى شركات المقاولات استئناف العمل في تنفيذ نظام معلومات الإدارة المالية، ومن المؤمل استكمال العمل وتسليمه كاملا الى الحكومة بنهاية 2008 كي يُشرع في استخدام هذا النظام كنظام رسمي أساسي ابتداءً من شهر كانون الثاني/يناير 2009.

وتقرّ الحكومة بحاجتها الى تحسين أداء كادرها المالي بغية الإيفاء بالمعايير الدولية. ويتولى ديوان الرقابة المالية تقييم الكفاءة المالية للمؤسسات، بينما يجري المركز الوطني للاستشارات والتطوير الإداري تقييم الكفاءة الإدارية لتلك المؤسسات. ويواصل مركز التدريب المالي والمحاسبي في وزارة المالية إقامة دورات تدريبية للكادر الوظيفي المالي والمحاسبي في كافة الوزارات.

المشتريات

تمت صياغة مشروع قانون المشتريات الحكومية بمساعدة من البنك الدولي وباقي الشركاء الدوليين، حيث استند مشروع القانون على أفضل الممارسات الدولية المعتمدة في هذا المجال.

وتلقت الحكومة دعماً كبيراً لتطوير قدراتها في مجال المشتريات العامة، إذ تلقى (2591) موظفاً من شتى الوزارات والمستويات تدريباً على المشتريات خلال عام 2007. ووضعت في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي برنامج مركز مساعدة المشتريات الذي تموله الولايات المتحدة، ويشرف عليه المدير العام لدائرة المشتريات الحكومية. ويعمل مركز المساعدة هذا حالياً مع المحافظات لتشكل فرق مساعدة المشتريات في المحافظات. ويعمل أعضاء فرق مساعدة المشتريات في المحافظات مع المحافظين ومجالس المحافظات بعد تلقّيهم التدريبات اللازمة وفقاً لبرنامج مركز مساعدة المشتريات، على ان يدفع صندوق البرنامج مستحققاتهم في المرحلة الأولية. ويجيب مركز مساعدة المشتريات على طلبات تقديم الاستشارات حول المشتريات والتدريب التي تطلبها الوزارات عن طريق وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي.

المضي قدماً

مازالت العائدات النفطية تشكل عماد المالية العامة والإقتصاد بشكل عام، مما يجعلهما عرضة للصدمات المحتملة التي قد تطرأ على إنتاج النفط وأسعاره. ومن المؤمل ان يتيح تحسن الوضع الأمني والسياسي قاعدة للتنويع

الاقتصادي والعائدات الحكومية، فالسياسات الاقتصادية بما فيها الاستثمارات العامة ستهدف الى دعم التنمية المتنوعة والمستدامة.

ومن أجل تنويع إيرادات الميزانية، تعكف وزارة المالية على توسعة القاعدة الضريبية، لذا فقد أعدت مشاريع قوانين بهذا الخصوص كمشروع قانون الضريبة على الهاتف النقال وضريبة المبيعات وهي بصدد إعداد مشروع قانون التعرفة الجمركية. كما تعمل وزارة المالية على تطوير إدارة الضرائب الداخلية.

و سيبقى التضخم يشكل تحدياً في المستقبل المنظور، وفي هذا السياق ستعمل الحكومة الى جانب صندوق النقد الدولي على كبح جماح التضخم. وستسعى تدابير مكافحة التضخم الى الحفاظ على الإلتعاش وتقليل تأثيره على الفئات الأكثر تضرراً في المجتمع الى الحد الأدنى.

وتبقى مسألة تطوير عملية تخطيط الميزانية وتنفيذها، ولا سيما الإستثمار، من الأولويات. فزيادة التخصيصات الاستثمارية المقدمة الى الكيانات دون الوطنية ستتطلب درجة عالية من التنسيق في السياسات بين الوزارات والدوائر، وبين الإقليم والمحافظات.

تعتبر المشاريع ذات التكاليف المعقولة والمبررة من الناحية الفنية والاقتصادية أسهل تمويلاً وتنفيذاً، ومن المرجح ان تدر فوائد ملموسة على الشعب العراقي. لذا، سيخصص مجلس الإستثمار المخطط موارد كبيرة لهذه المهمة. وتضمن آليات متابعة الميزانية الاستثمارية نزاهة الميزانية وإدراج نفقات الإعمار العراقية والأجنبية.

من المؤمل ان تجعل مبادرات التمويل المشترك، التي صادقت عليها الحكومة مؤخراً، العراق والشركاء الإنمائيين الدوليين يعملون جنباً الى جنب في تخطيط وتمويل وتنفيذ جهود الاستثمار وإعادة الإعمار. ويعد التمويل المشترك طريقة فاعلة ليس لزيادة موارد العراق الخاصة والابتعاد عن النهج المركزية للمانحين التي سادت خلال الخمس سنوات الماضية فحسب، بل أيضاً لتطبيق عملية تنسيق السياسات. ومن شأن المساءلة المتبادلة المصاحبة لهذا النهج أن ترفع من فاعلية الاستثمار الحكومي.

ولا تزال هناك تحديات خطيرة في مجالات معالجة هدر الموارد العامة وسوء إدارتها. فبعد إعلان التزامها بالانضمام الى مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية، ستباشر الحكومة، ممثلة بوزارة النفط، بتحديد الجهات المعنية بمبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية الناشطة في قطاع النفط والغاز العراقي. ويشمل ذلك الشركات العامة والخاصة المحلية والأجنبية والوزارات وباقي المؤسسات الحكومية ذات الصلة إضافة الى منظمات المجتمع المدني. والحكومة ملتزمة بالعمل مع تلك الجهات المعنية، وستعين مسؤول رفيع المستوى لغرض إدارة عملية وضع وتنفيذ خطة عمل مموله بالكامل متفق عليها الى جانب تحديد الأهداف والجدول الزمني.

وستواصل الحكومة الترويج لنصب العدادات في كافة المرافق النفطية مع مراعاة الأولويات في المجالات التالية:

- قياس حجم إنتاج ونقل وتجهيز وتصدير النفط الخام، إضافة الى قياس حجم استيراد وتصدير المشتقات النفطية.
- قياس حجم إنتاج المصافي ومعامل الغاز.
- قياس حجم الغاز والمنتجات النفطية المصدرة والمستلمة عن طريق أنابيب النقل.
- قياس حجم الكميات المحملة والمستلمة عن طريق الصهاريج في قطاع التوزيع.

على أن تُستكمل هذه العملية في سنة 2008.

للإطلاع على تقرير مفصل عن حالة التقدم المحرز مقابل تعهدات إدارة الموارد العامة، أنظر الملحق 2

2-5 تعزيز المؤسسات وتطوير إدارة الحكم:

الهدف: بناء إجماع على الإصلاحات الاقتصادية عبر الحوار والتشارك مع المجتمع المدني وحشد رأس مال الإجتماعي العراقي في عملية التنمية.

2-5-1 العمل مع المجتمع المدني :

تدعم الحكومة تطوير المجتمع المدني وتؤمن بأن تشكيل منظمات مجتمع مدني فاعلة تعد ظاهرة صحية في مجتمع ديمقراطي حيث أنها تشجع المساءلة والشفافية. لقد كانت منظمات المجتمع المدني مفيدة في مجال تقديم الخدمات الإنسانية العاجلة في كل مناطق العراق ونشر ثقافة المجتمع المدني المتمثلة في مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة والمساواة.

قانون منظمات المجتمع المدني

تم وضع اللامسات الأخيرة لمسودة قانون منظمات المجتمع المدني، بمشاركة منظمات المجتمع المدني ووزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني، وذلك في آذار/مارس 2008 من خلال حضور اجتماع الطاولة المستديرة الذي عُقد في أربيل بدعم كامل من الأمم المتحدة. وقد التزمت الحكومة بمبادئ محددة حيال تفعيل مبادئ أربيل لمنظمات المجتمع المدني والتي تؤكد على حرية تأسيس منظمات المجتمع المدني، بالإضافة الى القبول بدورها في بناء مجتمع ديمقراطي وتعزيز التسامح ونشر السلام والإزدهار. كما تضمن تلك المبادئ عدم تدخل الكيانات الحكومية في أنشطة تلك المنظمات، وتنص أيضاً على التعامل على حد سواء مع منظمات المجتمع المدني المحلية

والعالمية. وجرى تأسيس دائرة تسجيل منظمات المجتمع المدني. ووضع المركز الوطني للاستشارات والتطوير الإداري برامج تدريبية للمدراء العاملين مع منظمات المجتمع المدني.

وهناك تحديات تتعلق بتنفيذ المشاريع الإنسانية والإنمائية لمنظمات المجتمع المدني، والتي تستلم مساعدات دولية قيمة (يكون البعض منها غير مسجل) في ظل إشراف أو مساهلة ضعيفين حول الأداء، ويكون ذلك لتبرير موقفها من الإغفاء الضريبي على وجه الخصوص.

منظمات المجتمع المدني العاملة:

هناك أمثلة على منظمات مجتمع مدني ناجحة في العراق، حيث تأسس منتدى التنقيف الانتخابي بمساعدة مكتب الامم المتحدة لخدمات المشاريع، كهيئة مشتركة تتكون من المفوضية العراقية العليا للإنتخابات ومجموعة من 16 منظمة من منظمات المجتمع المدني لإطلاق ومراقبة حملة تنقيف أهلية للإنتخابات في جميع أنحاء البلاد. وقد ساهمت منظمات المجتمع المدني في إنجاز المراجعة الدستورية والمصالحة الوطنية من خلال أكثر من 600 نشاط نُفذت سنة 2007 في كافة المحافظات الثمانية عشر. كما شكلت مجموعة مكونة من 35 منظمة من منظمات المجتمع المدني شبكة العدالة من أجل السجناء لأجل الدفاع عن حقوق المعتقلين.

حرية الإعلام

تتعهد الحكومة بحرية التعبير والحصول على المعلومات. وقد صيغت مسودة قانون وطني حول الأعلام والاتصالات. بالإضافة الى مسودة قانون حول النشر والإذاعة والتلفزيون لحكومة إقليم كردستان. وقد أجرى شركاء التنمية ورش عمل في كل من بغداد والبصرة وأربيل لرفع الوعي حول حرية التعبير والحصول على المعلومات. وكمثال على حرية الصحافة، فقد حققت "أصوات العراق" تغطية صحفية في كافة المحافظات العراقية الثمانية عشر باللغات العربية والكردية والإنجليزية، منتجة بذلك أكثر من 2000 فقرة إخبارية شهرياً ضمن مجالات السياسة والأعمال والرياضة والثقافة.

2-5-2 الحكم الرشيد

إن الحكومة ماضية في اتخاذ تدابير لتعزيز النظام القضائي، حيث أن العمل جار لضمان إستقلالية مجلس القضاء الأعلى، كما ان عزل موقعه في تقدم مستمر حيث من المؤمل ان تتم المباشرة بأعمال إنشاء بنيته الجديدة في 2008. وقد منحت الحكومة كلاً من القضاة والمحققين حزم رواتب خاصة تتضمن أجوراً أعلى ومخصصات التعرض للخطر والحياة الكريمة بالإضافة الى التأمين ضد الإصابة بأية إعاقة. وهناك برنامج لتحسين أمن بنايات المحاكم.

وقد تلقت المفوضية العليا للإنتخابات في العراق مساعدات فنية وتعزيزات مؤسسية تتضمن جولات دراسية الى الفعاليات الإنتخابية في كل من كوريا الجنوبية وأستراليا. هذا وتعد المفوضية العليا للإنتخابات في العراق العدة لإجراء الإنتخابات المحلية لسنة 2008.

وتلقى المركز الوطني للإستشارات والتطوير الإداري دورات لبناء القدرات لتجديد وتطوير طاقاته التدريبية لأجل التخطيط الإستراتيجي بصورة خاصة.

وعلى الرغم من كل ذلك التقدم، لا يزال الإصلاح الشامل في القطاع العام وبناء القدرات غير مبنوت فيه.

2-5-3 مكافحة الفساد

تأسس المجلس المشترك لمكافحة الفساد الإداري برئاسة الأمين العام لمجلس الوزراء بموجب أمر رئاسي، ويضم المجلس ممثلين عن مجلس القضاء الأعلى وديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة، بالإضافة الى ممثل عن مكتب رئيس الوزراء لشؤون الرقابة وممثل المفتشين العامين. يهدف المجلس الى ضمان الكفاءة والنزاهة والشفافية في تنفيذ سياسات الحكومة الاقتصادية والاجتماعية، وتمكين التنسيق بين أجهزة مكافحة الفساد المتمثلة في المجلس المذكور والذي يقدم تقاريراً دورية حول أنشطته الى رئيس الوزراء.

تلقي 29 مدقق حسابات لدى ديوان الرقابة المالية الذي يعتبر من أقدم المؤسسات العراقية التي تدعم النزاهة وتحارب الفساد تدريباً على تقنية المعلومات، كما تلقي 45 مدقق حسابات تدريباً على برامج مراقبة الأداء (والتي تتضمن وحدات قياس تدريب المدربين)، وتدريب 18 مدقق على منع التزوير واكتشافه. ووضع ديوان الرقابة المالية خطة استراتيجية قائمة على الأساليب المعاصرة، وخطط أخرى للتعليم المستمر لكادره المحترف.

وأطلقت الحكومة مبادرة وطنية لمحاربة الفساد خلال مؤتمر ترأسه نائب رئيس الوزراء في كانون الثاني/يناير 2008 أسفر عن الإتفاق على الخطوات الرئيسية الآتية:

- تطوير نظام الإختيار ومستوى مهنية الموظفين، الأمر الذي يتطلب إجراء تعديل قانون الخدمة المدنية ومجلس الخدمة العامة. ويتعين وضع مسودات بهذه التعديلات ورفعها لمجلس الوزراء بحلول شهر حزيران/يونيو 2008.
- أن يتم بحلول كانون الأول/ديسمبر 2008 وضع نظام يوفر معلومات للمواطنين عن خطط الحكومة ومشاريعها من خلال مجموعة من وسائل الإعلام.
- المصادقة على معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بحلول شهر نيسان/أبريل 2008.

- إقامة دورات تدريبية للكوادر العليا والمتوسطة لضمان إمكانية تطبيق مبادئ الشفافية.
 - تشجيع المواطنين على لعب دور رقابي والإبلاغ عن جميع حالات الفساد.
 - مراجعة التعليمات والمبادئ التوجيهية الخاصة بالعقود والتجهيزات وإعادة صياغتها لمنع الفساد مع تسريع عمليات إعادة الإعمار. وقد صادق مجلس الوزراء على تلك التعليمات والمبادئ التوجيهية في شهر نيسان/أبريل 2008.
 - الإسراع في تبني القوانين الجديدة الصادرة عن لجنة النزاهة وديوان الرقابة المالية العراقي ودوائر التفتيش العام قبل شهر حزيران/يونيو 2008؛ وتقديم إرشادات واضحة حول توزيع الأدوار والمهام. وستتولى هذه الهيئات أعمال الرقابة والتفتيش والتحقيق والتأكد من الإجراءات بما يضمن استمرارية الأدوار وإنسجامها وتكاملها بين هذه الهيئات.
 - تشريع قانون وطني لمكافحة الفساد الإداري؛ وينبغي أن تقدم لجنة مشتركة مؤلفة من ممثلين عن المفتشية العامة وهيئة مكافحة الفساد ووزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى وهيئة النزاهة التابعة لمجلس النواب مشروع القانون بحلول شهر آب/أغسطس 2008.
- وعُقد مؤتمر دولي بالغ الأهمية حول مكافحة الفساد في بغداد في الفترة بين 17-18 آذار/مارس 2008، وتمخض المؤتمر عن إعلان بغداد بشأن الفساد الذي تلتزم فيه الحكومة بتحقيق إنجازات محددة في حربها ضد الفساد وتعزيز روح المساءلة والنزاهة. وعقب هذا المؤتمر، أودعت الحكومة العراقية وثيقة المصادقة لدى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ممهدة الطريق لجهود ملموس تدعمه الأمم المتحدة.

2-5-4 إصلاح الخدمة المدنية

يتطلب تحقيق الحكم الرشيد في العراق إحداث تغيير أساسي في دور الدولة في المجتمع والإقتصاد العراقيين، ورفع كفاءة المؤسسات الحكومية ونزاهتها، ابتداءً من الخدمة المدنية. وتقوم عملية الإصلاح التي تتولاها الحكومة على المجالات الخمسة الآتية:

1. إصلاح الخدمة العامة وتحديثها
2. تحديث القوانين والتشريعات الحالية
3. تطوير هيكلية الحكومة
4. تطوير قدرات موظفي الخدمة المدنية

5. تطوير إجراءات العمل في الوزارات والمؤسسات

وقد أعد المركز الوطني للإستشارات والتطوير الإداري، بدعم من الشركاء الدوليين، عدداً من البرامج التدريبية للمدراء لدعم برنامج التغيير. ويجري عمل كبير ضمن أروقة الوزارات لتعزيز الأداء الفردي والمنظماتي من خلال البرامج التدريبية والتطويرية التي تقدمها مؤسسات الخدمة المدنية بدعم خارجي.

وقد انتهت الحكومة من صياغة مشروع قانون الخدمة المدنية الجديد الذي من شأنه أن يسهم في تحسين القوانين القائمة منذ عام 1960 وحتى عام 1999. وبدأ إحصاء موظفي الخدمة المدنية المخطط له في كانون الثاني/يناير 2008. ووزعت منهجية الإحصاء الكاملة على كافة الكيانات العامة إضافة إلى وسيلة الحصول على البيانات عبر الشبكة الإلكترونية للبدء بجمع البيانات المتعلقة بكافة الموظفين الحاليين. وجرى تنصيب نظام تقنية المعلومات المسؤول عن حفظ البيانات ومعالجتها في مركز بيانات وزارة المالية وبدأت عملية جمع البيانات. والحكومة ملتزمة بإنجاز الإحصاء في حزيران/يونيو 2008 للإيفاء بمعيار الإتفاقية البديلة لصندوق النقد الدولي.

للمزيد من التفاصيل حول التقدم الحاصل إزاء معايير تعزيز المؤسسات وتطوير إدارة الحكم، أنظر الملحق 3.

2-6 الإصلاح الإقتصادي

الأهداف: خلق وتهيئة بيئة ملائمة للإستثمار العام والخاص المحلي والأجنبي على حد سواء، كحافز على تحقيق نمو إقتصادي مستدام ومتنوع. وتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق الإستفادة القصوى من المساعدات والإستثمارات الأجنبية علاوة على تحقيق الإندماج مع الإقتصاد العالمي.

وقد حققت الحكومة تقدماً ملموساً في تنفيذ برنامجها للإصلاح الإقتصادي. وتشمل إنجازات الحكومة لعام 2007 ما يأتي:

- ساعد الموقف من السياسة النقدية وأسعار الصرف في التوقف عن استخدام الدولار الأميركي في الإقتصاد والتخفيف من نسبة التضخم من 64.8% خلال عام 2006 إلى 22% خلال عام 2007. (الرقم الحالي هو 10,5% ويهدف صندوق النقد الدولي إلى إيصال نسبة التضخم إلى 12.8% خلال عام 2008).
- التنفيذ الفعال لـ 63% من النفقات الرأسمالية المرسومة، مع إعادة هيكلة الأنظمة لتحسين النفقات الرأسمالية.
- إقرار ميزانية عام 2008 بوجود عجز يُقدّر بحوالي 8.4% من الناتج الإجمالي المحلي في حالة تحقيق سقف الإيرادات والنفقات كما هو مخطط.

- كان الأداء في ضوء المعايير المحددة للإتفاقية البديلة لصندوق النقد الدولي مقبولاً فيما يجري حالياً تنفيذ إتفاقية بديلة جديدة.
- تحقيق تقدم كبير في مجال تخفيض الديون.
- مناقشة التقدم الذي أحرزته الحكومة في مجال مكافحة الفساد في القسم الخاص بإدارة الحكم من هذا التقرير.

وتواصل المناقشات مع الأصدقاء والشركاء بهدف خفض وإلغاء الديون المرهقة في عهد صدام إضافة إلى دفع التعويضات. وقد تم الإتفاق مع روسيا مؤخراً على إلغاء 12.9 مليار دولار أميركي من الديون. كما أن 20% من القسط الأخير من التخفيضات التي وافق عليها نادي باريس مستحق الدفع هذا العام بعد توقع الإنتهاء من إعداد الإتفاقية البديلة التي مُدِّد العمل بها مع صندوق النقد الدولي بنجاح.

إن برنامج الإصلاح الإقتصادي المحدد في مذكرة السياسات الإقتصادية والمالية التي قدمتها الحكومة العراقية إلى صندوق النقد الدولي في كانون الأول/ديسمبر 2007 من أجل تفعيل الإتفاقية البديلة الجديدة قائم على ما يأتي: (1) المحافظة على إستقرار الإقتصاد الكلي، (2) تيسير الإستثمارات وزيادة الإنتاج في القطاع النفطي، (3) النهوض بالإصلاحات الهيكلية ذات الأولوية بما في ذلك الإعانات بغية تمهيد الطريق لتحقيق نسبة أعلى من النمو على المدى المتوسط و(4) تعزيز الحكم والقدرات الإدارية في القطاع العام. أما أهداف الإقتصاد الكلي لعام 2008 فهي كما يأتي:

- تحقيق نمو حقيقي في الناتج الإجمالي المحلي بنسبة 7% خلال عام 2008 وما بعد ذلك، مدفوعاً بالتوسع الحاصل في الإنتاج النفطي من 2.0 مليون برميل في اليوم في عام 2007 إلى 2.2 مليون برميل في اليوم في عام 2008؛
- إحتواء التضخم في سعر الإستهلاك السنوي لغاية 12% في عام 2008 بمعدل انخفاض مقداره مرتبة رقمية واحدة فيما بعد.

ويتوقع أن يزداد صافي الإحتياطي الدولي للبنك المركزي العراقي بحوالي 34 مليار دولار أميركي بنهاية عام 2008، ما يتيح الفرصة لتخصيصات أكبر في الميزانية الرأسمالية خلال السنوات القادمة.

2-6-1 الإصلاح في مجال المعونات الإقتصادية

لقد انصبت جهود الحكومة على تخفيض الإعانات المقدمة لدعم الوقود. وقد خُفضت الإعانات المباشرة المقدمة لدعم الوقود ضمن الميزانية والتي بلغت حوالي 13% من الناتج الإجمالي المحلي خلال عام 2004، باستثناء إعانة مالية صغيرة (بمقدار 300 مليون دولار أميركي) للنفط الأبيض الذي يعتبر الوقود الرئيسي للأسر الفقيرة. وقد اعتمدت وزارة النفط سياسة الزيادة التدريجية في أسعار الوقود بهدف تخفيض الدعم الحكومي ومكافحة

التهريب. وتأتي أسعار الوقود منسجمة مع مثيلاتها في بقية الدول المصدرة للنفط في المنطقة. وقد أقامت الحكومة حملة إعلامية ضخمة لشرح أسباب التغيير في دعم المعونات.

كما أُعفيت تجهيزات الوقود الخاصة بتوليد الطاقة بغية الحد من تفاقم النقص الحاصل في الطاقة. وسيُشرع في إصلاح هذا القطاع حال وضع آلية خاصة باسترداد التكاليف.

وأنشئت شبكة حماية اجتماعية مدروسة لتيسير عملية الإصلاح في مجال تقديم المعونات. حيث سُجلت مليون أسرة ضمن برنامج الرعاية الخاص بشبكة الحماية الاجتماعية إذ أن 850000 عائلة في مختلف أرجاء البلاد تتسلم حالياً معونات مالية. وخصص مبلغ 812 مليون دولار أميركي لشبكة الحماية الاجتماعية ضمن ميزانية عام 2008. كما خصص مبلغ 76 مليون دولار أميركي للنازحين داخلياً. وقد أحرزت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تقدماً في مجال التشغيل الآلي لشبكة الحماية الاجتماعية في بغداد، وتعد العدة لإدخال نظام التشغيل الآلي لتقنية المعلومات في محافظات أربيل والبصرة والنجف وكروك.

وتسعى الحكومة بشكل حثيث لإصلاح نظام التوزيع العام (البطاقة التموينية) وتلقت بالفعل مساعدات فنية من شركاء التنمية. ويُعد نظام البطاقة التموينية أضخم نظام من نوعه في العالم وله تأثيراته الهامة على كل مواطن عراقي، ومن هذا المنطلق يتم التعاطي مع عملية الإصلاح بكل حرص. وقد أعدت وزارة التجارة خططاً لإصلاح نظام البطاقة التموينية تتضمن تحليل النظام خلال النصف الأول من عام 2008 ثم الانتقال بصورة تدريجية إلى مرحلة اختبار الوسائل والتمويل النقدي للفوائد المتتالية عن هذا النظام، في الوقت الذي يتم فيه تشجيع القطاع الخاص على القيام بدور أكبر في استيراد وتوزيع السلع الأساسية. وشكلت لجنة في مجلس الوزراء لتتولى إعداد وتنفيذ اللوائح اللازمة.

وستستفيد عملية مراقبة التأثيرات التي يحدثها برنامج إصلاح الإعانات من الدراسة المسحية الشاملة حول الأسر المعيشية والتي أُنجزت مؤخراً. وستجرى عملية تقييم شدة الفقر بمساعدة البنك الدولي بناء على البيانات التي تم جمعها عن طريق الدراسة المسحية. وستساعد عملية التقييم تلك في تحديد سياسات مناسبة للحد من الفقر علاوة على مبادرات الحماية الاجتماعية. كما تم استحداث وحدة للأمن الغذائي ضمن وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي للمساعدة في تحليل نسبة انعدام الأمن الغذائي في العراق وتوجيه الجهود المبذولة لمنع حدوث الفاقة التي من المحتمل أن تنتج عن الإصلاحات.

2-6-2 تنمية القطاع الخاص

تقرّ الحكومة بضرورة تنمية قطاع خاص يتسم بالنشاط في حال أرادت تحقيق رؤيتها حول العراق الجديد. وقد أجرت تحسينات على المناخ من أجل تطوير الإستثمارات الصغيرة خلال عام 2007، وهي تُطور الهياكل التي

من شأنها دعم الإستثمار. وبغية تهيئة البيئة القانونية اللازمة لضمان نجاح القطاع الخاص، عدلت وزارة التجارة تشريعات تسجيل الشركات، وأعدت مشروع قانون إصلاح مؤسسات الدولة إضافة إلى القوانين والأنظمة المتعلقة بالشركات المملوكة للدولة والتحكيم التجاري.

ومنحت وزارة الصناعة والمعادن 2032 رخصة لإنشاء شركات جديدة تابعة للقطاع الخاص كما نظمت دورات تدريبية لبناء القدرات مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لتطوير قدرات أصحاب المشاريع الصغيرة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وقد سعت الحكومة إلى تشجيع تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق حث وزارة العمل والشؤون الإجتماعية على منح القروض الصغيرة لخريجي الجامعات العاطلين عن العمل، والنازحين داخلياً ومالكي المحلات التي تضررت بسبب الحرب. وعقب إطلاق مشروع تجريبي في بغداد خُصص له مبلغ 30 مليون دولار أميركي ما أتاح الفرصة لخلق 18000 فرصة عمل إضافة إلى مشروع آخر خُصص له مبلغ 20 مليون دولار أميركي من خلال وزارة الصناعة والمعادن لحوالي 1600 مؤسسة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة لإقتراض 20 ألف دولار أميركي بمعدل فائدة قدره 2%، فقد خُصص حوالي مليار دولار أميركي لمشاريع مماثلة ستُطبق في كافة أرجاء العراق. ويمكن للأفراد إقتراض مبالغ تصل إلى 10 ملايين دينار عراقي دون سعر فائدة بينما يمكن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة أن تحصل على حوالي 20 ألف دولار أميركي على شكل سلف. ويشترط كلا المشروعين تسديد القرض خلال 8 سنوات للأفراد و5 سنوات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وفترة سماح تصل إلى 12 شهراً.

وينفذ الشركاء الدوليون حالياً عدداً آخر من المبادرات الداعمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وعلاوة على ذلك، ساعدت المنظمة الأمريكية للتنمية الدولية في تأسيس الشركة العراقية للضمانات المصرفية، وهي مؤسسة لضمان القروض تابعة للقطاع الخاص تعمل على الحد من أخطار الإقتراض وتقتصر على التدريب. وكان التقدم المحرز بطيئاً بسبب المسائل الهيكلية.

2-3 إعادة هيكلة المؤسسات المملوكة للدولة

لقد حددت الحكومة أربعة مجالات رئيسية للإصلاح القانوني من شأنها دعم خصخصة المشاريع المملوكة للدولة. وهذه المجالات هي: إدخال مبدأ المنافسة ومكافحة الإحتكار وحماية المستهلك وإصدار تشريع خاص بمكافحة الإغراق.

وستُقدم مسودة التدابير المناسبة الخاصة بإصلاح المشاريع المملوكة للدولة في سعيها لخصخصة هذه المؤسسات لمجلس الوزراء. وتشمل الخطة تحويل بعض المشاريع المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص بغية تطوير اقتصاد

مختلط. وُخصص مبلغ 400 مليون دولار أميركي خلال عام 2008 لإعادة تأهيل المشاريع المملوكة للدولة بما يجعلها قادرة على الإستمرار كما طلب مجلس النواب تخصيص مبلغ مماثل لعامي 2009 و 2010. وتدرس الحكومة حالياً تصفية المشاريع المملوكة للدولة غير القادرة على العمل.

وقد أطلقت الحكومة حملة إعلامية لتشجيع القطاع الخاص على الإستثمار في مجال إنتاج الإسمنت. وأجريت 19 دراسة جدوى فيما يجري العمل في 58 دراسة أخرى في المشاريع المملوكة للدولة المنتجة للطابوق. وقد دعت وزارة الصناعة والمعادن القطاع الخاص للمساعدة في إعادة تأهيل 13 مشروعاً مملوكاً للدولة عن طريق تجهيزها بمرافق الإنتاج.

ونفذت وزارة الصناعة والمعادن بعض الأعمال التمهيدية بغية تقييم قاعدة أصول كل مؤسسة سعياً لخصخصتها في نهاية المطاف.

2-6-4 تشجيع الإستثمار

أقر قانون تشجيع الإستثمار في شهر كانون الثاني/يناير 2007 فيما بدأت الهيئة الوطنية للاستثمار أعمالها في شهر كانون الأول/ديسمبر. وقد عملت هذه اللجنة على إنشاء لجان الإستثمار في المحافظات كما تعمل حالياً على إعداد الخرائط الخاصة بالإستثمار. وعلى أية حال، لم يصادق مجلس النواب حتى اليوم على تسمية مرشح لمنصب رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار التي شكلها مجلس الوزراء. وكان من أبرز المنجزات حتى اليوم استثمار 3.5 مليار دولار أميركي في صناعة الإتصالات اللاسلكية.

والعمل جارٍ حالياً على إنشاء منطقة إقتصادية في مطار بغداد الدولي وستُخصص بناية رئيسية في هذه المنطقة كمركز كبير للمؤتمرات والمعارض.

كما بدأت الحكومة بالمشاركة في برنامج الإستثمار الذي تتبناه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر 2007. وتم توقيع مذكرة تفاهم بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والهيئة الوطنية للاستثمار. كما تعمل الحكومة مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي- في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على وضع الهيكل التنظيمي للهيئة الوطنية للاستثمار وصياغة الأنظمة الخاصة بالتنفيذ. وقُدمت إستراتيجية للتسويق أعدتها الهيئة الوطنية للاستثمار خلال الإجتماع الوزاري الثاني لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

وستساعد العلاقة المتنامية للحكومة مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على تعزيز بيئة الإستثمار. وستقدم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الدعم للحكومة العراقية في وضع التوصيات المتعلقة بالسياسات والوسائل العملية القائمة على الدروس المستنبطة في وضع أفضل الممارسات والتغلب على الصعوبات مع الدول الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وخلال شهر نيسان/أبريل 2008، وقعت الهيئة الوطنية للاستثمار ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إتفاقية " البرنامج الإستثماري المعني بمجالات التعاون بين الهيئة الوطنية للاستثمار في العراق ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" بغية:

- دعم وتعزيز الهيئة الوطنية العراقية للإستثمار لتهيئة الإجراءات والسياسات الخاصة بالإستثمار التي تتماشى مع قانون الإستثمار في العراق والعمل بفاعلية لتهيئة الأجواء المناسبة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.
- التعاون في المجالات الرئيسية التي من شأنها تيسير الإجراءات الخاصة بمنح الرخص
- تحديد اتفاقيات إستثمار دولية يمكن للحكومة العراقية أن تتضمن إليها بغية خلق علاقات ثنائية تعود بالنفع على النمو الإقتصادي في العراق إضافة إلى بناء قدرات المفوضين في مجال التفاوض في الإتفاقيات المذكورة.
- دعم تنظيم الهيئة الوطنية للاستثمار بما في ذلك هندسة عمليات سير الأعمال ورفدها بالموظفين وتدريبهم.
- مساعدة العراق في تشجيع الإستثمار وجذب المستثمرين من خلال المؤتمرات الدولية والنشاطات الخاصة بالدعوة.

2-6-5 إعادة هيكلة القطاع المالي

تقرّ الحكومة بضرورة تطوير قطاع مصرفي تنافسي وتسعى إلى إعادة هيكلة المصارف المملوكة للدولة وتشجيع تأسيس المصارف الأهلية.

وقد أنشئت لجنة مراقبة إعادة الهيكلة وتتألف من وزارة المالية والبنك المركزي وديوان الرقابة المالية للإشراف على برنامج إعادة هيكلة مصرفيّ الرافدين والرشيد. ويشكل هذان المصرفان حوالي 90% من القطاع المصرفي في العراق. وتجري حالياً عملية مراجعة لحسابات كلا المصرفين على أن تُستكمل بحلول شهر نيسان/أبريل 2008. وستبني الحكومة بحلول أيلول/سبتمبر برامج إعادة هيكلة مصرف الرافدين (التشغيلي) ومصرف الرشيد (التشغيلي والمالي) بناءً على نتائج عملية مراجعة الحسابات الجارية حالياً، وفقاً للإتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي ضمن الإتفاقية البديلة الحالية.

وبدعم من شركاء التنمية، إستحدث نظام للمدفوعات بين المصارف في البنك المركزي العراقي إذ كان ذلك إحدى المتطلبات التي تم الإيفاء بها ضمن الإتفاقية البديلة السابقة لصندوق النقد الدولي. ويتضمن النظام أربعة وحدات، إثنان منها تعملان بشكل تام في الوقت الحالي (نظام التسوية الإجمالي ودار المقاصة المؤمنة). وربطت تسع عشرة مؤسسة بنظام المدفوعات بين المصارف بما في ذلك 14 مصرفاً أهلياً، ووزارة المالية وأربعة مصارف تجارية مملوكة للدولة. ويجري حالياً العمل على ربط ثمانية مصارف أهلية أخرى بهذا النظام.

وتعمل الحكومة بجد على إزالة كافة الحواجز أمام المصارف الخاصة، إذ اتفقت مع صندوق النقد الدولي على أن تنتهي من إعداد مجموعة شاملة من القواعد الإحترازية الخاصة بالمصارف التجارية بحلول 31 تموز/يوليو 2008. ويجري حالياً الإعداد للتحويل من معايير المحاسبة المحلية إلى المعايير الدولية للإبلاغ.

وقُدّم الزخم اللازم لتطوير القطاع المصرفي الخاص من خلال الإتفاق على أن تتولى المصارف الخاصة إدارة جميع خطابات الإعتماد التي تقل قيمتها عن 2 مليون دولار أميركي.

وقد أعدّ البنك المركزي العراقي قائمة بالدورات التدريبية لموظفي المصارف الخاصة. وتتناول هذه الدورات التدريبية المسائل الآتية:

- غسيل الأموال
- تمويل الإرهاب
- فتح خطابات الإعتمادات ومراجعة حساباتها
- إعداد الميزانيات الخاصة بالمصارف
- إدارة الأداء

وستصدر الحكومة توجيهات إلى المصارف الخاصة لتنفيذ توصيات اتفاقية بازل الثانية فيما يتعلق بالإحتفاظ بأموال كافية. وطُلب من هذه المصارف زيادة رأسمالها بشكل تدريجي بغية تعزيز المعاملات النقدية. وطُلب من المصارف الخاصة اعتماد المعايير الدولية للمحاسبة بحلول عام 2009.

وتُطبق حالياً تقنية تحويل الأموال إلكترونياً لتسهيل مشاركة المصارف الخاصة في حسابات المدفوعات الحكومية كالرواتب على سبيل المثال. ومن المفروض أن يتم ذلك بحلول منتصف عام 2008.

6-6-2 الإندماج الإقتصادي الإقليمي والدولي

تسعى الحكومة إلى تعزيز علاقاتها متعددة الأطراف، فقد شجعت عودة نشاطات الأمم المتحدة في العراق وطلبت من البنك الدولي تعزيز حضوره في البلاد. كما أنها تشارك وبفاعلية في الإجتماعات الإقليمية وتلتزم بالإتفاقيات الدولية كاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي تم توقيعها في نيسان/أبريل 2008.

وقد قامت الحكومة العراقية بما يأتي:

- توقيع اتفاقية بديلة جديدة مع صندوق النقد الدولي أمدتها 15 شهراً.
- توقيع أربعة إتفاقيات للقروض مع المؤسسة الإنمائية الدولية التابعة للبنك الدولي لاقتراض 400 مليون دولار أميركي.
- تحديث كافة الإجراءات القانونية المتعلقة بالإنضمام إلى وكالة ضمان الاستثمارات متعددة الأطراف التابعة للبنك الدولي.
- المصادقة في عام 2007 على إتفاقية بشأن التعاون الفني والإقتصادي مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد سدّد العراق القروض المترتبة عليه لصالح بنك التنمية الإسلامي وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية. وتعتزم الحكومة زيادة حصتها من رأس مال البنك الإسلامي. وينسق العراق مع الصندوق الإقتصادي الإجماعي العربي بغية تعزيز العلاقات.

كما اتفقت الحكومة مع صندوق النقد الدولي على إعادة جدولة الديون المترتبة بذمتها لصالح الصندوق، وخصّصت الأموال الخاصة بالتسديد ضمن ميزانية عام 2008.

وقد عُقدت جولة رابعة من المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي بشأن إتفاقية التجارة والتعاون خلال شهر شباط/فبراير 2008 ومن المتوقع أن تُعقد الجولة الخامسة خلال شهر تموز/يوليو 2008. ومن المؤمل الإنتهاء من هذه المفاوضات بنجاح خلال عام 2008.

وقد أبلغت الحكومة الأمانة العامة لمبادرة شفافية الصناعات الإستخراجية عن رغبتها في الإنضمام إلى المبادرة وقد طلبت المساعدة من الولايات المتحدة لتحقيق ذلك.

كما تعد الحكومة أيضاً الصيغة النهائية للإجراءات القانونية الخاصة بالإنضمام إلى إتفاقيات الأمم المتحدة حول التغير المناخي ومكافحة التصحر.

وتلتزم حكومة العراق بسياسات التجارة الحرة ونظام التبادل المفتوح، كما تواصلت مفاوضات الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية فيما تستمر اللقاءات الثنائية لمناقشة عملية وصول البضائع والخدمات إلى السوق.

2-6-7 إطفاء الديون

قطعت عملية إطفاء الديون شوطاً كبيراً وجرى تخفيض الديون بشكل كبير من الدائنين في القطاعين الرسمي والخاص. ووقعت اتفاقيات ثنائية مع جميع الدول الثماني عشرة الأعضاء في نادي باريس كما سُويت الديون المستحقة لصالح 37 دولة أخرى. ويعتمد القسط الأخير من إطفاء ديون دول نادي باريس على الإنتهاء بنجاح من الإتفاقية البديلة لصندوق النقد الدولي التي وقّعت في شهر شباط/فبراير 2008.

وقد سُوي 96% من الديون المستحقة للقطاع الخاص (19 مليار دولار أميركي) وتجري حالياً مناقشات حول تسوية نسبة الـ 4% المتبقية. واتخذت الإجراءات الإضافية التالية المتعلقة بإلغاء الديون منذ إطلاق العهد الدولي مع العراق في شرم الشيخ:

البلد	المبلغ	الإتفاقية المبرمة
روسيا	12.9 مليار دولار أميركي (93% إعفاء)	شباط/فبراير 2008
بلغاريا	3.5 مليار دولار أميركي (10.25% تعامل نقدي)	تشرين الثاني/نوفمبر 2007
صربيا	2.5 مليار دولار أميركي (10.25% تعامل نقدي)	كانون الثاني/يناير 2008

وأفادت الأمانة العامة لنادي باريس في شهر نيسان/أبريل 2008 بتوقيع اتفاقية مع الهند حول شروط مماثلة لتلك الممنوحة للدائنين من أعضاء نادي باريس على أن تُوقع اتفاقية مماثلة مع الصين في وقت قريب. (ووقّعت مذكرة تفاهم بالفعل بين العراق والصين حول تسديد الديون). كما لوحظ أن المغرب قد انضم إلى الجزائر وتونس في التعبير عن رغبتهم في إعادة هيكلة مطالبهم وفق شروط مماثلة لنادي باريس.

ولم يتم التوصل الى إتفاق بعد حول كيفية تسديد الديون والترتيبات الخاصة بالتعويضات مع بعض الدول العربية. وقد تعهدت المملكة العربية السعودية بإعادة جدولة مطالبها وفق معدلات نادي باريس.

2-6-8 الإضمام إلى منظمة التجارة العالمية

تقدم العراق بطلب الإضمام إلى منظمة التجارة العالمية في شهر تموز/يوليو 2004، وشُكل فريق عمل تابع للمنظمة بتاريخ 13 كانون الأول/ديسمبر 2004 وقدم العراق مذكرة حول نظام التجارة الخارجية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2005. وبحلول نهاية عام 2007 انتهى العراق من إعداد إثنين من "الإجراءات المدونة" حيث قدم إلى منظمة التجارة العالمية إجاباته حول الأسئلة المفصلة التي طرحها أعضاء المنظمة الرئيسيين. وفي كانون الثاني/يناير 2008، قدم العراق بشكل رسمي "خطة العمل التشريعية" التي من شأنها جعل نظامه التجاري متوافقاً

مع القواعد المتبعة في منظمة التجارة العالمية علاوة على مجموعة من البيانات الفنية والأوراق الموثقة المطلوبة كجزء من عملية الإنضمام.

وقد عُقد الاجتماع الأول لفريق العمل بتاريخ 25 أيار/مايو 2007، كما عقدت الحكومة العراقية إجتماعات ثنائية مع البرازيل والصين وتايبيه ومصر والإتحاد الأوروبي والأردن والمغرب والنرويج وعمان والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة وفيتنام. وفي كانون الثاني/يناير 2008 أنهى العراق المهام المتفق عليها والتي عجلت في عقد الاجتماع الثاني لفريق العمل في 2 نيسان/أبريل 2008 في جنيف جدد فيه المجتمعون دعمهم لانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية بشكل عاجل ومن ثم الإنضمام ضمناً إلى الإقتصاد العالمي. وقد تركزت المناقشات خلال الاجتماع حول:

- جولتيّ الإجابات التي قدمها العراق حول الاستبيانات المكتوبة حول الجوانب المتعلقة بنظام الملكية الفكرية فيه والجمارك والتعرفة والإعانات والإصلاح الزراعي والشركات المملوكة للدولة والنظام الإستثماري وسلامة الغذاء والمنتجات وإصدار الشهادات وغير ذلك.

- خطة العمل التشريعية التي أعدتها حكومة العراق فيما يتعلق، بين جملة مواد أخرى، بالفقرات الآتية:

- الجمارك والتعرفة: يعمل العراق حالياً على اعتماد جدول تعرفه جديد مع وجود تعرفه فردية، علاوة على نظام للتصنيف قائم على "النظام المتوائم" المتبع لدى المنظمة العالمية للجمارك والمعترف به دولياً، وستدخل التعرفه الجديدة حيز التنفيذ في عام 2008.
- الملكية الفكرية: إنتهى العراق من إعداد مسودة قانون حديث وشامل للملكية الفكرية يتماشى مع متطلبات اتفاقية منظمة التجارة العالمية حول جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، ويخضع التشريع المقترح حالياً إلى عملية مراجعة بغية التمهيد لإقراره في البرلمان في نهاية الأمر.
- العوائق الفنية أمام التجارة: أعد العراق مسودة جديدة لتشريع مطابق لقواعد منظمة التجارة العالمية خاص بالعوائق الفنية أمام التجارة وهو قيد الدراسة في الوقت الحالي. ويدعو القانون المعدل العراق إلى اعتماد القواعد والمعايير الفنية الدولية وإجراءات تقييم المطابقة في الوقت الذي تكون فيه هذه الإجراءات فاعلة في تحقيق العراق لأهدافه المشروعة.
- تدابير الصحة العامة والصحة النباتية: أعد العراق مسودة عدد من الإصلاحات القانونية وهي قيد الدراسة حالياً بهدف الإمتثال لاتفاقية منظمة التجارة العالمية حول تدابير الصحة العامة والصحة النباتية.
- الخدمات: يدرس العراق حالياً نظام الخدمات فيه واضعاً نصب عينه إجراء المزيد من الإصلاحات في مجال فتح قطاعات الخدمات. كما يعمل العراق في الوقت الحاضر على إعداد لجنة التنسيق الإدارية/5.

○ الإعانات في المجال الزراعي: قدم العراق إستراتيجيته للتنمية الوطنية في المجال الزراعي بما في ذلك الدعم المحلي وإعانات التصدير في القطاع الزراعي.

وقد إنفق أعضاء فريق العمل على تقديم المساعدة الفنية إلى العراق لبناء سوق إقتصادية تعمل بالشكل المطلوب وتجارة خارجية بناءة. ولتعجيل مفاوضات الإنضمام الى السوق، سيبدأ العراق إدراج عروضه الأولية حول البضائع والخدمات. وستواصل الجهود في سبيل تحرير الأسعار وتهيئة البيئة المناسبة للإستثمار ومراجعة اللوائح الخاصة بالجمارك وإعادة هيكلة المشاريع التجارية التابعة للدولة وتبني أفضل الممارسات واللوائح الخاصة بالتعرفة وتنظيم المناطق الحرة والرخص الممنوحة في مجال الإتصالات.

وللمزيد من التفاصيل حول التقدم المحرز إزاء كل من معايير الإصلاح الإقتصادي، أنظر الملحق 5.

2-7 التنمية البشرية والأمن الإنساني

الهدف: حماية المواطنين، وتحسين رفاهيتهم وإنتاجيتهم وحشد رأس المال البشري العراقي بصفته المكون الرئيسي في التنمية المستدامة (يعتبر الأمن البشري والتنمية عاملان رئيسيان في تحقيق السلم الإجتماعي، الذي يمثل حجر الأساس في تحقيق الوحدة الوطنية والتنمية الإقتصادية).

وقد حققت حكومة العراق تقدماً في الإيفاء بمعايير العهد الدولي مع العراق المتعلقة بالتنمية البشرية والأمن الإنساني إلا أنه ما يزال هناك الكثير. وقد أدى نزوح أعداد كبيرة من السكان داخلياً وخارجياً إلى استخدام موارد الحكومة والمجتمع الدولي على حدّ سواء إلى حدودها القصوى.

ويُعدّ فريق مشترك من الحكومة العراقية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريراً وطنياً عن التنمية البشرية. وسيوفر هذا التقرير، للمرة الأولى خلال سبع سنوات، مؤشرات للتنمية البشرية على الصعيد الوطني وعلى صعيد المحافظات.

2-7-1 الفقر

لا تزال الحكومة ملتزمة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وبرؤية تحسن كبير في المستوى المعيشي لشعب العراق. وقد أُقيمت في أروقة مجلس الوزراء ورش عمل لعرض إستراتيجيات الحد من الفقر، ومن المقرر عقد المزيد من ورش العمل التي يدعمها البنك الدولي في عام 2008.

و نفذ البنك الدولي في عام 2007 دراسة مسحية عن الحالة الإقتصادية والإجتماعية ومن المؤمل نشر نتائجها قريباً. وستوفر هذه الدراسة معلومات عن إستراتيجية الحكومة في مجال الحد من الفقر. وقد شكّلت لجنة عليا لسياسات القضاء على الفقر وبناء الإستراتيجيات، ضمت ممثلين عن المجلس الإستشاري في مجلس الوزراء ووزارات التخطيط والتعاون الإنمائي والتعليم والصحة والعمل والشؤون الاجتماعية والتعليم العالي والبحث العلمي ومنظمات المجتمع المدني.

ولغرض مكافحة الفقر، أنشأت الحكومة برنامجاً مدروساً لشبكة الحماية الإجتماعية في جميع أنحاء البلاد، ويتألف البرنامج من حزمة من المبالغ النقدية (تصل إلى 100 دولار شهرياً للأسرة المكونة من ستة أفراد أو أكثر)، وخدمات التوظيف وتهيئة الفرص لتمويل المشاريع الصغيرة الخاصة بالأنشطة المدرة للدخل. ويتطلب أحد العناصر الأساسية التي تقوم عليها سياسة الإلتزام المتبادل للحكومة أن يستوفي المتلقون الشروط بشكل مستمر بغية الإحتفاظ بأهليتهم. ويتطلب الحصول على فوائد شبكة الحماية الإجتماعية تسجيل الباحثين عن عمل في مراكز التوظيف التابعة لوزارة العمل والشؤون الإجتماعية كما يشترط أن تعتمد المدفوعات على استمرار مشاركة العاطلين عن العمل في برامج التدريب المهني المعتمدة لدى الحكومة.

وتستمر المناقشات في مجلس النواب حول تحديد التدابير الفاعلة لمكافحة البطالة ضمن قانون شبكة الحماية الإجتماعية وتحويل وزارة العمل والشؤون الإجتماعية للصلاحيحة لتنظيم وتمويل برامج التدريب أثناء الخدمة.

ويُعدّ الأشخاص النازحون داخلياً على وجه الخصوص من أكثر الفئات ضعفاً، حيث توفر الحكومة مبلغاً مالياً مقداره 120 دولاراً للأسرة لمدة 6 أشهر. وتدير هذه العملية وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة المهاجرين والمهجرين بشكل مشترك.

وتواصل الحكومة مناقشاتها مع دول الجوار بشأن كيفية تقديم المساعدة إلى العراقيين الذين فروا من البلاد. وحولت الحكومة مبلغ 25 مليون دولار أميركي الى كل من سوريا ولبنان والأردن لدعم العراقيين الذين نزحوا خارج البلاد. ورصدت الحكومة مبلغ 195 دولار أميركي لدعم العائدين طوعاً. ويتوفر هذا التمويل لتغطية تكاليف الطوارئ وإعادة تأهيل المساكن. وتقدم الدعم في هذا المجال العديد من الوكالات ومن بينها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الغذاء العالمي والمنظمة الدولية للهجرة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والهيئة الطبية الدولية.

2.6.2 العمالة

إنخفض معدل البطالة من حوالي 28% في عام 2003 إلى ما يقدر بحوالي 17.5% بحلول نهاية عام 2007.

وتأتي هذه الزيادة الكبيرة في العمالة في معظمها نتيجة زيادة عدد العمالة في القطاع العام رغم وجود زيادة في عدد العمالة في القطاع الخاص أيضاً، لاسيما تلك الناشئة عن القروض الصغيرة والخطط الخاصة بمنح القروض.

غير أنه تجري الاستفادة من خدمات 38.3% فقط من السكان العاملين بما يقل عن 35 ساعة عمل في الأسبوع، ومعظم القوة العاملة في القطاع الخاص غير مسجلة ولا يغطيها الضمان الإجتماعي. ورغم موافقة مجلس النواب على إدخال تعديلات على قانون الضمان الإجتماعي للعمال وتعميم شمول جميع الأفراد العاملين في القطاع الخاص بالضمان الإجتماعي لتأمين حصولهم على الراتب التقاعدي والفوائد قصيرة الأجل من التأمينات الإجتماعية في حالة فقدانهم قدرتهم على العمل، لم تدخل الأحكام القانونية الجديدة حيز التنفيذ بسبب عدم كفاية قدرة وزارة العمل والشؤون الإجتماعية على الوصول إلى جميع شركات القطاع الخاص.

وتبين أرقام وزارة العمل والشؤون الإجتماعية تهيئة فرص عمل لحوالي 230911 شخصاً من مجموع 1145110 شخصاً مسجلين كعاطلين عن العمل بحلول نهاية عام 2007، ومن إجمالي العدد، يتلقى 211886 شخصاً فوائد من شبكة الحماية الاجتماعية. كما أن عدم وجود أساس قانوني لبرامج التدريب أثناء الخدمة أعاق الجهود التي تبذلها مراكز التشغيل في وزارة العمل والشؤون الإجتماعية في الحد من البطالة والضعف.

وقد أنفق 30 مليون دولار أميركي ضمن مخطط أولي للقروض الصغيرة في بغداد بدأ في 07 نيسان/أبريل 2007 على 6157 مشروعاً من المتوقع أن تتيح المجال لتوفير ما يزيد على 18000 فرصة عمل. وبالإضافة إلى برنامج الإقراض الرائد في بغداد والذي تم بالتنسيق مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، خصص مبلغ آخر قدره 20 مليون دولار من مصرف الرشيد لوزارة الصناعة والمعادن لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمعطلة وتوفير الأسس التي تقوم عليها تنمية القطاع الخاص. ومن بين 8000 شركة مسجلة في بغداد، تسلم أكثر من 1600 مشروع من المشاريع الصغيرة والمتوسطة قروضاً تصل إلى 20000 دولار أميركي لكل منها. ومن المتوقع أن يخلق ذلك المزيد من فرص العمل.

ويجرى الآن توسيع نطاق مخططات الإقراض تلك لتشمل 15 محافظة خلال عام 2008. إذ سيُخصص مبلغ 60 مليون دولار لكل محافظة في 12 محافظة و100 مليون دولار لكل من بغداد والبصرة ونيوى. وستوزع المبالغ المخصصة لكل محافظة على برامج الإقراض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بواقع (40%) في إطار تنسيق وزارة الصناعة والمعادن ومصرف الرشيد، وبواقع (60%) على القروض الصغيرة لأصحاب المشاريع الصغيرة التي تديرها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومصرف الرافدين. وستتولى الميزانية الاتحادية دعم سعر الفائدة البالغ 6%. ومن المزمع أن تسهم المشاريع التجارية الصغيرة في توليد فرص عمل بمعدل 3 فرص في المتوسط لكل منها. ومن أجل بناء القدرات في المؤسسات الرئيسية المعنية، طلبت حكومة العراق المساعدة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة لضمان الشفافية في إدارة الأموال وتوفير فرص جيدة لتنمية القطاع الخاص وعمالة مستقرة.

وَمُنح جميع الموظفين الذين فقدوا وظائفهم لأسباب سياسية أو لأسباب تتعلق بسياسة إجتهات البعث أو إنهاء عمل وزاراتهم الفرصة بالعودة إلى العمل. وتم تأمين الحقوق التقاعدية في الحالات التي يكون فيها الموظفون السابقون من النازحين داخلياً.

وقد وقّعت مذكرة تفاهم مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لدعم عملية خلق فرص عمل في منطقة البصرة.

وقد بدأ قسم العمل والتدريب المهني، بالتنسيق مع وزارتي العمل والتخطيط، بإجراء دراسة إستقصائية لسوق العمل. وتمثل هذه الدراسة تدريباً يستمر لمدة ثلاث سنوات شمل القطاع الصناعي خلال عام 2007، والتجارة والخدمات في عام 2008 كما سيغطي القطاع الزراعي في عام 2009.

التدريب المهني

تم الإنتهاء من 50% من عملية تقييم الحاجة للتدريب المهني في مختلف جوانب القطاع الصناعي، وتمتلك كل من وزارة النفط والإتصالات والصناعة والمعادن ترتيباتها الخاصة حول التدريب المهني.

وتتولى وزارة العمل والشؤون الإجتماعية مسؤولية الإشراف على مراكز التدريب المهني، وهناك برنامج لتجديد مراكز التدريب القائمة وسيبدأ العمل على بناء 5 مراكز أخرى. ويفرد كل مركز من هذه المراكز بتخصص معين فيما يقدم المجتمع الدولي الرعاية لبعض منها. كما أن مركز التدريب المهني في بغداد الذي ترعاه الحكومة الكورية يعمل بكامل طاقته وهو مزود بالوسائل التكنولوجية الحديثة، إلا أن هناك حاجة إلى المزيد من الموارد لتوسيع مرافق التدريب المهني.

ووفرت وزارة العمل والشؤون الإجتماعية خلال عام 2007 التدريب المهني لحوالي 8500 من المتدربين داخل العراق كان 6494 متدرباً منهم من المحافظات الواقعة خارج بغداد كما وفرت الدعم لتدريب 512 متدرباً آخر خارج العراق.

الحد الأدنى للأجور

إستعرضت إحدى اللجان الحد الأدنى للأجور وقدمت توصياتها إلى مجلس الوزراء بتحديدته فوق مستوى الإعانة المقدمة من شبكة الحماية الإجتماعية، وطُبق الحد الأدنى للأجور بمعدل 100 دولار في الشهر في القطاع العام.

تمثل زيادة مستوى تخصيصات الميزانية للتعليم بنسبة 5 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2010 واحداً من أهم المعايير الخاصة بالتعليم. وقد تحقق ذلك بالفعل إذ كانت الميزانية المخصصة لعام 2007 قد بلغت 3 ٪ ثم ازدادات لتصل إلى 5 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2008.

وقد أعادت الحكومة تأهيل وبناء العديد من المدارس ووضعت ترتيبات جديدة للصيانة. وخصّصت الأموال لمشروعات البنية التحتية والنقل في المناطق النائية، حيث سيُعاد تأهيل المدارس أو يجري بناء فصول دراسية جديدة.

بناء المدارس وتجديدها وتجهيزها

شُيِّدت 770 مدرسة في جميع المحافظات، فيما حظي إقليم كردستان بعدد أقل من المدارس، وبُنيت 237 من هذه المدارس تحت رعاية المنظمات غير الحكومية. وتخطط وزارة التربية لبناء 2959 مدرسة جديدة بحلول نهاية عام 2008 فيما ستبني 5000 مدرسة أخرى بحلول نهاية عام 2013.

وطلبت وزارة التربية تقديم العطاءات الخاصة بتجديد 438 مدرسة؛ إذ مُنح بموجب هذه العملية 320 عقداً فيما نُفذ 25 عقداً آخر بالفعل. كما قامت المنظمات غير الحكومية بترميم 267 مدرسة أخرى. وتعتزم الوزارة مواصلة برنامجها المعني بتجديد المدارس إلا أنها غير واثقة من خطط المنظمات غير الحكومية. ويجري حالياً إنشاء مدارس مهنية في كل محافظة.

وقد أسست وزارة التربية قسماً للتعليم الإضافي الخارجي، الأمر الذي سيساعد على إعادة إنشاء الفصول المسائية. كما منحت الوزارة 22 رخصة لفتح مدارس خاصة و26 روضة أطفال.

وثمة برنامج آخر لإعادة تجهيز المدارس، ومن الأمثلة على ذلك :

- تزويد المحافظات بحوالي 1000 حاسوب شخصي لكل محافظة لاستخدامها في مدارسها.
- تجهيز المدارس بحوالي 1500 مجهر إلكتروني
- تجديد 55 مختبراً مدرسياً و55 مكتبة مدرسية بمساعدة منظمة اليونسكو.
- من المقرر عقد 35 ورشة عمل في المدارس التقنية في كل محافظة من المحافظات.

وقد أشرفت الوزارة على تطوير 174 كتاباً مدرسياً جديداً وقرصاً مدمجاً، وأنتجت برامج تلفزيونية تعليمية بمساعدة من اليونسكو.

وتخطط وزارة التربية لتوزيع المال خلال عام 2008 للأطفال المشمولين بشبكة الحماية الإجتماعية، شريطة إنضمامهم في الدوام.

تطوير مهارات المدرسين

يجري حالياً تنفيذ إستراتيجية لتطوير مهارات المدرسين، وقد نظمت وزارة التربية 161 دورة للتعريف بأخر المستجدات شارك فيها حتى الآن 5257 مشاركاً. ومن المقرر عقد 7 دورات أخرى للمفتشين. وتفيد التقارير الصادرة عن وزارة التربية أنها أنجزت نسبة 30 % من برنامج تحديث المعلومات الذي من المقرر أن يكتمل في عام 2009.

التعليم العالي

أعدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي خطط عمل لتحسين وضع التعليم العالي، رغم انخفاض مستوى التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذها. وتشمل هذه الخطط ما يأتي:

- تحسين الصلات الدولية
- تدريب جميع الموظفين
- تأمين الكتب النادرة
- بناء المرافق ذات التقنية العالية
- إدخال التعليم الإلكتروني
- إنشاء مراكز جديدة للدراسات
- إعادة تأسيس معهد للأبحاث
- رعاية التعليم في الخارج
- دعم الطلاب لإجراء البحوث المحلية
- تحديث المعدات

وهناك بعض الأنشطة البحثية لاسيما في مجالات الطب والتعليم الإلكتروني إلا أن موارد البحث بحاجة إلى المزيد التمويل لغرض التوسع.

كما تحسن الوضع الأمني في الحرم الجامعي في أواخر عام 2007 بالمقارنة مع عام 2006 وأوائل عام 2007، على الرغم من أنه ليس آمناً تماماً. ولا يزال الأكاديميون وغيرهم من موظفي الجامعة هدفاً لجماعات معينة.

وفي الوقت الذي تحرص فيه الأوساط الأكاديمية العراقية على توسيع نطاق برامج التبادل الأكاديمي، كان التقدم المحرز محدوداً. وتتمثل إحدى الصعوبات في هذا المجال في أن مفهوم المجتمع الدولي لجودة الدرجة العلمية في العراق قد إنخفض. وفي الوقت الذي تقبل بعض الجامعات العامة في البلدان العربية الطلبة العراقيين الخريجين في برامج الدراسات العليا، فإن من الصعوبة بمكان إقناع غيرها من الجامعات بقبول الكفاءات العراقية.

2-7-4 الصحة

تمت صياغة خطة خمسية في المجال الصحي وهي الآن قيد الدراسة لدى وزارة الصحة واللجنة الصحية في مجلس النواب بدعم فني من منظمة الصحة العالمية.

وقد اصدر الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ووزارة الصحة نتائج المسح متعدد المؤشرات لفرق العمل (3) الذي نُفذ بدعم من صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف). وقد تضمنت هذه الدراسة مؤشرات تفصيلية عن:

- الصحة الإنجابية
- صحة الأم
- وضع الأطفال (الصحة والتعليم والجوانب الاجتماعية والبيئية)

وقد أعدت وزارة الصحة والجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات الصيغة النهائية للتقارير الخاصة بنتائج الدراسات الإستقصائية حول الأمراض المعدية وصحة الأسرة. ويجري حالياً دراسة إستراتيجية الأم والطفل وإستراتيجية صحة الأسرة، على أن تُستكمل في عام 2008.

وأُخذت مبادرات كثيرة لتعزيز تقديم الخدمات الصحية على المستوى المحلي. إذ مُنح المزيد من السلطة والدعم المالي لمدراء الصحة في المحافظات لاستخدامها في حالات الطوارئ والتخطيط العادي. وقد بدأت مناقشات حول اللامركزية وتعزيز الاستقلال الذاتي على الصعيد المحلي مع الحفاظ على دور إشرافي على المستوى الوطني. وكمثال على ذلك، يعتبر التخطيط لحملات التحصين نهجاً تصاعدياً متدرجاً حيث توضع خطط على مستوى القضاء، ثم تُوحد في خطة وطنية. وخلال حملات التلقيح، كانت المبادرات الرامية إلى الإستفادة من موظفين من المجتمعات المحلية ضرورية لتحقيق نتائج ذات تغطية عالية. كما يعتمد برنامج توفير الرعاية أثناء حالات التوليد الطارئة أيضاً على نهج يتسم بالمرونة واللامركزية وعدم جذب الأضواء في تنفيذ المشاريع.

وتقدم وزارة الصحة الدعم المالي للبرامج الصحية ذات الأولوية من خلال الميزانية العادية لضمان استمرار تقديم الخدمات في حين تُوجه الأموال التي يقدمها الشركاء الدوليون صوب تعزيز قدرة وزارة الصحة على العمل والتخطيط في تنفيذ البرامج ذات الأولوية والتعامل مع مخاطر الصحة العامة الناشئة. وقد تلقت جميع المحافظات مخصصات مباشرة من وزارة المالية بما في ذلك مديريات الصحة على مستوى المحافظات. ورغم وصول المخصصات المالية الى المحافظات، إلا أنها لم تُنفق على الوجه الصحيح نظراً لعوامل عدة مثل عدم القدرة على التخطيط وتحديد الأولويات والإجراءات البطيئة في صرف الأموال وتخصيص الأموال في أواخر السنة.

تتلقى العديد من البرامج الوطنية أو المبادرات التي جرى تنفيذها أو تجربتها تمويلاً مشتركاً من وزارة الصحة والشركاء الدوليين. فيما يحصل بعضها الآخر، مثل اللقاحات وحقن الإيتلاف الذاتي ومشتريات أملاح الإرواء الفموي، على تمويل كامل من الجهات المانحة.

وقد استثمرت وزارة الصحة في بناء 8 وحدات للصحة العقلية في الأفضية إضافة إلى الوحدات التي تمولها الجهات المانحة.

وتخطط وزارة الصحة للانتقال إلى نموذج الرعاية الصحية الأولية مع التركيز على منع النظام الحالي للرعاية القائم على المستشفيات. وقد وُضعت المؤشرات الوطنية الأساسية بناءً على نتائج الدراسة الاستقصائية حول صحة الأسرة في العراق والصحة العقلية، وستدعم تلك المؤشرات وزارة الصحة في العملية الإستراتيجية لصنع القرار لغرض التحول الإستراتيجي نحو نهج وقائي في الخطة الإستراتيجية الصحية المقبلة.

وقد أجرت وزارة الصحة حملات التلقيح ضد شلل الأطفال والحصبة والنكاف والحصبة الألمانية غطت 96 ٪ و 92 ٪ من مجموع السكان المستهدفين على التوالي. كما وصل برنامج إغناء دقيق القمح إلى المرحلة النهائية إذ تتولى وزارة التجارة مسؤولية هذا المشروع لعام 2008.

وقد وضعت خطة للتأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها، مع إنشاء خلايا لحالات الطوارئ على مستوى المحافظات. ويجري الآن تنفيذ برنامج وطني لسلامة الأغذية يعمل على الوجه الأمثل بوجود مختبر كامل التجهيز وموظفين مدربين، رغم أن الحالة الأمنية قد أخرت التوسع في الخطة على المستوى الوطني وتحديد نقاط حدودية لتفتيش الأغذية.

وقد أُنجزت أعمال ضخمة في مجال نظم المعلومات الصحية، بما في ذلك جمع البيانات المتعلقة بصحة الأم والطفل وإنشاء نظام لمراقبة الأمراض المعدية. وقد أصدر الجهاز المركزي للقياس والسيطرة النوعية 500 مقياساً لمعايير الجودة في مجال التغذية و 160 مقياساً للميدان الطبي.

ويجري العمل حالياً على إعادة تأهيل اثنين من المرافق الصيدلانية SOE رغم توقف العمل في أعمال إعادة تأهيل مرفق المحاليل الطبية في بابل بسبب نقص التمويل.

وتعدّ وزارة الصحة ووزارة التربية خطة لإعادة العمل ببرنامج الفحوص الطبية لجميع تلاميذ المدارس. ويجري حالياً إقامة برنامج للتوعية حول فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة عن طريق التلغافز والمناهج الدراسية. وفي النية تشكيل فريق صحي في مديرية التربية في كل محافظة من المحافظات إذ سيتولى هؤلاء الموظفون متابعة القضايا الصحية والبيئية المتعلقة بأطفال المدارس.

ولا يزال النظام الصحي يعاني من عوامل ذات صلة بالأزمة مثل الأنشطة العسكرية وانتهاكات حقوق الإنسان والنزوح والهجمات ضد العاملين في مجال الصحة وهجرة ذوي الكفاءات إلى البلدان المجاورة.

2-7-5 البيئة

يجري حالياً إعادة النظر في القوانين الحالية التي تغطي هذا القطاع، وقد وُضعت أنظمة قانونية لمعالجة نفايات المستشفيات فيما ينتظر تطبيق هذه الأنظمة موافقة وزارية. ووضعت إستراتيجية خاصة لإدارة النفايات الصلبة. وتحتاج جميع العقود الجديدة الخاصة بمشاريع البناء إلى تقييم بيئي.

ويجري حالياً تنفيذ برنامج واسع النطاق لأخذ عينات لفحص مدى التلوث في 1465 موقعاً تم تحديدها مسبقاً على نهر دجلة والفرات وشط العرب. وقد أُجريت 1495 زيارة تفتيشية لرصد الأنشطة الصناعية في المستشفيات ومواقع دفن النفايات والمرائب والوحدات الصناعية. كما أُجريت دراسة لمحطات المعالجة. وسيستمر هذا البرنامج خلال عام 2008.

وقد عُقدت دورة تدريبية خاصة ببناء القدرات لدى المؤسسات الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام، وشملت التدريب على وضع معايير وطنية في كانون الأول/ديسمبر 2007. كما جرى عقد دورة تدريبية حول التدريب الإقليمي على الإجراءات المتعلقة بالألغام في أربيل والسليمانية ودهوك.

2-7-6 المياه والصرف الصحي

حددت الحكومة أهدافاً طموحة للحد من النسبة المئوية للسكان الذين لا يستطيعون الحصول على مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي إلى 10% في المناطق الحضرية و30% في المناطق الريفية. ويشير مؤشر الأمم المتحدة الخاص بالإحتياجات الأساسية غير الملباة إلى أن 40.4% من السكان لا يستطيعون الحصول على

مياه الشرب المأمونة أو الوصول إلى مرافق الصرف الصحي بنسبة 20% في المناطق الحضرية و6.4% في المناطق الريفية.

ولا تزال عملية البقاء على المسار الصحيح لتحقيق الهدف العاشر من الأهداف الإنمائية للألفية² أو أهداف إستراتيجية التنمية الوطنية ضمن العهد الدولي مع العراق تشكل تحدياً خطيراً للعراق. وتشير الدراسة الإستقصائية حول مجموعة المؤشرات المتعددة والتي جرت خلال عام 2006 إلى أن 47% فقط من سكان المناطق الريفية يستخدمون مياه الشرب التي تُضخ إلى مساكنهم عبر الأنابيب. أما في المناطق الحضرية فثمة تفاوتات كبيرة بين المناطق، فالوضع في محافظة البصرة، على سبيل المثال، هو أسوأ من كل المحافظات الأخرى إذ يتمكن اثنين في المائة فقط من السكان من الوصول إلى مصادر مياه الشرب المحسنة. وفي داخل مدينة بغداد، لا تزال بعض المناطق تعاني من نقص في الخدمات. وأشار ما يقرب من نصف السكان (48%) الذين يتمكنون من الوصول إلى مصادر مياه الشرب المحسنة في بغداد إلى بعض المشاكل الناجمة عن حالة الخدمات المقدمة.

وتُطرح مياه الفضلات غير المعالجة يومياً في دجلة والفرات وغيرها من المجاري المائية، الأمر الذي يهدد بتحويل هذه الأنهار التاريخية إلى قنوات للصرف الصحي. فعلى سبيل المثال، من مجموع ما يقدر بحوالي 1,407,419,000 لتر من المياه المستعملة/مياه الصرف الصحي التي تنتج كل يوم في مدينة بغداد وحدها (تقديرات إدارة مياه الصرف الصحي في بغداد)، لا تجري معالجة الا 34% منها فقط. أما الكمية الباقية غير المعالجة فتطرح مباشرة في الأنهار والمجاري المائية. وتسهم خطوط الصرف الصحي المتضررة وشبكات مياه المتدهورة في مضاعفة نسبة التلوث، مما يسفر عن آثار خطيرة على الصحة العامة والبيئة.

وتشير التقديرات إلى أن العراق ينتج 31000 طناً من النفايات الصلبة يومياً في حين تقدر القدرة على جمع هذه النفايات بحوالي 4000 طن في اليوم. وينتج عن ذلك ثغرات هائلة وتراكم النفايات الصلبة في الشوارع أو طمرها في المنخفضات الطبيعية والاراضي الفارغة. ويشكل هذا العجز عن التخلص من النفايات الصلبة على نحو ملائم، مخاطر صحية خطيرة، لاسيما من خلال تلويث المياه الجوفية.

وتأتي الأزمة الإنسانية الحالية الأكثر حدة في العراق والتي طال أمدها كنتيجة مباشرة لأعمال العنف التي يتعرض لها السكان المدنيون. ويقدر عدد النازحين داخل العراق بحوالي 2 مليون شخصاً فيما غادر 2 مليون شخصاً آخرين إلى البلدان المجاورة. وتواجه المناطق التي رحلوا إليها ضغطاً شديداً بسبب التدفقات السكانية السريعة بشكل يتجاوز القدرات المحلية. ولا يزال الحصول على المياه الصالحة للشرب وإمكانية الوصول إلى المرافق الصحية الآمنة يمثل تحدياً لعدد كبير من النازحين داخلياً، إذ يعتمد ثلث هؤلاء على الأنابيب المكسورة والبحيرات والجداول في الحصول على مصدر للمياه حسبما تفيد التقارير.

² بحلول عام 2010، سيعاني نصف نسبة السكان من عدم إمكانية الحصول بشكل دائم على مياه الشرب المأمونة.

وتعتبر الإستثمارات في قطاع المياه والصرف الصحي ولحد الآن أقل من المستوى المطلوب لتحقيق الأهداف في الوقت المحدد. ويجري التصدي لهذه المسألة إذ تنتظر الحكومة في مختلف القروض الدولية للمشاريع التي تحتاج إلى إستثمار رأس المال.

2-7-7 الإسكان

تحرز الحكومة تقدماً في تلبية الأهداف المحددة للإصلاحات في مجال الإسكان. حيث شكّلت فرق عمل تتولى وضع سياسات للإسكان تعنى بما يأتي: (أ) الإسكان والأحياء الفقيرة؛ (ب) تخطيط الأراضي والبنية التحتية؛ (ج) الأطر القانونية والتنظيمية.

وتتمثل خطة الحكومة في بناء 1.9 مليون وحدة سكنية إذ بدأ العمل في 19 مجعماً سكنياً، يتكون كل منها من 504 وحدات. وقد مُنحت القروض إلى القطاع الخاص لتشجيع المشاركة في بناء البيوت. إلا أن هناك مخاوف من عدم كفاية التمويل لتنفيذ خطة الإسكان.

وتبرز الحاجة الى عملية بناء قدرات واسعة في قطاع التشييد والبناء من أجل الإرتقاء بمستوى بناء المنازل بشكل كبير. وقد أنشئ مركز للتدريب والمعرفة في مجال الإسكان يأخذ على عاتقه تقديم دورات تدريبية محلية.

وتمكن صندوق الإسكان العراقي من صرف حوالي 10000 قرضاً بحلول عام 2007 وكما مُخطط له. وكان المستفيدون بالدرجة الأولى من موظفي الحكومة الذين مُنحوا قروض تتراوح بين 10000-12000 دولار. ويجري حالياً العمل على إعداد دراسة لإعادة هيكلة الصندوق. وستوفر الدراسة الخيارات والبدائل لصندوق لا مركزي للإسكان، قائم على المجتمعات المحلية من شأنه توفير قروض متعاقبة صغيرة وصغيرة جداً للأسر ذات الدخل المنخفض لإنشاء المساكن بشكل تدريجي بحلول منتصف عام 2010.

وقد بدأت المرحلة الثانية من قروض الإسكان كما شرع في حملة إعلامية لإبلاغ المواطنين عن تسهيلات القروض المتاحة.

وتطورت قدرات توفير المعلومات الخاصة بسوق الإسكان في الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ووزارة الإسكان والتعمير. وتسهم البيانات الأساسية المستقاة من الدراسة الخاصة بسوق الإسكان في توجيه أعمال وضع السياسات. ويجري حالياً إنشاء مرصد للإسكان في وزارة الإسكان والتعمير وبدعم من الخدمات التدريبية والإستشارية. وتُقدم المساعدة الفنية من جانب الشركاء الدوليين لضمان قيام نظام للمعلومات المتعلقة بسوق الإسكان يؤدي وظائفه على نحو كامل بحلول نهاية عام 2009.

2-7-8 نوع الجنس

في عام 2007، تأسست لجنة شؤون المرأة ضمن مكتب رئيس الوزراء، وقد خُصصت ميزانية سنوية لدعم برامج محددة من شأنها تعزيز حقوق المرأة. وقد أنشأ الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وحدة جديدة للإحصاءات المتعلقة بنوع الجنس. وتم التعاقد مع عدد من الفنيين لمتابعة المؤشرات الجنسانية وإعداد التقارير والنشرات للترويج للإنجازات التي تحققت للمرأة في العراق.

وقد حضرت 350 امرأة ورش عمل للتدريب على القيادة وأجريت دراسات بحثية عن دور المرأة في الحكومة.

2-7-9 القطاع الاجتماعي

لقد بُذلت جهود حثيثة للتصدي لمحنة اللاجئين والنازحين داخلياً بالتعاون مع دول الجوار، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وخلال عام 2007، وضعت وزارة المهاجرين والمهجرين والأمم المتحدة خطة مشتركة للاستجابة السريعة لتلبية احتياجات العائدين. كما رسمت الوزارة سياسة وطنية بشأن النازحين داخلياً بدعم من الأمم المتحدة. وتشارك الحكومة في تمويل عملية النداء الموحد التي أطلقتها الأمم المتحدة في شباط/فبراير 2008، لتلبية الاحتياجات الإنسانية للفئات الأشد ضعفاً (وتبلغ مساهمة الحكومة العراقية في هذه العملية 40 مليون دولار اميركي).

الرواتب التقاعدية

تسمح التعديلات التي طرأت على قانون الرواتب التقاعدية (رقم 69 لسنة 2007) والتي أُقرت مؤخراً بنقل الخدمات التقاعدية ذات الصلة من القطاع العام إلى القطاع الخاص لتشجيع الهجرة الأفقية في القوى العاملة إضافة إلى إعادة هيكلة قطاع الدولة المنشود. والأهم من ذلك، ولتوحيد نظام التأمين الاجتماعي وإزالة التفاوتات بين الرواتب التقاعدية التي تمنحها الدولة وتلك التي يمنحها الضمان الاجتماعي، يحدد القانون رقم 69 (2007) شهر كانون الثاني/يناير 2010 موعداً لإتمام الاندماج بين النظامين القائمين للرواتب التقاعدية.

ولم يتم حتى اليوم إنشاء المجلس الوطني للرواتب التقاعدية المسؤول عن تنسيق نشاط كل من النظامين القديم والجديد وصندوق الرواتب التقاعدية ذو التشغيل الذاتي. ولإنفاذ أحكام قانون الرواتب التقاعدية الجديد، ثمة حاجة إلى نظام متكامل لتقنية المعلومات وقواعد بيانات دقيقة حول المساهمين والمستفيدين، ولكن التأخير في وضع الإطار المؤسسي وعدم وجود أنظمة أبطأت من تنفيذ ترتيبات التقاعد الجديدة.

وقد أُقر قانون التقاعد الحكومي ويجري العمل حالياً على إنشاء الهيكلية اللازمة لدعم ترتيبات التقاعد الجديدة.

ويسهم القانون في التقليل من التفاوتات بين المتقاعدين الحاليين و الجدد، وتعديل معدلات الإستحقاق لدعم الإستدامة المالية، كما يحدد الحد الأدنى للراتب التقاعدي ويعدل الفوائد لتعويض التضخم. وتتضمن ترتيبات التقاعد الجديدة أيضاً فوائد تقاعد مماثلة للمحتجين السياسيين السابقين، والعسكريين وأفراد الشرطة المُسرحين من الخدمة ذوي الشهداء والمعتقلين السياسيين لدى النظام السابق. ويلغي القانون التمييز القائم ويعزز المساواة بين المتقاعدين على نحو فاعل.

أنظر المرفق (6) للاطلاع على تقرير الحالة الخاص بمعايير التنمية البشرية والأمن البشري.

2-8 الطاقة

الهدف: تنمية قطاع الطاقة بما يلبي احتياجات الطاقة في العراق ويحقق أقصى قدر من المنافع من الثروة النفطية في العراق لجميع العراقيين.

يعدّ قطاع الطاقة (النفط والغاز والكهرباء) الجزء الأكثر حيوية من الاقتصاد العراقي إذ يشكل 64% من الناتج المحلي الإجمالي و 84% من الميزانية الوطنية. وتقرّ الحكومة بأهمية توفير الوقود والكهرباء للعراقيين والدور الرئيس الذي يمكن أن يلعبه هذا القطاع في التنمية. ويشكل قطاع الطاقة أحد العناصر الأساسية للإستراتيجية الإقتصادية إذ يمكن أن يسهم في تمويل تحسينات كبيرة في البنية التحتية والخدمات في العراق. وستحقق الزيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال ارتفاع أسعار النفط وإنتاجه. كما أن زيادة الإيرادات من شأنها أن تفسح المجال لنمو الإستثمار في القطاعين الخاص والعام. وقد ذكر المصرف المركزي أن من أهم العوامل التي تسهم في رفع مستوى المعيشة في العراق زيادة إنتاج النفط ورفع معدل الصادرات ليصل إلى 3.5 مليون برميل يومياً.

وتعمل الحكومة على تنمية هذا القطاع من خلال إدخال تشريعات وأطر تنظيمية للإستثمار، والتوزيع العادل لعائدات النفط، وبناء المؤسسات في قطاع الطاقة. كما يتطلب القيام بعملية كبيرة لتطوير القدرات من أجل تحقيق جميع الأهداف المقررة.

وفي انتظار موافقة وشيكة على قانون النفط والغاز، تعمل الحكومة على الإستثمار في مجال تنمية القدرات وإدراج الشركاء الدوليين للإسهام في تنمية هذا القطاع.

وتجري حالياً معالجة التدهور المزمن الناجم عن ضعف الإستثمار في مجال الصيانة والتطوير، بدعم كبير من شركائنا الدوليين. كما يجري التركيز بصفة خاصة على زيادة تجهيز المواطنين بالوقود والكهرباء وإنهاء حالات النقص.

وعلى الرغم من الطابع السياسي بالغ التعقيد لهذا القطاع والآثار المستمرة الناجمة عن عدم الاستقرار في الوضع الأمني، إلا أن هناك تقدماً قد تم إحرازه. فقد بلغ متوسط إنتاج النفط الخام 2.5 مليون برميل يومياً في كانون الأول/ديسمبر 2007، مع متوسط سنوي قدره 2.3 مليون برميل يومياً، وهو الأعلى منذ نيسان/أبريل 2004. كما ارتفعت قيمة صادرات النفط من 1.58 مليون برميل يومياً في آذار/مارس 2007 لتصل بعد الحرب إلى 2.47 مليون برميل يومياً في شباط/فبراير 2008.

ويجري التوسع في القدرة التكريرية إذ من المتوقع أن تصل إلى 750,000 برميل في اليوم بنهاية كانون الثاني/يناير 2008.

ولا تكمن أهمية قطاع الكهرباء بوصفه أحد الخدمات الأساسية فحسب، وإنما أيضاً لدوره في إيجاد فرص العمل، وتنمية القطاع الخاص والتنويع الاقتصادي. وقد وصل معدل توليد الطاقة الكهربائية إلى 4200 ميغاواط في أوائل عام 2008. ولا يزال هذا المعدل أقل بكثير من الطلب الذي يُقدَّر بـ 9000 ميغاواط الذي يرتفع إلى 11000 ميغاواط في ذروة شهور الصيف.

2-8-1 النفط والغاز

تتواصل دون هوادة الجهود الرامية إلى اعتماد إطار قانوني وتنظيمي شامل لقطاع النفط والغاز. ويحاول المفاوضون سد الثغرات حول توزيع السلطة بين المركز الاتحادي والإقليم، علاوة على صيغة ومدى مشاركة القطاع الخاص، حيث:

- لا يزال إطار عمل مشروع قانون النفط والغاز الذي يتماشى مع معايير العهد الدولي بانتظار موافقة مجلس النواب.
- إن قانون وزارة النفط الذي سيسمح بإعادة تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية قد حصل على موافقة مجلس الشورى و ينتظر موافقة مجلس الوزراء النهائية قبل عرضه على مجلس النواب.
- يجري العمل على نموذج عقود التنقيب والتطوير التي تسري على جميع استثمارات القطاع الخاص الرئيسية في قطاع إعداد السياسات.

وعلى الرغم من أن القانون لم يتم إقراره بعد، تلعب وزارة النفط دوراً فاعلاً في الإعداد لتنفيذه. ومن المقرر أن تُقدم خطة أمدها عشر سنوات من شأنها تحديد أهداف ومبادئ وإستراتيجية قطاع النفط إلى مجلس الوزراء في عام 2008. وتشمل هذه الخطة جميع أنشطة القطاع النفطي (التنقيب والحفر والإنتاج والتكرير والتوزيع والنقل والتسويق، الخ) وستتيح الفرصة لتحسين الإشراف والمراقبة.

تتفاوض وزارة النفط حالياً مع كبريات الشركات النفطية العالمية حول عقود خدمات فنية من شأنها إتاحة المجال لزيادة الإنتاج على المدى القريب بمقدار (500.000 برميل يومياً) تستخرج من الحقول النفطية الحالية. وسيضمن ذلك توفير الخدمات الفنية وتسهيلات لشراء المعدات اللازمة.

كما إختتمت وزارة النفط جولة لإعداد قائمة مختصرة بالشركات الدولية العاملة والمهتمة بتطوير حقول نفطية رئيسية جديدة. لقد تم الانتهاء من الجولة في آذار/مارس مع عشرات من الشركات المتضمنة في القائمة المختصرة، ومن المتوقع أن تقام جولة مزايده مفتوحة وشفافة في وقت لاحق من عام 2008 ريثما تتم صياغة عقود نموذجية.

وقد خطت وزارة النفط لإستثمارات كبيرة في عام 2007، ولكنها تمكنت من إنفاق 60% فقط من ميزانيتها وكان من أسباب ذلك، إضافة إلى الأوضاع الأمنية غير المؤاتية، تأخر إقرار الموازنة الاستثمارية والتعليمات الخاصة بالوزارة وأنظمتها الداخلية وإجراءاتها الخاصة بترتيب المناقصات ومنح العقود وفتح الإعتمادات وغيرها. وقد قام مجلس الوزراء بإزالة معظم هذه العقبات من خطة الوزارة لعام 2008 بغية تحسين تنفيذ ميزانية الوزارة.

لقد تم تنفيذ بعض برامج الإستثمار بالكامل كما موضح في الجدول التالي:

مجال الاستثمار	نسبة الانجاز
مشروع تطوير إنتاج القطاع الإستخراجي	72%
التتقيب عن النفط والغاز (برنامج سنوي)	65%
عمليات حفر في الشمال والجنوب (برنامج سنوي)	94%
خدمات طاقة إستثنائية	51%
إعادة إعمار قطاع النفط	64%
مشاريع لتعزيز التحويل	38%
التصنيع الوطني (برنامج سنوي)	51%
تصنيع مصافي تكرير صغيرة	22%

لقد نفذت الحكومة تشريعات لتحرير إستيراد الوقود، وكان ذلك من ضمن الإجراءات ذات الأولوية التي تم تحديدها. كما تم إصدار تراخيص الإستيراد لعدد من الشركات فيما يتم تنسيق ترتيبات الإستيراد بصورة مشتركة بين كل من وزارات النفط والتجارة والمالية.

وعلى الرغم من تلك الجهود وزيادة كمية المنتجات المكررة، فلا يزال مجموع الوقود المجهز والمنتجات الأخرى المكررة من إنتاج العراق نفسه وإستيراداته أقل من 50% من حجم الطلب الداخلي.

وقد تم اتخاذ إجراءات صارمة لمنع تهريب النفط ومشتقاته، وتتضمن تلك الإجراءات ما يأتي:

- رفع أسعار المنتجات النفطية لتكون مقاربة لأسعارها في الدول المجاورة لكي يقل هامش الربح المتحقق للمهربين.
- فرض أنظمة صارمة على حركة شاحنات خزانات الوقود بالتنسيق مع وزارة الداخلية- قيادة قوات الحدود ومديريات نقاط التقاطع الحدودية لغرض مصادرة أية كميات مهربة من النفط الخام والمنتجات النفطية.
- زيادة أعداد المفتشين والمراقبين.
- تشديد الإجراءات الأمنية الخاصة بحركة شاحنات خزانات المنتجات النفطية داخل العراق من خلال التنسيق بين غرفة العمليات في وزارتي الداخلية والدفاع.

ولغرض تحسين حماية خطوط الأنابيب والمرافق النفطية، يتم حالياً إنشاء مناطق حظر أمني بين كركوك وبيجي، وبيجي وبغداد، وكذلك على طول خطوط الأنابيب الحيوية الأخرى. وقد شهد حجم الصادرات النفطية زيادة بسبب إنشاء منطقة حظر أمني على طول خط الأنابيب بين كركوك وبيجي، بالإضافة إلى تحسن الوضع الأمني بشكل عام في المنطقة. وقد شكل ذلك أحد العوامل الهامة في المحافظة على مستويات التصدير منذ صيف 2007. ومن المفروض أن يبدأ العمل بمنطقة الحظر الأمني بين بيجي وبغداد خلال عام 2008، حيث يتم حالياً تشييد مرافق أمنية جديدة عند حدود المحطة الطرفية ABOT. وقد أسهم الجيش العراقي والمواطنون المحليون المهتمون بشكل فاعل في تأمين غطاء أمني.

2.8.2 الكهرباء

في الوقت الذي لا بد فيه من القيام بالمزيد من إعادة التأهيل وتعزيز القدرات، فإن توفير خدمات طاقة أساسية للسكان يتزايد بالرغم من إزدياد الطلب العام والخاص. لقد تم تقدير الإنتاج الكلي للطاقة في 2008 بحوالي 5% أكثر من معدلاته لنفس الفترة لعام 2007. بينما بلغت تقديرات تزايد الطلب للفترة ذاتها بحوالي 20%.

وبلغ الناتج العام للكهرباء في شباط/فبراير 2008 ثماني ساعات يومياً في بغداد و 10.7 ساعة يومياً في باقي أنحاء البلاد بالمقارنة مع نفس المعدلات في شباط/فبراير 2007 والتي بلغت 6.6 ساعة يومياً في بغداد و 8.7 في بقية المحافظات. وقد قامت وزارة الكهرباء بصياغة إستراتيجية أمدها عشر سنوات لحل مشاكل تجهيز الطاقة

وتلبية الاحتياجات المحددة. وينبغي أن تسهم زيادة الإستثمار في مجال الخدمات الأساسية خلال عام 2008 في بلوغ النتائج المرجوة في غضون العامين القادمين.

وبجري فريق عمل لقاءات لإعداد قانون يسمح بإجراء تغييرات في هيكلية وزارة الكهرباء وتنظيمها. وقد تم وضع مسودة القرار وهو بانتظار المصادقة.

وخلال عام 2007، وضعت وزارة الكهرباء خطة طويلة الأمد لإعادة بناء وتطوير منظومة الطاقة، والتي تهدف إلى:

1. إيقاف تدهور المنظومة من خلال تنفيذ برامج صيانة موضوعة مسبقاً بما يكفل إعادة تأهيل معامل الطاقة من خلال خطة سنوية تهدف إلى إعادة تفعيل وحدات إنتاج الطاقة.
2. زيادة إنتاج الطاقة عن طريق تأسيس معامل غازية وحرارية لتوليد الطاقة الكهربائية في كافة أرجاء البلاد.
3. تطوير أداء وكفاءة المنظومة.
4. تطوير وتوسيع شبكات نقل وتوزيع الطاقة من خلال بناء محطات توزيع جديدة وتحسين شبكات النقل.
5. زيادة مصداقية المنظومة من خلال ربطها بمنظومات الدول المجاورة.
6. وضع برامج وخطط لتطوير التنمية البشرية وبناء القدرات لكل القطاعات بطريقة تضمن وجود خبرة جيدة لتطوير أداء المنظومة.
7. التنسيق مع وزارات الدولة والمنظمات الدولية لضمان تحقيق أهداف الخطة المركزية.

وتعاني الوزارة من نقص في الموظفين ذوي المهارة، وتقوم الآن بتنفيذ برامج تدريبية لتعزيز مهارات القوى العاملة. كما تخطط لزيادة حجم التدريب خلال عام 2008. وترحب بالمساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي.

وخلال عام 2007، تم إعمار المحطات التالية: الدورة والتاجي والشعبية وخور الزبير والموصل، مما أسفر عن إضافة 90 ميغاواط إلى المنظومة الوطنية. ومن المخطط القيام بالمزيد من النشاطات خلال عام 2008.

وتواجه وزارة الكهرباء صعوبات في إعادة تأهيل وصيانة منظومة الطاقة، علاوة على المشاكل التي يفرضها الوضع الأمني ومهاجمة البنى التحتية. ومن الصعب أحياناً استعادة الطاقات الإنتاجية المخطط لها للوحدات لأنها من طراز قديم. كما تتأخر أعمال التأهيل بسبب الوضع الأمني وشح المواد الاحتياطية أو تأخر المتعاقدين في تنفيذ العمل.

وتدرس وزارة الكهرباء إدخال برنامج صيانة على الآلة الحاسبة، ومن المخطط أن يتم إعتقاد هذا البرنامج في 12 موقعاً، وستكون هناك حاجة للتمويل لتدريب الكوادر على إستخدام ذلك النظام.

كما تدرس وزارة الكهرباء أفضل الطرق لإدخال أنظمة لإدارة الأداء والمكافأة، ويتم حالياً جمع البيانات المطلوبة لإجراء تقييم أولي للأداء في جميع المحطات. وفي الوقت الذي يتم فيه تطبيق هذه الإجراءات للمرة الأولى، إلا أن جمع البيانات اللازمة يمثل تحدياً كبيراً.

وقد تم وضع تعرفه جديدة أعلى لأجور الكهرباء وبمعدلات مختلفة للعملاء الصناعيين والزراعيين والخدميين والمحليين. غير أن الوضع الأمني تسبب في إعاقة عملية جباية تلك الأجور.

كما تم وضع الخطط لإنشاء محطة طاقة تعمل بالغاز في المناطق التالية: جنوب بغداد والمسبب والنجف والقدس ومدينة الصدر والديس بطاقة كلية تبلغ 2000 ميغاواط. وفي حين تم تصميم هذه المحطة لتعمل بإستخدام الغاز الطبيعي، فمن المحتمل إستعمال وقود آخر كالنفط الخام أو النفط الأسود بشكل أولي بسبب الصعوبات الحالية في تزويد محطات الطاقة بالغاز الطبيعي.

المضي قدماً

يمثل إقرار إطار عمل قانوني ومنظم لإدارة قطاع النفط والغاز وتقاسم الإيرادات إحدى أهم الأولويات. إذ يعدّ التوصل إلى إتفاق حول توزيع الطاقة بين الحكومة الفدرالية والأقاليم تماشياً مع الدستور وحول دور الإستثمار في القطاع الخاص من الأمور الهامة لضمان تحقيق التنمية في هذا القطاع لفائدة العراقيين جميعاً. وبنبغي التوصل إلى إتفاق على أساس الحوار الشامل والمفتوح. ويعدّ التوافق من الأمور المطلوبة في قضية تحتل هذه الأهمية لكونها تمس حياة العراقيين كافة.

وريثما يتم إقرار القانون، سيتواصل العمل للمحافظة على الإنتاج الأولي والتصدير وتوسيعهما، مستفيدين من إرتفاع أسعار النفط العالمية. وفي ضوء تحسن الوضع الأمني، سيعمل العراق على زيادة مشاركة الشركاء الأجانب في تنمية قطاع الطاقة، وهذا هو الإتجاه الذي تسير فيه المباحثات الجارية مع سوريا وشركات النفط الأوروبية حول تطوير حقل عكاز للغاز لأغراض التصدير إلى أوروبا.

تلتزم وزارة الكهرباء بتحقيق فائض بنسبة 30% في إنتاج الطاقة بحلول 2015 من خلال:

- إعادة تأهيل معامل الطاقة خلال الفترة (2007-2011) بما يضمن زيادة في الطاقة بمقدار 2000 ميغاواط.

- بناء معامل طاقة جديدة خلال الفترة (2007-2015) بطاقات توليدية إضافية تقدر بحوالي 6000 ميغاواط.

ويعتمد التنفيذ الناجح للخطة على الوضع الأمني وموارد الوقود للمحطات والتخصيصات المالية ضمن ميزانية كل عام.

وستواصل حكومة العراق برنامجها في إعادة تأهيل وتطوير وتوسيع المصافي ومحطات توليد الطاقة الحالية، بينما لا تزال مسألة تلبية الطلب العام على خدمات الطاقة على رأس الأولويات. ولتحقيق هذه الغاية، يعقد رئيس الوزراء إجتماعات أسبوعية تجمع خبراء من وزارتي النفط والكهرباء. وقد يتطور هذا العمل إلى خطة شاملة منسقة كلياً للطاقة لتلبية إحتياجات كلا القطاعين عن طريق الدعم المتبادل.

وللإطلاع على تقرير تفصيلي للحالة حول التقدم حيال الإلتزامات في موضوع الطاقة، أنظر الملحق رقم 7.

2.9 إستراتيجية الزراعة وإدارة المياه

الأهداف: دعم تطوير القطاع الزراعي من أجل تحقيق الأمن الغذائي وخلق فرص العمل وتنويع الاقتصاد والمحافظة على الأرياف وإيجاد بيئة مؤاتية لقطاع زراعي يعتمد على السوق.

2.9.1 الزراعة

خلال شهر نيسان/أبريل 2007، تم وضع خطة إستراتيجية وطنية لوزارة الزراعة تضم مجموعة من الأولويات منها: أ) تحسين الأمن الغذائي، ب) زيادة حجم الاستثمارات الزراعية، ت) تطوير مؤهلات وقدرات العاملين في القطاع الزراعي، ث) تحسين مستوى الإدارة، ج) معالجة حالة عدم التوازن بين الإقتصاد الزراعي والتسويق الزراعي، ح) تطوير قيمة المنتجات الزراعية الوطنية، خ) تحسين البيئة من خلال القيام بحملات التشجير ومكافحة التصحر وإقامة مناطق طبيعية محمية، د) تطبيق برنامج متكامل لمكافحة الآفات الزراعية بغية الحد من إستعمال المبيدات الكيماوية وإدخال نظام لمراقبة إستعمال هذه المبيدات في سبيل حماية إنتاج المحاصيل الزراعية من جهة وحماية البيئة من جهة أخرى. ويجري العمل على وضع خطة وطنية للصحة الحيوانية العامة، حيث سيكون على رأس أولوياتها السيطرة على الأمراض الرئيسية الخمسة التي تهدد الثروة الحيوانية في العراق. وقد تم دمج مبادرات رئيس الوزراء حول ضرورة إعطاء أولوية قصوى لتطوير القطاع الزراعي ضمن إستراتيجية التنمية الوطنية الزراعية.

كما قامت وزارة الزراعة بمراجعة هيكليتها لتتماشى ومهامها الأساسية المتمثلة في البحوث والخدمات والإرشاد، علماً أن القانون الذي يقر هذه الهيكلية الجديدة ما زال مطروحاً أمام مجلس النواب. وقامت الوزارة بتحويل أربع شركات عامة إلى مديريات عامة مع الإحتفاظ بالشركة العامة للتجهيزات الزراعية وشركة الرافدين العامة للبذور بإعتبارهما من الشركات الأساسية في تجارة وتوزيع بعض التجهيزات الخاصة بالإنتاج خلال هذه الفترة من المرحلة الإنتقالية.

تحتاج إستراتيجية وزارة الزراعة للمضي قدماً بإتجاه إنشاء السوق المفتوح حيث يكون بوسع الفلاحين العمل في بيئة تنافسية، ولن يقتصر بيع محاصيلهم على المؤسسات الحكومية. ويبرز دعم الحكومة الحالي للفلاحين من خلال دفع أسعار تنافسية تتماشى والأسعار العالمية مع تقديم دعم مالي لبعض تكاليف المدخلات الزراعية كالبيدات والأسمدة. ومن المزمع أن تعمل السياسات الزراعية على تشجيع القطاع الخاص وتزيد من حجم مساهمته في إجمالي الناتج المحلي.

ما زال السوق يعاني من تقلب الأسعار، غير أن المقصود من السياسات الزراعية أن تحد من ذلك على الأمد المتوسط. فالتدابير التي يتم اتخاذها حالياً تتماشى مع معايير إنضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية. ومن المتوقع أن تسهم هذه السياسات في تخفيض الميزانية المخصصة للدعم الحكومي بشكل تدريجي.

ويجري العمل على تعزيز السيطرة النوعية والسلامة الغذائية من خلال تعديل القوانين وإصدار قوانين أخرى بهدف تحسين معايير القياس والسيطرة النوعية.

وتتعاون وزارة الزراعة مع باقي الوزارات في صياغة مشاريع قوانين داعمة لتطوير التجارة الحرة وجودة الأغذية وسلامتها وحماية المستهلك. ولا يزال القانون الذي يهدف إلى حماية المنتجات الزراعية ومواجهة الإغراق ودعم التعرفة والرسوم قيد الدراسة لدى مجلس شورى الدولة.

تأثير نظام الحصّة التموينية على النظام الزراعي المحلي

كشفت التحليل التي أجريت على الأثر الذي يحدثه نظام الحصّة التموينية أن هذا النظام يساهم في تراجع أسعار السوق المفتوح إلى ما دون الحد الأدنى للأسعار وذلك عبر التدفق المباشر لكميات هائلة من المواد الغذائية إلى السوق المحلية. وكشف التحليل أيضاً إن تلك الإجراءات قد خفضت الطلب على المنتجات الزراعية المحلية بشكل كبير، مع أن القليل من المواد المنتجة في العراق تتأثر بشكل مباشر من نظام البطاقة التموينية، وخاصة الحنطة والطحين والرز ومسحوق الحليب. علماً أن مفردات الحصّة التموينية لا تشمل الخضار أو اللحوم.

وعملاً بنظام الحصاة التمويينية، واصلت وزارة التجارة توزيع مفردات البطاقة التمويينية على كافة المواطنين العراقيين خلال سنة 2007، بيد أن التخطيط يجري بإتجاه تقليل كميات ومفردات البطاقة التمويينية خلال سنة 2008 مع إستبعاد بعض الفئات نهائياً وبشكل تدريجي من هذا النظام.

كما تواصل وزارة التجارة مساعيها لتشجيع دخول العنصر المحلي في نظام الحصاة التمويينية، مما يسهم في الحد من التدهور الحاصل في السوق من جراء برنامج النفط مقابل الغذاء. فعلى سبيل المثال، إتخذت وزارة التجارة خطوات لزيادة مساهمة القطاع الخاص العراقي في نظام البطاقة التمويينية. كما وسعت الوزارة من الترتيبات التعاقدية مع مقاولين عراقيين لتحمل مسؤولية جزء من مفردات الحصاة التمويينية المستوردة.

التغييرات في الإعانات

يجري العمل على تقليل الدعم الحكومي بشكل تدريجي وتوسيع تدابير دعم الأسعار، فعلى سبيل المثال تم خفض دعم البذور ورفع الدعم المقدم لأسعار المحاصيل الزراعية الإستراتيجية.

ومن المتوقع أن يسهم الدعم المالي الإضافي المقدم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لغرض الاستثمار في قطاع الأعمال الزراعية في تيسير عملية تطوير القطاع الخاص. وسيشمل ذلك تأسيس جمعيات تعاونية للمنتجين تعمل على تنظيم المشتريات التجارية ومعالجة وخرن المنتجات الزراعية؛ وستسهم هذه الجمعيات في الحد من الحاجة إلى وجود شركة عامة لتجهيز تلك المنتجات، مشكلةً بذلك أحد الإستراتيجيات الهامة الرامية إلى تقليل كمية المنتجات الزراعية المدعومة.

وتعمل وزارة الزراعة على تقليل الدعم المقدم للمنتجات الزراعية وتحويل تلك الأموال إلى صندوق إقراض صغار المزارعين.

وتمثل بعض المواد المهمة للأراضي الزراعية كالبيذور والأسمدة والمواد الكيماوية مواد مناسبة تماماً لدعوة الشركات العالمية الكبرى كمستثمرين من القطاع الخاص الزراعي والصناعي، حيث سيكون بوسعهم توفير تلك المواد لغرض زيادة الإنتاجية على أساس تنافسي وبمقتضى متطلبات الإنتاج الزراعي التنافسي والمستدام.

زيادة فرص الحصول على التمويل

تعمل وزارة الزراعة في الوقت الحاضر على توسيع إقراض صغار المزارعين عن طريق صندوق إقراض صغار المزارعين الذي يقدم قروض بفوائد تقل عن معدلاتها الحالية لدى المصارف التجارية (تم إنشاء هذا الصندوق وبدأ العمل به خلال سنة 2005/2004). وقد تمت مضاعفة رأس المال المخصص للقروض إلى 41

مليون دولار، ومع ذلك ثمة حاجة لمزيد من الأموال لتوسيع هذا البرنامج كونه يشكل جزءاً هاماً من خطة الوزارة الرامية لتطوير هذا القطاع. كما تتضمن مبادرات رئيس الوزراء للتنمية الزراعية تقديم الدعم لنشاطات معينة مثل شراء مكائن حديثة أو تربية الدواجن والمواشي أو زراعة النخيل.

وقد ساهم شركاء التنمية في تمويل برامج التسليف الزراعي وتقديم القروض للشركات والمشاريع الزراعية الصغيرة فضلاً عن المشاريع الإروائية.

إجراءات الدعم

قامت الحكومة بتخفيض إيجار الأراضي الزراعية المملوكة للدولة بحوالي 50%، وتجري حالياً دراسة إدخال المزيد من الإصلاحات على نظام حيازة الأراضي، حيث يمكن تسريع تطوير المزارع فيما إذا كان بالإمكان تقديم عقود إستئجار قانونية طويلة الأمد للأراضي كضمان مقابل الحصول على قروض مصرفية.

ويمكن اعتبار رسم الخرائط المساحية والتخطيط لإستخدام الأراضي من الوسائل الهامة في مجال التخطيط للتنمية الزراعية.

ويجري العمل بنظام معلومات السوق الزراعي بمساعدة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حيث يشتمل ذلك على نظام مراقبة يومية لأسعار السلع المستوردة والمحلية.

التدريب

يعمل قطاع الزراعة على الاستفادة من فرص التدريب التي يقدمها المجتمع الدولي لا سيما تلك التي تؤكد على تطوير القدرات. ويركز التدريب على بعض المجالات منها التجارب ذات الصلة بالري والمياه وإدارة التربة وزراعة النخيل ومعالجة التمور فضلاً عن الصحة الحيوانية. ولكي تكون العملية أكثر ديناميكية، يستلزم إجراء تدريبات على التخطيط التجاري وتوفير الخدمات الإرشادية على الصعيدين المركزي والمحافظاتي. ويقوم شركاؤنا الدوليون بتوسيع نطاق عدد الدورات التدريبية والمساعدات الفنية المقدمة لى قطاعي الزراعة وإدارة المياه، وتلاقي هذه الخطوة ترحيباً كبيراً. كما أن وزارة الزراعة بصدد وضع ميزانية للنشاطات ذات الصلة ببناء القدرات.

ويجري العمل على تطوير الجمعيات والإتحادات التعاونية، كذلك المعنية بتصنيع محصول الطماطم وصناعة تربية الدواجن، لضمان تبادل الممارسات الدولية الفضلى.

الصعوبات

إن نسبة تنفيذ المشاريع خلال عام 2007 لا تلبي أهداف الخطة الاستثمارية، ويعود ذلك بشكل جزئي إلى التأخر في إقرار الميزانية العامة كما كان للوضع الأمني السائد أثره الواضح على معدل تنفيذ المشاريع. علاوة على ذلك، يسهم الوضع الأمني في إعاقة حركة وتسويق المنتجات الزراعية.

وكذلك، يسهم سعر العملة الثابت في خلق حالة من الإختلال في أوضاع السوق بالنسبة للمزارعين، إذ يجري إستيراد المواد الغذائية من إيران بأسعار أقل من تكاليف إنتاجها في العراق. كما أن عدم وجود أنظمة خاصة بالتعرفة والسيطرة النوعية على تلك البضائع المستوردة يجعل من الصعوبة بمكان توفر الدعم لتوسيع القطاع الزراعي الخاص. كما أن المنتجات العراقية "محظورة" بشكل فاعل في الكويت والسعودية بسبب المزاعم بإحتوائها على اليورانيوم المنضب.

2.9.2 السياسات المتكاملة لتطوير الأراضي والمياه

تتخذ الحكومة حالياً إجراءات معينة لرسم سياسات متكاملة لتطوير الأراضي والمياه، فقد تم عقد عدد من الاجتماعات والندوات لمناقشة تلك القضايا وتحديد السبل للمضي قدماً في الإستفادة من الموارد الداخلية وتلك العابرة للحدود. وقد تم الانتهاء من المرحلة الأولى من الخطة الوطنية لإدارة الموارد المائية إذ قدمت شركات إستشارية دولية عروضها لإجراء دراسات مفصلة، وتعكف وزارة الموارد المائية حالياً على دراسة تلك العروض، ويستلزم توفير الأموال لتنفيذ هذه الخطة.

وتعمل وزارة الزراعة على إعداد الخطط لبرنامج مكثف لاستصلاح الأراضي، وتسعى أيضاً لترشيد إستخدام المياه من خلال إدخال تكنولوجيا الري الحديثة.

وضعت وزارة البلديات خطة طموحة لسنة 2008 لإدارة المياه والصرف الصحي في بعض مناطق المدن والأرياف، إذ تم تخصيص 406 مليون دولار لتنفيذ هذه الخطة.

ويُظهر نظام المراقبة عن طريق الأقمار الصناعية الذي يشرف عليه برنامج الأمم المتحدة للبيئة أنه قد تم إنجاز 65-70% من مشروع إنعاش الأهوار، وهناك برنامج مكثف لغمر الأهوار بالمياه وزراعة الشتلات.

معالجة المياه

يعاني قطاع المياه والري من أضرار جسيمة ونقص في الإستثمار في مجال معالجة المياه وقنوات الري، غير أن تنفيذ الخطة الوطنية لإدارة الموارد المائية سيساهم في معالجة تلك المشكلة بطريقة منهجية، حيث يقوم شركاء التنمية بدور فاعل في دعم مختلف المشاريع في كافة أرجاء العراق بهدف تحسين خدمات الصرف الصحي وتوفير المياه وتحسين الري.

القضايا المتعلقة بالمياه مع دول الجوار

تم الدخول في مفاوضات مع تركيا وسوريا بشأن تقسيم مصادر المياه، وتم رفع تقارير بهذا الشأن إلى مجلس الوزراء لدراساتها. ولم يتم إحراز أي تقدم على صعيد الشروع بمفاوضات مع الجمهورية الإسلامية في إيران.

يحتوي الملحق 7 على آخر المستجدات حول التقدم المحرز إزاء المعايير المحددة في العهد الدولي.

3. الإستثمار في المستقبل

تتزامن الذكرى الأولى لوثيقة العهد الدولي مع بداية جديدة في العراق، فبعد الخروج من صراع مدمر يعرب العراق عن إستعداده للعمل مع جيرانه والمجتمع الدولي على أساس الإحترام والمنفعة المتبادلة.

وتسعى حكومة العراق إلى تبنّي إستراتيجية تهدف إلى تشجيع التجارة والإستثمار مع الشركاء الإقليميين والدوليين. وللمرة الأولى في تاريخه، يسعى العراق إلى الإندماج الكامل في الاقتصاد العالمي مع ما يحققه ذلك من فوائد متوخاة للعراق والشركاء الدوليين.

ويتطلع العراق للتوصل إلى تعاون متبادل ومثمر في مجال الطاقة والنقل والتعليم وغيرها من القطاعات الإستراتيجية الأخرى، فالإقتصاد العالمي اليوم بحاجة للعراق وموارده أكثر من أي وقت مضى.

كما أن العراق بلد غني بالمهارات إضافة الى ثروته الطبيعية. وبدلاً من المساعدات، يبحث العراق عن الشراكة والتعاون الذي سيساعد في إستغلال موارده الخاصة.

وضمن إطار عمل وثيقة العهد الدولي، يسعى العراق إلى تذليل المعوقات الداخلية والخارجية أمام التجارة والإستثمار وبناء شراكة لأغراض التنمية وفق أسس الكفاءة والشفافية والمساءلة المتبادلة. ولغرض تحقيق هذا بفعالية تعمل الحكومة العراقية على المبادرات التالية:

الشراكة لأغراض التنمية

1. آلية التمويل المشترك
2. التفاوض حول إطفاء الديون
3. تصديق إعلان باريس حول فاعلية المساعدات
4. تصديق مبادرة الشفافية للصناعات الإستخراجية
5. توسيع الإتفاقيات والمعاهدات الثنائية والإقليمية والدولية
6. مراجعة عملية إدارة العهد الدولي مع العراق على أساس الأداء

ويسر حكومة العراق بشكل خاص أن تقدم مبادراتها المقترحة لتعزيز الشراكة ذات المنفعة المتبادلة للتنمية إلى ممثلي المجتمع الدولي الذين يحضرون المؤتمر الخاص بالمراجعة السنوية للعهد الدولي مع العراق المنعقد في السويد. وترحب الحكومة العراقية بالتعليقات والإقتراحات والطروحات التي من شأنها أن تزيد من تعزيز التعاون في إطار العهد الدولي.

والتزاماً من حكومة العراق في خلق إقتصاد سوق يتسم بالفعالية، تهدف الحكومة إلى إعادة توجيه علاقتها مع المجتمع الدولي نحو تأسيس شراكة ذات فاعلية أكبر حيث يشارك العراق بشكل كبير في وضع الحلول وحشد الموارد.

وبعد التقدم الملحوظ في تنفيذ إتفاقية العهد الدولي مع العراق والإدراك التام للتحديات المقبلة، وبعد سنة من إنعقاد مؤتمر شرم الشيخ، يقف العراق مصمماً على مواصلة الإصلاحات والإستفادة من تجارب وخبرات شركائه في التنمية من خلال تقاسم الأعباء والفرص على حد سواء.

وتحقيقاً لهذه الغاية، يقدم العراق بمقترح الشراكة من أجل التنمية ويدعو المجتمع الدولي للإنخراط في مشاريع إستثمارية وتجارية في العراق. من شأن ذلك تعزيز الروابط الإقتصادية والمساهمة في إزالة الحواجز المؤسسية والتجارية التي تعيق الانتعاش في العراق وإعادة دمجها مع الأسواق الإقليمية والدولية.

وتأتي الشراكة من أجل التنمية المبينة في أدناه نتيجة للمشاورات بين الحكومة العراقية والأمم المتحدة. وينبغي أن لا ينظر لمبادئها الرئيسية بمعزل عن التشريعات المالية في العراق التي يجب أن تمثل لها آلية التمويل المشترك المقترحة بشكل تام وتكون مكملة لها.

والأهم من ذلك، فإن الشراكة من أجل التنمية المقترحة، والتي تم الشروع بها من خلال الآلية التي أعدها بشكل مشترك وزارتي المالية والتخطيط والتعاون الإنمائي، تراعي على نحو وثيق مبادئ إعلان باريس لفاعلية المعونات والتي قررت الحكومة العراقية المصادقة عليها.

3.1 آلية التمويل المشترك التي اقترحتها الحكومة العراقية وشركاء التنمية

كان من بين التوصيات التي تمخض عنها الاجتماع السادس للجنة الجهات المانحة الذي عقد في باري بإيطاليا للفترة من 28-29 تشرين الأول/أكتوبر 2007 وضع ترتيبات التمويل المشترك بين الحكومة العراقية والمجتمع الدولي. وتشتمل الشروط الأساسية التي لا بد منها لتنفيذ البرامج من خلال البرنامج الحكومي للإستثمار على عناصر أساسية مثل دراسات الجدوى وتحديد المواصفات والأعمال التحضيرية للوثائق الخاصة بالعطاءات. ويمكن لآلية التمويل المشترك توفير ما يلزم من الدعم الفني إلى الوزارات القطاعية في مجال تعزيز القدرات وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية وغيرها من المجالات ذات الصلة.

المبادئ العامة:

- تسري هذه الآلية المقترحة على المشاريع المؤهلة ضمن برنامج الإستثمار الوطني العراقي، ويمكن تطبيقها أيضاً على مقترحات المشاريع المقدمة من المؤسسات الدولية المانحة إذا كانت تلك المشاريع تتماشى مع أولويات إعادة الاعمار والتنمية على النحو الذي حددته استراتيجية التنمية الوطنية والعهد الدولي مع العراق.
- ستضع آلية التمويل المشترك الأساس للتعاون المتبادل بين الحكومة العراقية وشركاء التنمية من الأطراف الثنائية ومتعددة الأطراف من خلال الأمم المتحدة والصناديق الإستثمارية التابعة للبنك الدولي، مع الأخذ في الإعتبار القواعد والتوجيهات المتعلقة بالأموال المالية والمشتريات المتبعة لدى كل من الحكومة العراقية والشركاء.
- ستركز الآلية المقترحة على الأنشطة ذات الصلة بتقديم المساعدة الفنية من قبيل إعداد دراسات جدوى المشاريع وبناء القدرات في مجال المشتريات والإدارة المالية وإعداد وثائق العطاءات والإنهاء منها وتقييم العروض والعطاءات فضلاً عن أية أنشطة أخرى يمكن أن تساعد في الإسراع في تنفيذ الميزانية والإنفاق، وخلق الإستدامة في صياغة برنامج الإستثمار الوطني وفقاً للمعايير الدولية.
- كما ستوفر إمكانية الإستفادة من التفوق المقارن للخبرات الدولية التي يتمتع بها الشركاء الثنائيون ومتعددي الأطراف وإدخال تقنيات جديدة وتدريب الموظفين العراقيين من أجل تحقيق التنمية المستدامة في مختلف قطاعات الاقتصاد.

ولغرض تنفيذ الآلية المقترحة للمشاريع الانمائية ذات التمويل المشترك سيتم تشكيل شراكة مؤسسية فعالة تتكون من وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ووزارة المالية ومجلس المعاينة الإستراتيجي العراقي والأمانة العامة لإتفاقية العهد الدولي. كما سيتم تشكيل لجنة التنسيق المشترك لشركاء التنمية لتضم مجلس المعاينة الإستراتيجي العراقي والأمانة العامة للعهد الدولي والأمانة العامة للصندوق الدولي لإعادة إعمار العراق لضمان إتساق تنفيذ مشاريع التمويل المشترك وإلتزامها بالجدول الزمني والتناغم الكامل مع أهداف العهد الدولي مع العراق.

ويحتوي الملحق أ على المبادئ التوجيهية الفنية لآلية التمويل المشترك.

3.2 التفاوض حول إطفاء الديون

تعدّ الديون والتعويضات التي خلفها عهد صدام من المعوقات التي تواجه التجارة والإستثمار، وتمثل إرثاً من الماضي ترغب الحكومة في التخلص منه.

مع نهاية هذا العام والإنتهاء بنجاح من الإتفاقية البديلة الثانية مع صندوق النقد الدولي سيتم إلغاء آخر 20% من ديون دول نادي باريس. وقد وقّع العراق مسبقاً على إتفاقيات ثنائية لإلغاء الديون وإعادة هيكلتها مع أغلب دول نادي باريس ودول أخرى وفق شروط مقاربة لتلك المتبعة في دول النادي أو أفضل منها.

بيد أنه لا تزال هناك بعض الإلتزامات الكبيرة لا سيما مع دول الجوار، كما أن قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لا تزال تفرض على العراق إستقطاع 5% من إيرادات النفط لأغراض تعويضات الحروب. وقد وصل هذا الإستقطاع حوالي 3.5 مليار دولار لهذا العام فقط.

ويمكن للجميع الإستفادة بشكل أكبر من التجارة والإستثمار والتي يمكن فتح الأبواب أمامها عن طريق إزالة مثل هذه المعوقات.

3.3 تبني إعلان باريس لفاعلية المعونات

3.3.1 معلومات أساسية

من خلال تبني إعلان باريس، تُلزم حكومة العراق تجهزتها بالإمتثال الكامل لمبادئه وتغيير وضعها من متلقي للمساعدات إلى شريك تنفيذي فاعل. وينطوي ذلك على إمتلاك الوسائل والنتائج وتعديل تلبية المتطلبات وضمان الشفافية والمساءلة في كافة مراحل العملية.

ويُمثل إعلان باريس تعبيراً عن الالتزام المتبادل بين الدول المتلقية للمساعدة والدول المانحة، ويهدف إلى الإصلاح في مجال توصيل المساعدات وإدارتها بغية تحقيق تقدم أكثر فاعلية نحو الأهداف الإنمائية للألفية. ويضع الإعلان 12 مؤشراً لتوفير طريقة قياس لمتابعة التقدم الحاصل في فاعلية المساعدة.

ومنذ عام 2003، والعراق يتلقى معونات تنموية دولية، وقد واجهت إدارة المعونات تحديات كبيرة في العراق مثل: الإفقار إلى القدرة على التنبؤ وإنعدام الملكية الوطنية وضعف التنسيق مع الحكومة العراقية وبين المانحين.

وتدرك الحكومة العراقية أن تنفيذ مبادئ إعلان باريس لفاعلية المعونات سيضمن حرية الحكم الذاتي للدولة في الوقت الذي يعزز القدرة المؤسساتية على تحقيق إدارة أفضل وفاعلية أكبر للمساعدات الدولية.

والأهم من ذلك، سوف ترسي مبادئ إعلان باريس بشأن فاعلية المعونات مبادئ الشراكة الدولية على أساس متبادل متفق عليه، مما يجعل من المساعدات الخارجية مصدراً متمماً لموارد الميزانية بدلاً من كونها دافعاً للقيام بمشاريع وإصلاحات لا تستجيب للأولويات الوطنية.

وتعكس مصفوفة مؤشرات التقدم (الملحق ب) التقييم النزيه والمفتوح لمدى إستعداد العراق لإعتماد إعلان باريس بشأن فاعلية المعونات. ويمكن تحقيق المزيد بحلول 2010 من خلال وضع قواعد للإستخدام الشفاف للمنح الخارجية وتعزيز الإتصال والتنسيق مع الجهات المانحة.

وينبغي إتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الحوار بين الحكومة العراقية وشركاء التنمية الدولية، وينبغي أن يتركز الحوار حول إعداد خطة عمل لتنفيذ البرنامج ومراقبته ومشاركة جميع الأطراف المعنية في الحكومة (وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ووزارة المالية وسلطات المحافظات) بالإضافة إلى شركاء التنمية.

وبعد مراجعة متطلبات ومواعيد إعلان باريس لفاعلية المعونات مع منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية ورهنأ بالمصادقة الرسمية على الإعلان، ستقدم الحكومة خطة عمل إلى الشركاء الدوليين.

3.4 الإنضمام إلى مبادرة شفافية الصناعات الإستخراجية

في 20 شباط 2008 أعلنت الحكومة العراقية ممثلة بالمجلس الإقتصادي الأعلى في مجلس الوزراء دعمها لتنفيذ مبادرة شفافية الصناعات الإستخراجية.

وتعتبر مبادرة شفافية الصناعات الإستخراجية مبادرة دولية لدعم تطوير إدارة الحكم في البلدان الغنية بالموارد من خلال النشر الكامل والمدقق لدفعات الشركة وإيرادات الحكومة من النفط والغاز والمعادن.

ويمر العراق حالياً في خضم حملة تاريخية للإحياء وإعادة الإعمار بعد عقود من الظلم وسوء الإدارة والحروب. وتعتبر الثروة النفطية من المزايا الهامة لهذا البلد في وقت هو مقبل فيه على رحلته للبناء. ولكي يتمكن الشعب العراقي من الإستفادة الكاملة من هذه الثروة، لا بد من إدارة النفط والغاز بطرق ذات كفاءة ومسؤولية.

وتؤمن حكومة العراق إيماناً راسخاً بأن الشفافية هي أفضل طريقة لتنمية وإستخدام موارد البلد ومنع سوء الإدارة والاستغلال. لذا فإن الالتزام بالشفافية والمصادقية هو أساس برنامج الحكومة والإتفاقيات الدولية.

وتقوم وزارة النفط بنشر تقرير شهري حول تفاصيل صادرات النفط العراقي منذ عام 2007، ويشمل التقرير الكميات المصدرة ووجهاتها والمعوقات والعراقيل التي واجهتها عمليات التصدير وتفاصيل الإيرادات المتحققة من خلال القنوات المتاحة.

وتسلم الحكومة متمثلة بوزارة النفط بأن الخطوة التالية في هذه العملية هي تحديد الأطراف المعنية بمبادرة شفافية الصناعات الإستخراجية بما في ذلك الشركات المملوكة للدولة والشركات الخاصة، المحلية منها والدولية العاملة في قطاع النفط والغاز في العراق، إضافة إلى الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى ذات العلاقة ومنظمات المجتمع المدني أيضاً. وتلتزم الحكومة بالعمل مع الأطراف المعنية وستعين مسؤولاً رفيع المستوى لقيادة التنفيذ ووضع خطة عمل متفق عليها معروفة الكلفة وذات أهداف معينة وجدول زمني محدد.

وستحتاج حكومة العراق والأطراف المعنية الأخرى التي يتم تحديدها خلال سير عملية تنفيذ المبادرة إلى الخبرة الفنية لدى الأمانة العامة للمبادرة والبنك الدولي حول هذه القضايا إضافة إلى خبرة الدول الأخرى التي طبقت هذه المبادرة. ويهتم العراق على وجه الخصوص بالخبرات المتعلقة بتطبيق مبادرة شفافية الصناعات الإستخراجية ضمن سياق فدرالي.

3.5 توسيع المعاهدات والإتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية

توافقاً مع أهدافها في تعزيز التعاون مع المجتمع الإقليمي والدولي، وضعت حكومة العراق إتفاقية العهد الدولي مع العراق كأساس لشراكة جديدة. وفي الوقت الذي تم فيه إحرار الكثير من التقدم، لا تزال هناك حاجة لضمان وتبويب مصادر النمو من خلال تأسيس قطاع خاص قوي قادر على إمتصاص البطالة وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

وتقديرًا لدور القطاع الخاص في تعزيز الاستقرار وترسيخ الديمقراطية يلتزم العراق بتوسيع هذا القطاع من خلال تبني تشريعات إستثمارية حديثة ومواصلة الجهود لتحسين الحكم وإصلاح الإدارة العامة والحد من الفساد.

بغية تحقيق توافق بين تجارة العراق الخارجية ومقاييس السوق العالمية بدأت الحكومة العراقية التفاوض مع منظمة التجارة العالمية وطلبت الدعم من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتعزيز القدرات المؤسسية وقابليات السوق في جذب الإستثمار.

ويجري العراق مباحثات لتوقيع إتفاقيات التجارة والتعاون مع الإتحاد الأوروبي، كما تجري المناقشات بشأن تعميق التعاون في قطاع الطاقة.

كما بدأت معاهدات التعاون الاقتصادي الثنائية تحت مظلة الإنضمام إلى منظمة التجارة الدولية. وفي موازاة ذلك، تم توقيع إتفاقية تعاون مع الهند وإيران وإيطاليا وروسيا وسوريا.

وتتوي الحكومة العراقية تقديم مقترح لتوسيع البُعد الثنائي لإتفاقية العهد الدولي، وسيتم إجراء مفاوضات إقتصادية ثنائية مع شركاء التنمية على أساس توسيع الإستثمار وتحقيق الأهداف المشتركة.

ومن خلال إتفاقية العهد الدولي، يهدف العراق إلى توسيع نطاق الحوار الثنائي مع دول المنطقة، وسيتم التطرق إلى القضايا السياسية والمسائل العابرة للحدود في سياق التعاون الإقتصادي الذي يمكن أن يسهم في تحقيق إدماج أكبر وحل المشاكل الكبيرة التي تواجه المنطقة.

من هنا، وتقديرًا لنجاح المبادرة المنسقة والإقليمية للحكم الرشيد والتنمية في البلدان العربية والتي أطلقتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ينوي العراق إضفاء الطابع الرسمي على مشاركته مع 18 دولة سبق وإنضمت إلى البرنامج ومواصلة تحديث قطاعه العام والأنظمة القضائية من خلال تبني الحلول والممارسات الفضلى التي تدعو إليها المبادرة.

ويشارك العراق حالياً في المنتدى الإقليمي للمناقشات حول التحديات المشتركة التي تواجهها المنطقة مثل تقديم الخدمات والشراكة بين القطاعين العام والخاص والإصلاح التنظيمي والخدمة المدنية والنزاهة والحكومة الإلكترونية والتسهيل الإداري.

والأهم من ذلك وتقديرًا للحاجة الى تقليل الإعتماد الكبير على نشاط إقتصادي منفرد - الإنتاج النفطي وصادراته- والذي يعتبر تحدياً للعديد من البلدان في المنطقة، يسعى العراق للحصول على دعم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي والمنظمات الدولية الأخرى للبدء بمبادرة إقليمية في مجال تنويع الإقتصاد والتنمية.

وبغية تعزيز التعاون ووجهت اللجنة التوجيهية لإتفاقية العهد الدولي مع العراق دعوة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي للانضمام إلى اللجنة التنفيذية للعهد الدولي والتي تبدأ عامها التنفيذي الثاني.

3.6 إستعراض إدارة العهد الدولي مع العراق على أساس الأداء

بعد مرور عام على مؤتمر شرم الشيخ يمكن للحكومة أن تنوه عن تحقيق إنجازات هامة في إطار العهد الدولي مع العراق: إذ يجري حالياً التعامل مع 75% من الأعمال المحددة في مصفوفة الرصد المشترك. كما تجري الإصلاحات في نطاق واسع من المجالات. ورغم العمل في ظل ظروف غير مؤاتية، تمكنت الوزارات المعنية والسلطات المركزية والمحلية في البدء بإصلاحات وإستثمارات من شأنها وضع العراق وسط الأسواق الحديثة النامية وتقريب البلاد من تحقيق طموحها في تحقيق الديمقراطية الفيدرالية الشاملة والمستقرة.

وقد تم تأسيس هيكل إدارة العهد بشكل يدعم تنفيذ الإتفاقية والعمل بشكل فاعل كأداة للمراجعة والمراقبة (البعد العمودي) وكذلك لتعزيز الحوار والتعاون بين الشركاء الوطنيين والدوليين ضمن إطار العهد الدولي (البعد الأفقي).

تعمل الأمانة العامة للعهد الدولي بشكل فاعل، حيث قامت بنجاح بالتنسيق مع الحكومة العراقية لإعداد التقرير السنوي لإتفاقية العهد الدولي مع العراق. ويتضمن ذلك إعداد طلبات البيانات والعمل مع الوزارات ومجموعات العمل المواضيعية على مستوى الأقسام لجمع وتقديم البيانات. وقد تم البدء بالعمل في قاعدة مصفوفة الرصد المشترك وتحديثها بالمعلومات المطلوبة الجديدة.

ولا يزال تنسيق السياسة العامة ومراجعة الوظائف قيد التطوير، لذا فإن وحدة تخطيط السياسة ومجموعات العمل المواضيعية المحددة الخاصة بالعهد الدولي لم تدخل بعد مرحلة التشغيل الكامل.

وقامت الحكومة العراقية خلال السنتين الماضيتين بعدد من المبادرات في مجال تخطيط السياسة والتنسيق إذ تمثل وحدة تخطيط السياسة إحدى هذه المبادرات، وتشمل المبادرات الأخرى فقد إنطلقت من مكتب رئيس الوزراء والمجلس الإستشاري لرئيس الوزراء ووحدة التخطيط المشتركة لمستشار الأمن القومي والأمانة العامة لمجلس الوزراء. كما تحظى بعض المبادرات، وتحديداً تلك التي يمولها مكتب رئيس الوزراء، بتمويل كبير من الموازنة. ويعمل ضمن أغلب تلك المبادرات خبراء بارزون ومدراء عامون من العاملين في الوزارات والأقسام ذات العلاقة.

وهناك تنوع في النوعية والفائدة حيث تبحث الحكومة عن أفضل الطرق من حيث الكفاءة لتحسين تنفيذ الموازنة وتقديم الخدمات. وتسعى الحكومة العراقية للحفاظ على الشفافية والتنسيق لتفادي ضياع الوقت وسوء الاستغلال والحفاظ على نزاهة عملية الموازنة.

وبغية تحقيق القيمة المضافة، يتوجب ان تدمج آليات إدارة وتنفيذ وثيقة العهد الدولي بشكل سلس مع المهام المستجدة والمتعلقة بتخطيط السياسة والتنسيق في الحكومة العراقية. وبغية تحقيق ذلك، ينبغي أن تتم مراجعة إدارة وثيقة العهد على أساس الأداء مباشرة عقب مؤتمر ستوكهولم.

ونبين أدناه بعض عناصر المراجعة:

وضع الخرائط: على الأمانة العامة للعهد الدولي وضع خارطة شاملة لجميع مبادرات تنسيق السياسة والتخطيط للحكومة العراقية. ويكمن الهدف من وراء وضع هذه الخارطة في التوصل إلى نظرة شاملة عن مبادرات السياسة القائمة كشرط مسبق للتنسيق الفعال وتقديم المساعدة.

قاعدة بيانات واحدة: يجب أن توفر قاعدة بيانات متابعة موارد الموازنة الرأسمالية محطة واحدة لتسجيل بيانات جميع النشاطات الاقتصادية (بما في ذلك مشاريع الإصلاح والمساعدات الفنية) في العراق بغض النظر عن التمويل. ويجب أن تتحول قاعدة البيانات الخاصة بمساعدات المانحين إلى فرع ضمن قاعدة بيانات متابعة موارد الموازنة الرأسمالية.

آلية متابعة واحدة: يجب توحيد متابعة وثيقة العهد ضمن إطار العمل الحكومي الموسع للمتابعة الذي أعدته الأمانة العامة لمجلس الوزراء لتفادي تكرار طلبات المعلومات المرسلة إلى الوزارات وتسهيل المراسلة. كما ستوفر لعملية العهد الدولي، وكذلك لشركاء التنمية، نظرة عامة عن مدى تقدم الحكومة العراقية باتجاه تنفيذ المعايير والقرارات. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تتاعم وإنتظام عملية جمع ومعالجة البيانات لمصفوفة الرصد المشترك مع سكرتارية الأمانة العامة لرئاسة الوزراء.

مصادر إضافية: ستكون هناك حاجة إلى موارد إضافية بشرية ومالية للمحافظة على الزخم والإنتقال بالعهد الدولي إلى المرحلة المقبلة. وفي نهاية المطاف يعتمد نجاح أو فشل المبادرات على الموارد المتاحة.

ولشركاء التنمية مصلحة حقيقية في تطوير وثيقة العهد لكونها الآلية الأكثر كفاءة لتخطيط السياسة والتنسيق. وبهذا فإن وثيقة العهد الدولي لن تمكن الحكومة العراقية من تعبئة واستخدام مواردها الخاصة على النحو الأفضل فحسب بل تمثل أيضاً أفضل إطار تنسيقي للعمل للدولي.

وتتضمن المجالات الأساسية للتدخل على المستوى الإداري ما يأتي: (أ) مراجعة الولايات التي تضطلع بها كل من مجموعات العمل المواضيعية والأمانة العامة للعهد الدولي والأهم من ذلك وحدة البرامج والسياسات الخاصة بتنفيذ وثيقة العهد؛ (ب) إعادة تعريف معايير العضوية على جميع المستويات للهيكل الإداري لوثيقة العهد؛ (ج) إعادة توجيه العلاقات الوظيفية بين الأمانة العامة للعهد الدولي ومجلس المستشارين لرئيس الوزراء ووكالة الأمن القومي والأمانة العامة لمجلس الوزراء ومكتب رئيس الوزراء ومجلس المعاينة الإستراتيجي العراقي والأمانة العامة للمرفق الدولي لصندوق إعمار العراق.

وسعيًا للحفاظ على ما وصلت إليه وثيقة العهد في سير التنفيذ بخطى جيدة خلال السنة الأولى، ستقوم اللجنة التوجيهية بإستشارة الشركاء الوطنيين والدوليين حول الخطوات المقترحة للسير قدماً في تعزيز عملية العهد الدولي. ولا تزال الحكومة العراقية واثقة تمام الثقة من إستمرار إتفاقية العهد في الإسهام في حوار اقليمي ودولي إيجابي وبناء.

الملحق أ

التمويل المشترك: المبادئ التوجيهية الفنية

• لوزارة المالية التشاور مع وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي حول الأولويات، وتقديرات إجمالي الموارد المالية المتاحة والإجراءات اللازمة لإعداد خطط إنفاق رأس المال، بما في ذلك المشاريع التي سيتم تمويلها أو تنفيذها من خلال الموارد الخارجية.

• تشرع وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي بالتنسيق مع وزارة المالية وغيرها من الوزارات ذات العلاقة في مفاوضات مع الجهات المانحة لغرض تحديد التعهدات والالتزامات المالية المراد دعم آلية التمويل المشترك في الوقت المناسب لإعداد الميزانية الوطنية في شهر نيسان/أبريل أو الميزانية التكميلية للعام ذاته. وهذا يأخذ في الاعتبار أن موارد التمويل المشترك (سواء كانت مساعدات فنية أو عينية أو إئتمانات) ستعتبر إيرادات للميزانية الوطنية، على النحو المنصوص عليه في الفقرة 7 من المادة 4 من قانون الإدارة المالية والديون العامة.

• وبعد تحديد الالتزامات المالية للجهات المانحة، تقوم وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ووزارة المالية وغيرها من الوزارات بتحديد المشاريع المؤهلة لآلية التمويل المشترك خلال فترة الإعداد لخطة الإستثمار الوطني بالتشاور مع الجهات المانحة المعنية.

• وتقدم المشاريع المشار إليها أعلاه إلى مجلس المعاينة الإستراتيجي العراقي لدراستها وإقرارها.

• وتستمر وزارة المالية، بالتشاور مع وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، بالمشاريع المقررة لغرض تخصيص الأموال اللازمة للإستثمار أو للميزانية المتكررة.

• يقوم أحد الشركاء المعنيين بتزويد وزارة المالية بالمستندات التي تؤيد التزاماته (سواء كانت المساعدة فنية أو عينية أو إئتمانية).

• يتم التوقيع على مذكرة تفاهم لكل مشروع من المشاريع المقترحة التي سيتم تنفيذها من خلال آلية التمويل المشترك حال مصادقة البرلمان العراقي على قانون الموازنة. وتحدد مذكرة التفاهم هذه أدوار ومسؤوليات كل طرف من الأطراف (أي الحكومة العراقية والجهات المستفيدة والشريك المعني)، مع الأخذ في الاعتبار الجدول الزمني لتنفيذ كافة الأنشطة الممولة من الجهات المانحة أو الحكومة العراقية من أجل تحقيق النجاح في تنفيذ أنشطة المشروع في الوقت المناسب والإفراج عن الأموال وفقاً لجدول الدفع على النحو المحدد في مذكرة التفاهم.

- تقوم المديریات القطاعية التابعة لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي بمراقبة وتقييم تنفيذ كل مشروع من هذه المشاريع من أجل الإشراف على التقدم المحرز وفقاً لأهدافه التنموية. وفي هذا الصدد، تقدم مديريةية التنسيق والمتابعة تقريراً إلى مجلس المعاينة الإستراتيجي العراقي حول التقدم المحرز.
- تعتبر أية مساهمة مالية خلال فترة تنفيذ خطة الإستثمار الوطني تمويلاً إضافياً لأي مشروع، وينطبق ذلك على المشاريع التي تقترحها الجهات المانحة إضافة إلى تلك التي لم ترد في خطة الإستثمار الوطني.
- بعد تنفيذ المكونات العائدة إلى أية جهة مانحة، سواء كانت مساعدات فنية أو عينية أو ائتمانية، يعتبر الدعم المقدم من ضمن الإيرادات ويسجل وفقاً لتصنيف الإحصاءات المالية الحكومية للميزانية مع حسابات الإنفاق المعنية لكل من الحكومة والتمويل الذاتي.
- تخضع العقود التي تمويلها الموارد الوطنية للقوانين والأنظمة العراقية.
- يتم إدخال مادة خاصة في قانون الموازنة السنوية تنص على الإعفاء من أية ضرائب أو رسوم إدارية للأنشطة أو المشاريع الممولة من المنح أو القروض.

الملحق ب

استعداد العراق للمصادقة على إعلان باريس بشأن فاعلية المعونات

عملاً بالقرار الذي إتخذه حكومة العراق بالمصادقة على إعلان باريس بشأن فاعلية المعونات، أعرب العراق في رسالة وجهها إلى لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن نواياه. كما كلفت الحكومة وفداً من مسؤولي وزارة المالية ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي للمشاركة ورشة عمل عقدت في باريس قبل عملية المصادقة المقرر إجراؤها في 30 أيار/مايو في ستوكهولم بالسويد. وستقوم بعثة الأمم المتحدة في بغداد بمساعدة العراق في إعداد وتنفيذ المبادئ الواردة في إعلان باريس لفاعلية المعونات.

وسوف يكون الإشراف على عملية التنفيذ التي تبدأ عند المصادقة على إعلان باريس لفاعلية المعونات من مسؤولية وزير التخطيط والتعاون الإنمائي الذي يتولى أيضاً مسؤولية البرامج الإنمائية الممولة داخلياً وخارجياً.

وستجري المصادقة الرسمية في ستوكهولم بين الحكومة العراقية ووفد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مؤتمر المراجعة السنوية للعهد الدولي. ويقف العراق عازماً على الإنضمام إلى مجموعة "الدول المشاركة". وسيقوم فريق مشترك للتنسيق بين المانحين في بغداد بإجراء تقييم دوري للتقدم المحرز بشأن الإمتثال للإنفاق، ويتألف الفريق من الأمانة العامة للعهد الدولي ومجلس المعاينة الإستراتيجي العراقي وبمشاركة الأمانة العامة للمرفق الدولي لصندوق تعمير العراق ومساعدة الأمم المتحدة.

وبالمصادقة على إعلان باريس لفاعلية المعونات، يوافق العراق على مواعمة التشريعات والإجراءات المؤسساتية والأنظمة والممارسات ذات الصلة مع مبادئ إعلان باريس.

التقييم القطري

قبيل المصادقة الرسمية على إعلان باريس لفاعلية المعونات، أجرت الحكومة العراقية بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقييماً سريعاً (أنظر الجدول رقم 1) لقياس إمتثال المؤسسات وإستعدادها للإستفادة من المبادئ والمعايير التي تحكم العلاقات بين المانحين والمتلقين بعد المصادقة على الإعلان.

الجدول 1 - مؤشرات التقدم

ملاحظة: تقاس وطنياً وترصد دولياً

أولاً	الجهة المشتركة	الهدف بحلول 2010	وضع العراق
1	لدى الشركاء استراتيجيات تنموية عملياتية- عدد البلدان التي لديها استراتيجيات تنموية وطنية (بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر) والتي لديها أولويات إستراتيجية واضحة مرتبطة بإطار الإنفاق متوسط الأجل في الميزانيات السنوية.	75٪ من البلدان الشريكة على الأقل لديها استراتيجيات تنموية تشغيلية.	العراق لديه العهد الدولي مع العراق (2007-2011)، والإستراتيجية الوطنية للتنمية (2007-2010) وإستراتيجيات التنمية في المحافظات التي تحدد جدول أعمال الحكومة. العراقية ويحتوي العهد الدولي مع العراق على الإطار المالي متوسط المدى، بيد أن الدرجة التي تصل إليها في الميزانيات السنوية غير معروفة
ثانياً	أهداف المواعمة لعام 2010	أهداف عام 2010	
2	أنظمة موثوق بها في البلد- عدد من البلدان الشريكة التي لديها أنظمة مشتريات وإدارة مالية عامة والتي إما (أ) أن تلتزم بالممارسات الفضلى ذات القبول الواسع، أو (ب) أن يكون لديها برنامج إصلاح نافذ لتحقيق هذه الأهداف.	(أ) الإدارة المالية العامة- نصف البلدان الشريكة ترفع إجراءً واحداً على الأقل (أي 0.5 نقاط) في مقياس الأداء الإدارة المالية العامة/ سياسة الدولة والتقييم المؤسسي. (ب) المشتريات: تدعم ثلث البلدان الشريكة إجراءً واحداً على الأقل (أي من د إلى ج أو من ج إلى ب أو من ب إلى أ) على الجدول المكون من أربع نقاط والمستخدم لتقييم الأداء لهذا المؤشر.	يحصل العراق على مساعدات من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تحديث الإدارة المالية العامة. وحتى اليوم، تم اعتماد الإحصاءات المالية الحكومية، والإنتهاء من الـ COA لتطابق معايير صندوق النقد الدولي وتجري حالياً عملية وضع نظام معلومات الإدارة المالية تم تغيير أنظمة المشتريات مرتين للإسراع في تنفيذ المشاريع

<p>هناك عدم إمتثال</p>	<p>تقليص الفجوة إلى النصف - لم يُبلغ عن تقليص نسبة تدفق المعونات إلى القطاع الحكومي في الميزانية الحكومية (مع التبليغ عن ما لا يقل عن 85% عن الميزانية).</p>	<p>وُضع تدفق المعونات ضمن الأولويات الوطنية - ووردت نسبة تدفق المعونات إلى القطاع الحكومي ضمن الميزانيات الوطنية للشركاء.</p>	<p>3</p>								
<p>تكمُن مهمة المجلس العراقي للمعاينة الإستراتيجية في التأكد من توافق الدعم المقدم مع الأهداف المنصوص عليها في العهد الدولي مع العراق وإستراتيجية التنمية الوطنية (هناك حاجة إلى إعادة تحديد الأولويات).</p>	<p>يُتم تنفيذ 50% من تدفق العمليات الفنية من خلال برامج منسقة تتماشى مع إستراتيجيات التنمية الوطنية.</p>	<p>تعزيز القدرات من خلال دعم منسق - تكون نسبة دعم تنمية القدرات المقدم من الجهات المانحة من خلال برامج منسقة متماشية مع إستراتيجيات التنمية الوطنية الخاصة بالشركاء.</p>	<p>4</p>								
<p>عدم إمتثال</p> <p>استخدام آليات تمويل مشترك مع تسجيل تدفق المساعدات في الميزانية وتنفيذ العقود وفقاً لقانون الإدارة المالية سيضمن الإستخدام الكامل لنظام الإدارة المالية العامة.</p>	<table border="1"> <thead> <tr> <th colspan="2">نسبة المانحين</th> </tr> <tr> <th>الهدف</th> <th>الدرجة</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>كافة الجهات المانحة تستخدم أنظمة الإدارة المالية العامة</td> <td>+5</td> </tr> <tr> <td>90% من الجهات المانحة تستخدم أنظمة الإدارة</td> <td>3.5 - 4.5</td> </tr> </tbody> </table>	نسبة المانحين		الهدف	الدرجة	كافة الجهات المانحة تستخدم أنظمة الإدارة المالية العامة	+5	90% من الجهات المانحة تستخدم أنظمة الإدارة	3.5 - 4.5	<p>استخدام نظم الإدارة المالية العامة المحلية-نسبة دعم الجهات المانحة وتدفق المساعدات التي تستخدم أنظمة الإدارة المالية العامة في البلدان الشريكة التي إما (أ) أن تلتزم بالممارسات الفضلى ذات القبول الواسع، أو (ب) أن يكون لديها برنامج إصلاح نافذ لتحقيق هذه الأهداف.</p>	<p>أ-5</p>
نسبة المانحين											
الهدف	الدرجة										
كافة الجهات المانحة تستخدم أنظمة الإدارة المالية العامة	+5										
90% من الجهات المانحة تستخدم أنظمة الإدارة	3.5 - 4.5										

	المالية العامة		
	نسبة تدفق المساعدات		
	الهدف	الدرجة	
	إنخفاض ما نسبته التثنيين من النسبة المئوية للقطاع العام الذي لا يستخدم أنظمة الإدارة المالية العامة التابعة للبلدان الشريكة.	+5	
	انخفاض ما نسبته الثث من النسبة المئوية للقطاع العام الذي لا يستخدم أنظمة الإدارة المالية العامة التابعة	- 3.5 4.5	

	للبلدان الشريكة.		
--	---------------------	--	--

	نسبة الدول المانحة	إستخدام أنظمة الشراء المتبعة في البلاد - نسبة دعم الجهات المانحة وتدفق المساعدات باستخدام أنظمة الإدارة المالية العامة في البلدان الشريكة التي إما (أ) أن تلتزم بالممارسات الفضلى ذات القبول الواسع، أو (ب) أن يكون لديها برنامج إصلاح نافذ لتحقيق هذه الأهداف.	5ب
	الهدف	الدرجة	
إلتزام جزئي- يحتاج إلى التأقلم مع الجهات المانحة	كافة الدول المانحة تستخدم نظام المشتريات لتابع للبلدان الشريكة.	أ	
	90% من الجهات المانحة تستخدم أنظمة المشتريات في البلدان الشريكة.	ب	
	نسبة تدفق المساعدات		
	الهدف	الدرجة	
	انخفاض نسبته الثلثين في النسبة المئوية للقطاع العام	أ	

			الذي لا يستخدم أنظمة المشتريات التابعة للبلدان الشريكة.
	ب		انخفاض نسبه التثا في النسبة المئوية للقطاع العام الذي لا يستخدم أنظمة المشتريات التابعة للبلدان الشريكة.
6		تعزير القدرات من خلال تجنب هيكلية التنفيذ الموازي- عدد وحدات تنفيذ المشاريع الموازية لكل بلد.	تقليل مخزون وحدات تنفيذ المشاريع الموازية بنسبة ثلاثين. يعتبر تنسيق الجهات المانحة في هذا الصدد ضعيفاً. وتشمل مشاريع البنك الدولي تنظيم مكاتب رئيس الوزراء لبناء القدرات للمشاريع المنفذة محلياً.
7		المساعدات متوقعة بشكل أكبر- نسبة مدفوعات المساعدات التي أطلقت وفقاً للجدول المتفق عليها في اطر سنوية أو متعددة السنوات	تقليل الفجوة بنسبة النصف- تقليل نسبة المساعدات التي لم تدفع ضمن السنة المالية التي تمت جدولة تلك المساعدات خلالها.
8		المساعدات موحدة- نسبة المساعدات الثنائية الموحدة	محدود
		الموائمة	أهداف 2010
9		استخدام الترتيبات أو الإجراءات المشتركة - نسبة المساعدات المقدمة كنهج برامجية	66% من تدفقات المساعدات تقدم في سياق النهج البرامجية ملتزم
10		تشجيع التحليل المشترك- نسبة البعثات الميدانية، والعمل التحليلي القطري بما فيه عمليات المراجعة	أ- 40% من بعثات الجهات المانحة الميدانية مشتركة. يعد المرفق الدولي لصندوق تعميم العراق آلية تنسيقية

المشتركة.		للجهات المانحة. وسوف تؤدي ترتيبات التواصل العملية بين المرفق الدولي لصندوق تعمير العراق ومجلس المعاينة الاستراتيجي العراقي والأمانة العامة للعهد الدولي مع العراق.	
	إدارة النتائج	أهداف 2101	
11	الأطر الموجهة نحو النتائج- عدد الدول التي تطبق أطر تقييم الأداء الشفاف والقابلة للمراقبة لتقييم التقدم مقابل (أ) إستراتيجيات التنمية الوطنية، (ب) البرامج القطاعية	تقليل الفجوة بنسبة الثلث- تخفيض عدد الدول التي تطبق أطر تقييم الأداء الشفاف والقابلة للمراقبة بنسبة الثلث.	يتضمن العهد الدولي مع العراق آلية لتقييم التقدم مقابل المعايير والنشاطات المخططة.
خامسا	المسائلة المتبادلة	أهداف 2010	
12	المسائلة المتبادلة- عدد من البلدان الشريكة التي تضطلع بإجراء تقييمات متبادلة للتقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المتفق عليها بشأن فاعلية المعونات بما في ذلك تلك الواردة في هذا الإعلان.	جميع البلدان الشريكة لديها عمليات مراجعة متبادلة	الإتفاقات والترتيبات المؤسسية للتمويل المشترك ذات الصلة تحدد قواعد لتقاسم المعلومات.